

مجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة علمية محكمة تصدر عن
مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات



يناير 2020

العدد العاشر

www.stc-rs.com.ly

مجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة علمية مُحكّمة

دورية تختص بنشر الدراسات والبحوث في كافة مجالات وفروع العلوم

الإنسانية والاجتماعية تصدر عن :

مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات

بموجب قرار مدير ادارة المطبوعات و المصنفات الفنية بوزارة الثقافة

و المجتمع المدني رقم (12) لسنة 2016 م.

مجلة دراسات الإنسان والمجتمع
Human and Community Studies Journal



توجه كافة المراسلات : باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الانسان والمجتمع

مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات

e- mail: info.hcsj@gmail.com

www.stc-rs.com.ly

00218919677499 - 00218913545302

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

د. أحمد الصغير جاب الله

أستاذ مساعد

في مجال الهندسة الميكانيكية وعلوم المواد
من جامعة بودابست التقنية - دولة المجر

أ. عبد الحميد الطاهر زنبيل

استاذ مساعد- تخطيط موارد بشرية .

المعهد التخطيط للدراسات العليا

مجلة دراسات الإنسان والمجتمع
Human and Community Studies Journal

أ. البشير محمد بشينة

استاذ القانون المقارن

م. ناجي ابراهيم المبروك

تقنية ونظم المعلومات

كلمة العدد

بسم الله الواحد القهار ... علم الإنسان ... وميزه بالعقل على سائر المخلوقات وأمره بالتفكر في خلقه سبحانه وتعالى . الأيام تمر والسنون تمضي، والأمم تتقدم، وأمة أقرأ لا تقرأ !!! .

يطل علينا عام 2020 م. ونحن يملؤنا التفاؤل ان يكون عام خير وامان. وبهذه المناسبة، لابد لنا من التوجه والاتجاه برغبة صادقة للقراءة ودراسة ما يكتب خاصة فئة الشباب التي أضحت ثقافتها العامة معدمة رغم أن وسائل العلم والتعلم متاحة وبدون تكلفة .

أعزائي القراء ... الاطلاع حب مغروس في نفوسنا ولكن وسائل الإلهاء الحديثة أبعدتنا عن الاتجاه الصحيح للتفحص الهادف لما تتيحه المكتبة الحديثة من منشورات بكافة أشكالها وأساليبها ، ونحن نحاول ان نضع بصممتنا في هذا المجال، نستمر في إتاحة الفرصة المجانية للقراءة، ولا نحتكر بحوث ودراسات السيدات والسادة البُحاث على شريحة الأكاديميين ، بل نضعها للعموم ، لان بها من العلم والحقائق ما يفيد البشرية، وهي خلاصة جهد وعرق وتراكم معرفي كبير من أصحابها لهم منا خالص التقدير والاحترام .

في هذا العدد وهو مسك ختام العام نسأل الله أن تكون السنة القادمة خير وبركة ، وشاركنا في العدد العاشر ثلثة من الباحثين بدراساتهم وأبحاثهم المميزة، التي تناقش عدة مواضيع ومحاور جديرة بالاهتمام في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، نتمنى ان يستفيد منها كل من له رغبة في الاستفادة من مناهل العلم ... تقبلوا تحياتي وتمنياتي لكم بالخير ...

رئيس هيئة التحرير

جدول المحتويات

2.....	مجلة دراسات الإنسان والمجتمع
3.....	هيئة التحرير
6.....	دور عمليات إدارة المعرفة في تحسين أداء المؤسسات التعليمية
39.....	التخطيط في المؤسسات العامة في ليبيا
62.....	التحول الديمقراطي في تونس وأثره على النظام السياسي
88.....	التعليم قبل الجامعي في ليبيا في ضوء معايير الجودة الشاملة
113.....	دور القائد الإستراتيجي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية بالمنظمات العامة بليبيا
139.....	مدى الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح عند المحاسبة على منحة الوفاة
171.....	واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي
197.....	الجودة وأثر تطبيقها على مخرجات التعليم التقني والفني في ليبيا
215.....	اللاجئون في القانون الدولي بين الوضع القانوني والحماية الدولية
	Impact of Fiscal Policy Tools on Attracting Foreign Direct Investment in Libya from 2000 to 2015.....241

دور عمليات إدارة المعرفة في تحسين أداء المؤسسات التعليمية

(دراسة ميدانية في كلية أم الربيع للعلوم والتقنية/ صرمان)

د.حورية الهادي مفتاح
hour.elfaagi@gmail.com

أ.عبد الكريم ساسي النسر
elnesera@yahoo.com

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الي التعرف على دور عمليات إدارة المعرفة في تحسين مستوى الأداء المؤسسي في كلية أم الربيع للعلوم والتقنية لما لها من أثر إيجابي بالأرتقاء بها نحو الأفضل، وتقديم جملة من التوصيات التي تساهم في الرفع من مستوى الأداء المؤسسي بالكلية ، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم صياغة فرضية رئيسية وأنبثقت منها فرضيات فرعية تم اختبارها علي عينة من مجتمع الدراسة بالكلية، وأعدمت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة، واستخدام إستمارة أستبيان لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها بأستخدام برنامج (Spss) الذي يحتوي على حزمة من الاختبارات الإحصائية. وأظهرت نتائج الدراسة أن لعمليات إدارة المعرفة دور مهم في تحسين الأداء المؤسسي بالمجتمع قيد الدراسة، ومن نتائج تحليل علاقات الارتباط بين عمليات إدارة المعرفة تبين أن لعمليات توليد وتخزين المعرفة علاقة ارتباطية أقوى من عمليات توزيع وتطبيق المعرفة في تحسين مستوى الأداء المؤسسي بالكلية.

الكلمات المفتاحية: عمليات إدارة المعرفة (توليد وتخزين وتوزيع وتطبيق)

، الأداء المؤسسي

Abstract

This study aimed to identify the role of knowledge management processes in improving the level of institutional performance in umm al-rabee College of science and technology because of its positive impact by advancing it to the best and providing a set of recommendations that contribute to raising the level of institutional performance in the college and for the purpose of achieving the goals of the study a hypothesis has been formulated major sub-hypotheses emerged from which they were tested on a sample of the college is study community. The study relied on the descriptive analytical approach to describe the phenomenon and the use of a questionnaire to collect data information analysis and interpretation using the (Spss) program that contains a package of tests. The results of the study showed that knowledge management processes play an important role in improving the institutional performance level of the society under study. And the results of the analysis of correlations between knowledge management processes show that the processes of generating and storing knowledge show have stronger correlation than the processes of distributing and applying knowledge in improving the institutional performance level in the college.

Keywords: knowledge management (generation, storage, distribution, application) - institutional performance

أولا / المقدمة:

إن التجديد والابتكار بات يشكل هاجسا لدي العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إذا ما أرادت المحافظة علي نفسها والبقاء والاستمرار، فإن المعرفة تشكل الأساس الذي يقود إلى الابتكار، فكل شيء يقوم على توليد المعرفة التي تعتبر من أهم عمليات إدارة المعرفة. حيث إن العالم اليوم يشهد مرحلة اعتمادا كبيرة على المعرفة

لدرجة أطلق عليه مجتمع المعرفة وعالم المعرفة وهذا يبرز دور إدارة المعرفة وأهميتها ومكانتها وأثرها في إنجاح جميع المؤسسات والمجالات.

إن ثورة المعلومات والاتصالات تجعلنا نفكر جدياً في تطبيق إدارة المعرفة لاستغلال تكنولوجيا المعلومات كما أن العالم شهد تحولاً غير مسبوق في مجال المعرفة والمعلومات، هذه الثورة تحتاج إلى توفير عناصر بشرية مؤهلة بإمكانها أن تساهم في استقطابها وتسخيرها لخدمة المجتمعات، لذا يتحتم على المؤسسات أن تقوم بدعم الكوادر البشرية وتطويرها وتنميتها حتى تجعلها قادرة على مواكبة هذه التطورات واستغلالها واستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة.

إن من أهم مقومات نجاح المؤسسات هي القدرة على اللحاق بأحدث التغيرات التي يشهدها عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية نتيجة التطور الهائل الذي طرأ على تكنولوجيا الاتصالات واستخداماتها في مجال المعلومات والمعرفة. فقد أدى التزايد الهائل في المعلومات وتراكمها إلى وجود حاجة ماسة لاستحداث مفهوم حديث يقوم بتنظيم واستغلال وإدارة هذه المعلومات للاستفادة القصوى منها في تحقيق أهداف استراتيجية للمؤسسات، ومساندة صناع القرار في اتخاذ قراراتهم.

ثانياً / تحديد مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على دور إدارة المعرفة في المؤسسات التعليمية لما لها من أثر إيجابي في تحسين مستوى أداء المؤسسات والارتقاء بها نحو الأفضل. فمن الناحية النظرية أصبح من الواضح أن للمعرفة دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الأداء المتميز إضافة إلى إن ممارسة إدارة المعرفة في المؤسسات التعليمية تساهم في تطوير وتحسين الأداء المؤسسي والقدرة على البقاء والاستمرار والنمو وتحقيق التمايز بين المؤسسات الأخرى.

أما من الناحية العملية فأن ممارسة إدارة المعرفة تواجه العديد من التحديات فهي تتطلب دقة ومهارة وتفكير استراتيجي وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات عن المؤسسة قيد الدراسة. ويمكن تلخيص المشكلة في التساؤلات التالية:

- ما دور عمليات إدارة المعرفة في تحسين أداء المؤسسة التعليمية؟
 - كيف تساهم إدارة المعرفة المستخدمة في تحسين الأداء؟
 - ما مدى إدراك المسؤولين لنظام إدارة المعرفة المستخدم على إتاحة فرص الإبداع والمبادرة بين العاملين داخل المؤسسة قيد الدراسة.
- ثالثاً/ فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:
- الفرضية الرئيسية: (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين عمليات إدارة المعرفة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي بكلية أم الربيع للعلوم والتقنية).

الفرضيات الفرعية:

- 1- لا توجد علاقة بين عمليات توليد وتخزين المعرفة وتحسين الأداء بمجتمع الدراسة.
- 2- لا توجد علاقة بين عمليات توزيع وتطبيق المعرفة وتحسين الأداء بمجتمع الدراسة.

رابعاً / أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مدى تأثير تطبيق إدارة المعرفة علي تحسين أداء المؤسسة التعليمية.
 - 2 - التعرف علي مدى معرفة وإدراك المسؤولين بالمؤسسة قيد الدراسة لمفهوم إدارة المعرفة.
 - 3- التعرف علي مدى تطبيق مفهوم إدارة المعرفة في المؤسسة قيد الدراسة.
 - 4- الوقوف علي المشكلات والمعوقات التي تواجهها المؤسسة قيد الدراسة لتطبيق مفهوم إدارة المعرفة.
 - 5- تقديم توصيات ومقترحات مستقبلية للاستفادة منها في المؤسسة التعليمية.
- خامساً / أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في الاتي: -

1- تساهم في تحديد الأسس العلمية والموضوعية الواجب اعتمادها في إدارة المعرفة لنجاح المؤسسة.

2- تساهم في التعرف على أهمية ودور وكيفية الاستفادة من عمليات إدارة المعرفة ومدي ادراك المسؤولين لها.

3- تساهم في إبراز مواطن القصور وضعف دور عمليات إدارة المعرفة وخاصة فيما يتعلق بمدي أدراك المسؤولين لأهمية هذا الدور في تحسين أداء المؤسسة قيد الدراسة.

سادساً / منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة وفرضياتها تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المراجع العلمية المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة التي تناولت الإطار النظري، وتم إتباع المنهج الكمي وذلك عن طريق إعداد صحيفة استبيان تحتوي على مجموعة من التساؤلات تم توزيعها على العينة المستهدفة بالمؤسسة التعليمية قيد الدراسة. وقياس النتائج باستخدام برنامج (Spss) الذي يحتوي على حزمة من الاختبارات الإحصائية.

سابعاً / مجتمع الدراسة:

(كلية أم الربيع للعلوم والتقنية صرمان من خلال عينة تتضمن مديري المكاتب وأعضاء هيئة التدريس بالكلية).

ثامناً / حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: دور عمليات إدارة المعرفة في تحسين أداء المؤسسات التعليمية.

الحدود المكانية: كلية أم الربيع للعلوم والتقنية صرمان.

الحدود الزمنية: الدراسة خلال الفترة من 2017 - 2018 م.

تاسعاً / الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت إدارة المعرفة وفي هذا القسم سيتم استعراض بعض منها:

دراسة / هاشم (2005) بعنوان إدارة المعرفة مدخل للإبداع التنظيمي في الجامعات المصرية

هدفت هذه الدراسة لتقديم بعض المرئيات لتكون كأساس لإستراتيجية إدارة المعرفة بالجامعات المصرية للوصول إلي معدلات عالية من الإبداع في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في جهود المبدولة لإدارة المعرفة القائمة على التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ونظرائها من الجامعات الأجنبية، وأوصت بتدعيم الأقسام الأكاديمية بالكليات المختلفة بالتكنولوجيا المناسبة والتي تسهل عمليات تبادل المعرفة فيما بين أعضاء الهيئة التدريسية داخل الجامعة وخارجها .

دراسة / العتيبي (2008) بعنوان إدارة المعرفة إمكانية تطبيقها في الجامعات السعودية

تهدف دراسة بيان العلاقة بين الجامعات وإدارة المعرفة من خلال رصد الجامعات المعرفي والفكري ودورها في بناء العنصر البشري، ووضع تصور ومقترح لإدارة المعرفة في الجامعات السعودية، وتوصلت الدراسة إلي أن الجامعات لا تعطي الأولوية لإدارة المعرفة وكذلك عدم وجود إستراتيجية واضحة لإدارة المعرفة.

عاشراً / مصطلحات الدراسة

- تعريف المعرفة الإجرائي: هي علم وخبرة يكتسبها الشخص لترجمة البيانات لمضمون ما ومعرفة كيانه وهي مبنية على فكرة إذا تم تطبيقها أو توزيعها أو تخزينها فهنا تكون معرفة والشخص الذي له دراية كاملة على المعرفة سوف ينتبأ بالأخطاء وتجنبها.
- الأداء المؤسسي : هو المنظومة المتكاملة لإنتاج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية وقدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء وتحقيق التوازن بينهما

أولاً / الإطار النظري إدارة المعرفة

نشأة ومفهوم إدارة المعرفة:

يرجع استخدام مصطلح إدارة المعرفة إلى بداية ثمانينات القرن الماضي على إنها المرحلة النهائية من الفرضيات المتعلقة بتطوير نظم المعلومات، وقد كان نشوء إدارة المعرفة وتطورها محصلة لمجموعة من العناصر وهي: -

- 1- التفكير الفلسفي النظري.
- 2- الاعتبارات الواقعية لمتطلبات الخبرة في سوق العمل.
- 3- وجهات نظر الرياديين وقادة الأعمال.
- 4- دور القوة الاقتصادية في تكوين المعرفة.
- 5- جهود مؤسسات الأعمال خلال القرن العشرين لزيادة فاعلية. (السلمي، 2002، ص 206)

إن مفهوم إدارة المعرفة مرادف لمصطلح إدارة المعلومات ويرى آخرون أنها مفهوم يتركز على الجهود الخاصة عبر الشبكات ويرى فريق ثالث إن إدارة المعرفة هي تقنية المعلومات. وتوجد عدة مفاهيم لإدارة المعرفة منها:

- 1- إدارة المعرفة: (هي عبارة عن العمليات التي تساعد المنظمات في الحصول على المعرفة، اختيارها تنظيمها، استخدامها ونشرها وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة لاتخاذ القرارات وحل المشكلات والتعلم والتخطيط الاستراتيجي). (مطر، 2007، ص 23)
- 2- إدارة المعرفة: هي مجموعة من العمليات التي تتحكم وتخلق وتنتشر وتستخدم المعرفة من قبل الممارسين لتزودهم بالخلفية النظرية المعرفية اللازمة لتحسين نوعية القرارات وتنفيذها.

3- إدارة المعرفة: هي إدارة المنظمة تجاه التجديد المستمر لقواعد المعرفة لذي المنظمة وهذا يشير الي ضرورة إيجاد الهيكل التنظيمي المساعد علي ذلك الذي يقدم التسهيلات لأعضاء المنظمة.

4- إدارة المعرفة: هي عملية تحليل وتركيب وتقييم التغيرات المتعلقة بالمعرفة لتحقيق الأهداف الموضوعية بشكل منظم وهادف، وهي عملية إدارة المعرفة المنظمة من اجل إيجاد قيمة الأعمال وتوليد الميزة التنافسية.(عواد، 2008، ص58)

5- إدارة المعرفة: (تعني إيجاد بيئة داخل المنظمة تعمل على تسهيل وتوليد ونقل المعرفة والتشارك فيها، وبالتالي فان التركيز يكون على إيجاد ثقافة منظمة ملائمة، وعلى إيجاد القيادة الفعالة). (سلطان كرماللي، 2005، ص7)

أنواع وأصناف المعرفة:

1- المعرفة الضمنية: هي المعرفة التي لا يمكن للأفراد تقاسمها فيما بينهم، تشمل على ما يكمن في نفس الفرد، أي المعرفة الضمنية والمعرفة الإدراكية، والمعرفة السلوكية.

2- المعرفة الصريحة: هي التي يمكن تقاسمها مع الآخرين وتتعلق هذه المعرفة بالبيانات والمعلومات الظاهرية التي يمكن الحصول عليها وتخزينها في الملفات وسجلات المؤسسة والشئ الذي يمكن استنتاجه أن المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة يكمل بعضهم البعض. (الملكاوي، 2007، ص39-40)

أهداف إدارة المعرفة:

1- توفر الفرصة للحصول على الميزة التنافسية الدائمة للمنظمات، عبر مساهمتها في تمكين المنظمة من تبني المزيد من الإبداعات المتمثلة في طرح سلع وخدمات جديدة.

2- بناء إمكانات التعلم وإشاعة ثقافة المعرفة والتحفيز لتطويرها والتنافس من خلال الذكاء البشري.

- 3- تعد أداة للمؤسسات لتشجيع القدرات الإبداعية لموردها البشرية لخلق معرفة جيدة.
- 4 - تعتبر إدارة المعرفة دليل العمل الجيد.
- 5- العمل علي تجديد وتطوير المعرفة بشكل مستمر .
- 6- تبني فكرة الإبداع عن طريق تشجيع مبدأ تدفق الأفكار . (عليان، 2008، ص55)
- 7- جذب راس المال الفكري لوضع الحلول للمشكلات التي تواجه المؤسسة.
- 8- جمع المعرفة من مصادرها وتخزينها وإعادة استعمالها .
- 9- تحديد المعرفة الجوهرية وكيفية الحصول عليها وحمايتها.
- 10- تبني فكرة الإبداع عن طريق تشجيع مبدأ تدفق الأفكار .(كلثوم، 2010، ص22-23)

أهمية إدارة المعرفة : تأتي أهمية إدارة المعرفة من دورها فيما يلي:

- 1- تعد عملية نظامية تكاملية لتنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في اتجاه أهدافها وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات وتعزيز قدرة المنظمة.
- 2- تسهم في تعظيم قيمة المعرفة ذاتها عبر التركيز على المحتوى.
- 3- تسهم في تحفيز المنظمات لتجديد ذاتها ومواجهة التغيرات البيئية المتلاحقة.
- 4- تدعم الجهود للاستفادة من جميع الجهود الملموسة وغير الملموسة. (الكيسي، 2005، 13)
- 5- تقليل كمية الوقت الذي يتطلبه العاملون للحصول على معارف جديدة. (إسماعيل، 2010، ص45)
- 6- تحسين الموقف التنافسي من خلال التركيز على الموجودات غير الملموسة. (العلي وآخرون، 2009، ص28)
- 7- تعزز قدرة المنظمة للاحتفاظ بالأداء المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه.

8- تتيح إدارة المعرفة للمنظمة تحديد المعرفة المطلوبة وتطويرها والمشاركة بها وتطبيقها. (نجم، 2004، ص96)

معوقات تطبيق إدارة المعرفة: (العلي وآخرون، 2006، 103)

1- عدم التزام الإدارة العليا في المنظمة بتطبيق مفهوم إدارة المعرفة وتقديم الدعم اللازم لذلك.

2- ضعف إدراك مفهوم إدارة المعرفة وأهمية دوره في المنظمة.

3- الاختيار غير المناسب لأعضاء فريق إدارة المعرفة وعدم اختيارهم من العاملين التي تتوفر لديهم القدرة والمعرفة والرغبة في العمل في هذا المجال.

4- عدم توفير ميزانية كافية لمشروع إدارة المعرفة.

5- ثقافة المنظمة الحالية لأتشجع على تبني مفهوم إدارة المعرفة.

6- مقاومة العاملين للتغيير مما يحد من قدرة المنظمة على تبني مفهوم إدارة المعرفة.

7- عدم توافر الكادر المؤهل للقيام بمهام إدارة المعرفة.

العوامل المؤثرة على إدارة المعرفة: (الرفاعي، 2009، 32)

تتأثر إدارة المعرفة بعدة عوامل منها ما هو داخلي مثل التكلفة المنطقية لاستخلاص المعرفة وكذلك النظم الملائمة التي تدعم خلق المعرفة داخلياً والفرص المتاحة بالمنظمة وأخيراً الطلب المنطقي على المعرفة الناتجة من المنظمة، ومنها ما هو خارجي مثل البيئة التعاقدية والتشريعات والقواعد التي تحكم عملية نقل المعرفة بين المنظمات المختلفة. وهناك بعض القضايا التي يجب دراستها لتحقيق إدارة المعرفة هي:

1- التطوير والملكية والحماية والاستخدام الذكي للأصول المعرفية هو الأساس أو الدعامة الأساسية للمزايا التنافسية في الاقتصاد الحديث.

- 2- بسبب حقوق الملكية الفكرية والحدود غير الواضحة وكذلك بسبب أن المعرفة غير متوطنة في بعض السجلات التخطيطية الافتراضية داخل المنشأة وفهم كيفية حماية أو الإبقاء أو المحافظة على المعرفة داخل المنشأة هو التحدي الرئيسي للإدارة العليا.
- 3- البيئة التنافسية اليوم تجعل المنظمات قادرة على حماية الأصول المعرفية من إعادة التعاقد عليها مرة أخرى، ولكنها أيضاً قادرة على بناء وشراء وتجميع وإعادة تجميع ونشر وإعادة نشر الأصول المعرفية طبقاً لتغيير احتياجات العميل وطبقاً لتغيير ظروف المنافسة، المنشآت الناجحة في المستقبل سيكون لديها مرونة عالية وقواعد معرفية.
- 4- إدارة الموارد المعرفية ليست مثل إدارة الموارد البشرية بالإضافة إلى أن إدارة الموارد البشرية وإدارة الموارد المعرفية تشمل إدارة حقوق الملكية الفكرية وإدارة تطوير ونقل المعرفة الفنية للصناعة والمعرفة التنظيمية.

عوائق تنفيذ إدارة المعرفة: (سلمان، 2009، ص17)

- 1- إن الكثير من جهود إدارة المعرفة تخفق وتفشل بعد تقديمها بسبب عدم تخصيص الموارد البشرية والمادية الكافية لنجاحها.
- 2- إن تطبيق مدخل إدارة المعرفة يتطلب فهماً كاملاً وكافياً للأمد الطويل قبل جهود التطبيق. وإن عدم مراعاة هذا الأمر ينعكس سلبياً على النتائج الجوهرية للمنظمة، وكذلك يذكر هناك تردد في مشاركة المعرفة واستخدامها بسبب شعور الموظفين بأن سيطرتهم الوحيدة على المعرفة يعطيهم السلطة إذا كانوا الطرف الوحيد في المنشأة الذي يعرف كيفية القيام بالعمل وقلة احتمال الاستغناء عنهم وهناك احتمال أكبر لحصولهم على زيادة الرواتب والأجور من وجهة النظر الفردية وليس هناك إي معنى للسماح لغيرهم بالمشاركة في المعرفة والمهارة التي تتصف بالمنافسة.

عمليات إدارة المعرفة:

أولاً / توليد المعرفة: تعني (الأسر أو شراء أو الابتكار أو اكتشاف أو امتصاص أو اكتساب أو الاستحواد)

إن جميع هذه العمليات تشير الي التوليد والحصول على المعرفة، ولكن بأساليب مختلفة ومن مصادر مختلفة، فالشراء يشير إلى الحصول على المعرفة عن طريق الشراء المباشر أو عن طريق عقود الاستخدام والتوظيف والامتصاص يشير إلى القدرة علي الفهم والاستيعاب للمعرفة الظاهرة، والأسر يشير إلى الحصول على المعرفة الكامنة في أدهان وعقول المبدعين، والابتكار يشير إلى توليد معرفة جديدة غير مكتشفة وغير مستخدمة، والاكتشاف يشير إلى تحديد المعرفة المتوفرة. واكتساب المعرفة يعتمد على البحث والتطوير. ولابد من التأكيد على أهمية ابتكار المعرفة الجديدة حيث عندما تتغير الأسواق فالمنظمة الناجحة هي التي تولد المعرفة الجديدة باستمرار. إن توليد المعرفة يقود إلى توسيعها من خلال مجموعتين ديناميكيات هما:

أ- تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة.

ب- تحويل المعرفة من المستوي الفردي إلى المستوي الجماعي.

إن عملية توليد المعرفة تبدأ بفكرة يقدمها الفرد الذي حصل عليها أو ابتدعها. لكن من الممكن أن يتم توليد المعرفة الجديدة من خلال أقسام البحث والتطوير والتجريب وتعلم الدروس والتفكير الإبداعي، إن تمثيل المعرفة وامتصاصها يشير إلى الحصول على المعرفة الظاهرة والجدير بالذكر هنا هو اختلاف الأفراد والمنظمات في القدرة على امتصاص وتمثيل المعرفة، لعدة أسباب مثل، السعة الامتصاصية، والقدرة، وإمكانية الاتصال بين كل من المصدر والهدف، وهذا يؤدي إلى اختلاف إمكانيات الأفراد والمنظمات في تمييز قيمة المعرفة الجديدة.

ثانياً / **خزن المعرفة**: عمليات خزن المعرفة تعني (الاحتفاظ، الإدامة، البحث، الوصول، الاسترجاع، المكان)

وتشير عملية خزن المعرفة إلى أهمية الذاكرة التنظيمية، فالمؤسسات تواجه خطر كبير نتيجة لفقدانها للكثير من المعرفة التي يحملها الأفراد الذين يغادرونها لأسباب مختلفة فيأخذون معهم معرفتهم الضمنية غير الموثقة وبات خزن المعرفة والاحتفاظ بها مهم جداً لاسيما للمنظمات التي تعاني من معدلات عالية لدوران العمل التي تعتمد علي التوظيف والاستخدام بصيغة العقود المؤقتة والاستشارية لتوليد المعرفة فيها، لأن هؤلاء يأخذون معرفتهم الضمنية غير الموثقة معهم، أما الموثقة فتبقي للمؤسسة، لذلك علي المؤسسات من اكتساب المعرفة وتوزيعها بين أفراد المؤسسة عن طريق تعزيز معرفة المستخدمين. (داسي، 2007، ص53)

ثالثاً / **توزيع المعرفة**: تشمل عملية توزيع المعرفة كلاً من (التوزيع والنشر والمشاركة والتدفق والنقل) وما لم تقم المؤسسة بتوزيع المعرفة بشكل كفو فلن تولد عائداً مقابلها، ومن السهل توزيع المعرفة الواضحة من خلال استخدام الأدوات إلكترونية، المعرفة بوصفها موجودا تزداد بتبادل الأفكار والخبرات والمهارات بين الأشخاص تنمو وتتعاظم لدي كل منهم، لذا سعت المنظمات إلى تشجيع المشاركة من خلال توافر أربعة شروط لنقل المعرفة هي:

أ- يجب أن تكون هناك وسيلة لنقل المعرفة وهذه الوسيلة قد تكون شخصاً وقد تكون شيئاً آخر.

ب- يجب أن تكون هذه الوسيلة مدركة ومتفهمة تماماً لهذه المعرفة وفحواها وقادرة أيضاً على نقلها.

ج- يجب أن تكون لدي الوسيلة الحافز للقيام بذلك.

د- يجب ألا تكون هناك معوقات تحول دون هذا النقل المعرفي.

ولجأت المؤسسات إلى السماح لانتقال المستخدمين لديها بين الأقسام لإتاحة المجال لنشر المعرفة غير الرسمية في أرجاء المؤسسة كما أن مجتمعات التعلم في المؤسسة أعطت نتائج إيجابية في مجال تقليل وقت الانتقال والتوصيل ويشار في هذا الصدد إلى دور تجمعات الممارسة التي تأخذ علي عاتقها المشاركة بالمعرفة وبنموذج الوكيل التقني والذي يقوم بنقل وتوزيع المعرفة عبر عدة أساليب لتوزيع المعرفة مثل الإنترنت والوثائق والسجلات والتدريب ووكلاء المعرفة وفرق الخبرة وحلقات المعرفة وحلقات التعلم.

رابعاً / تطبيق المعرفة: (الأكلي، 2008، ص26)

هي غاية المعرفة وتعني استخدام هذه المعرفة في الوقت المناسب واستثمار فرصة تواجدها في المؤسسة بحيث توظف في المشكلات التي تواجه المؤسسة ويجب أن يستهدف تطبيق المعرفة لتحقيق أهداف وأغراض المؤسسة. وتعتبر إدارة المعرفة مجالاً متعدد الأنظمة وبصفة عامة هناك عدد من الخطوات المبدئية القابلة للتطبيق في عدد كبير من المؤسسات والمنظمات هي:

الخطوة الأولى: هي تحديد المعرفة اللازمة بصورة فعلية للمنظمة وتعتبر هذه الخطوة ضرورية لخلق محتوى جوهر الكفاءات الضرورية لنمو ونجاح المنظمة.

الخطوة الثانية: هي تحديد محتوى وهيكل المعرفة ويعتمد ذلك على المنظمة ذاتها فلكل فرد عنصر في هذا الهيكل، حيث يجب أن تفحص وتراجع قاعدة المعرفة المتاحة لديها، ويمثل ذلك مخزون رأس المال الفكري والذي تحرزه فعلياً بعمليات حفظ المعرفة سواء الرسمية أو غير الرسمية.

مسئولية قيادة المنظمات تجاه المعرفة: (الرفاعي، 2009، ص29-30)

نظراً لأن إدارة المعرفة لها أهمية ومسئولية قيادة المنظمات تجاه المعرفة فإن قادة المنظمات تقع على عاتقهم هذه المسؤوليات وهي:

- 1- أن تعي المعرفة التي لديها وتبحث عنها وتلك التي تحتاج إليها.
- 2- أن تولد معرفة جديدة من مصادرها الداخلية مثل البحوث والتطوير.
- 3- أن تجعل المعرفة في متناول من يحتاج إليها من داخل المنظمة أو حتى خارجها ولو بشروط .
- 4- أن تنقل المعرفة إلى من يحتاج إليها من العاملين في أعمالهم اليومية رسمياً من خلال التدريب والتنمية، وبشكل غير رسمي من خلال التهيئة أثناء العمل.
- 5- أن يتم تمثيل المعرفة في شكل تقارير ورسوم وعروض مما يسهل عملية وضعها في متناول من يحتاج إليها.
- 6- وضع الضوابط لجعل المعرفة السليمة الموثوق بها هي المعرفة السائدة في المنظمة.
- 7- جعل العمليات المعرفية السابقة عمليات سهلة وميسرة من خلال تطوير ثقافة المنظمة ونظم الحوافز وتطوير القيادات التي تقدر وتشارك وتستخدم المعرفة.

مفهوم الأداء المؤسسي

يعرف الأداء المؤسسي: بأنه المنظومة المتكاملة لإنتاج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية. ويعرف الأداء المؤسسي بأنه قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال. كما يعرف الأداء المؤسسي: بأنه تلك المرحلة الأساسية من مراحل عمليات الإدارة الاستراتيجية والتي يحاول فيها المديرون أن يفترضوا بأنه الخيار الاستراتيجي وينفذ بصورة صحيحة ويلبي أهداف المؤسسة. (حامد، 2009، ص123)

أبعاد الأداء المؤسسي: (الكساسبة، 2011، ص78)

يشتمل الأداء المؤسسي على أبعاد ثلاثة وهي على النحو التالي: -

- 1- الأداء المالي: هو مفهوم ضيق للأداء ويركز على استخدام المؤشرات المالية مثل الربحية والنمو.
- 2- الأداء المالي والأداء التشغيلي: يجمع هذا البعد بين الأداء المالي والأداء التشغيلي وبذلك فهو يضيف الكفاءة في تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة بهدف الحصول على المردودات ويركز هذا البعد على مؤشرات مثل الحصة السوقية وتقديم منتج جديد ذي جودة عالية.
- 3- الفاعلية التنظيمية: ويعد هذا البعد الأكثر شمولاً للأداء المؤسسي وهو يعبر عن مدى تحقيق المنظمة لأهدافها.

العوامل المؤثرة على الأداء المؤسسي: (حسن، 1994، ص286)

- 1- العامل السياسي: وذلك من حيث المناخ ونظام السياسيين ومدى ملائمة السياسة لأعمال المؤسسة ووجود سياسة حاكمة لأعمال المؤسسة.
- 2- العامل الاقتصادي: ويمثل الموارد الاقتصادية والعمالة والبطالة والاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي وأثر كل ذلك على المؤسسة ومدى انعكاسات ممارسة الإنتاج والعمل والنشاط والخدمات.
- 3- العامل الاجتماعي: ويمثل السلوك العام للمجتمع ونمط حياة الأفراد والعلاقات الإنسانية والمجتمعية.
- 4- العامل التكنولوجي: كالتقدم التقني والفني ومدى توفرهما لدعم وتميز الأداء وعمل المؤسسة.
- 5- العامل البيئي: مثل المناخ ومجال عمل المؤسسة والموقع الجغرافي للمؤسسة والتلوث وسلوكيات المجتمع المحلي اتجاه البيئة.

ثانياً / الجانب العملي

أسلوب جمع البيانات؛

أخذ الباحثين أسلوب البحث الميداني حيث قاموا بإعداد صحيفة استبيان صممت لتشمل جميع البيانات المعلومات التي تخدم هدف البحث. مجتمع الدراسة: بناء على مشكلة البحث فإن مجتمع الدراسة تمثل في موظفي المؤسسة التعليمية (كلية ام الربيع للعلوم والتقنية بصرمان) حيث تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لقياس آراء المبحوثين من مجتمع الدراسة حول فقرات محاور الاستبانة وكما موضح بالجدول التالي:

جدول (1) يوضح مقياس ليكرت الثلاثي لقياس آراء المبحوثين

غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق
1	2	3

وبناء على ذلك تكون درجة الموافقة كالتالي:

- غير موافق إذا كان متوسط الفقرة يساوي 1 فأقل.
- محايد إذا كان المتوسط أكبر من 1 وأقل أو يساوي 2.
- موافق إذا كان المتوسط أكبر من 2 وأقل أو يساوي 3.

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمكروف سميرونوف Kolmogrove – Smirnovetest لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وكانت النتائج كما موضح بالجدول (2).

جدول (2) يوضح نتائج اختبار كولمكروف

المحور	المحتوى	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة الإحصائية
دور عمليات إدارة المعرفة	توليد المعرفة	11	1.845	0.082
	تخزين المعرفة	8	1.094	0.092
	توزيع المعرفة	6	1.364	0.141
	تطبيق المعرفة	6	0.814	0.084
تحسين مستوى الأداء	جميع الفقرات	31	1.296	0.295
	تحسين مستوى الأداء	13	2.391	0.072
جميع الفقرات		44	1.587	0.098

يتضح من نتائج الجدول (2) أن مستوى المعنوية (sig) لجمع المحاور كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على أن بيانات محاور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي بالتالي:

صدق وثبات الاستبيان: صدق فقرات الاستبيان

المقصود بصدق الدراسة هو أن تؤدي وتقيس أسئلة الاستبيان ما وضع لقياسه فعلاً، ويقصد به وضوح الاستبيان وفقراته ومفرداته ومفهومه لِمَاسيشمله الاستبيان، وكذلك تكون صالحة للتحليل الإحصائي.

1- الصدق الظاهري: قام الباحثان بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين لهم دراية وخبرة في موضوع البحث، حيث قام الباحثان بالتعديلات التي أقرها المحكمين على الاستبيان.

2- صدق المقياس:

أ- الاتساق الداخلي: يقصد بالاتساق الداخلي مدى أُنساق كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان مع المحور التي تنتمي إليه، حيث تم حساب معامل الارتباط بين كل فقرة والمحور التي تنتمي إليه.

- الاتساق الداخلي لمحور دور عمليات إدارة المعرفة
جدول (3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور

ر.م	الفقرة	معامل بيرسون	Sig
	توليد المعرفة		
1	بتطوير دور إدارة المعرفة بشكل مستمر ومتجدد	0.673	**0.000
2	بوجود قسم خاص بمتابعة المعرفة الجيدة في المجالات العلمية بشكل عام ومجال عملك بشكل خاص	0.483	*0.021
3	عن طريق أشخاص مبدعين وذو كفاءة علمية	0.573	**0.000
4	من خلال الاستفادة من التجارب السابقة	0.631	**0.000
5	عن طرق تحويل المعرفة من المستوى الفردي الى الجماعي	0.554	**0.000
6	بتشكيل فريق جماعي من الخبراء	0.671	**0.000
7	باستقطاب الكفاءات والطاقات المبدعة	0.512	**0.000
8	من خلال إجراء بحوث علمية بشكل مستمر	0.662	**0.000
9	عن طريق الاستفادة من المشاريع العلمية المقدمة من الطلبة عند التخرج	0.770	**0.000
10	من خلال عمل الكلية على إيجاد بيئة تفاعلية مع الخبرات المتراكمة المكتسبة	0.498	*0.016
11	يقوم الأفراد العاملين بالكلية باجتماعات دورية لتبادل الأفكار	0.691	**0.000
	تخزين المعرفة		
12	بقاعدة بيانات تزود بمعلومات حول الموضوعات المعرفية	0.628	**0.000
13	في الأرشيف والمستندات الورقية	0.581	**0.000
14	بأسلوب المعرفة الضمنية	0.493	*0.021
15	بأنظمة حديثة تقوم من خلالها باسترجاع المعارف الأساسية والحديثة	0.662	**0.000

*0.03	0.471	عن طريق العقول والخبرات والكفاءات والعاملين بالكلية	16
*0.032	0.478	في أجهزة حاسوب ذات جوده عالية	17
**0.000	0.683	ببرنامج حماية تتصف بالأمان والخصوصية	18
**0.000	0.782	من خلال توفير خدمات الانترنت	19
		توزيع المعرفة	
**0.000	0.738	من خلال شبكة معلومات تساعد الأفراد للوصول للبيانات المطلوبة	20
**0.000	0.560	بإصدار نشرات ودوريات علمية مختلفة	21
**0.000	0.503	عن طريق عقد اجتماعات وندوات عمل	22
*0.034	0.462	بعقد دورات تدريبية داخلية	23
**0.000	0.761	من خلال أشخاص لهم القدرة على إيصال المعارف	24
**0.000	0.781	عن طريق اهتمام الكلية بتنمية مهارات وقدرات العاملين	25
		تطبيق المعرفة	
**0.000	0.745	توفر الكلية متطلبات تطبيق المعرفة	26
**0.000	0.813	تعمل الكلية على توظيف المعرفة المتاحة لإيجاد معارف جديدة	27
**0.000	0.774	تعمل الكلية على تحويل المعرفة التي تمتلكها إلى خطط عمل	28
**0.000	0.684	تمتلك الكلية وسائل تساعد على التطبيق	29
**0.000	0.718	تهتم الكلية بمدى تطبيق العاملين للمعرفة	30
**0.000	0.690	تدعم الكلية عمليات دمج المعرفة	31

يوضح الجدول (3) معاملات الارتباط لفقرات محور إدارة الأزمات ومراحلها حيث كانت دالة عند مستوى معنوية 0.05 وهذا دليل على أتساق فقرات المحور .

- الاتساق الداخلي لمحور تحسين مستوى الأداء.

جدول (4) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور

ر.م	الفقرة	معامل بيرسون	sig
1	تهتم الكلية برفع كفاءة العاملين	0.472	*0.024
2	يوجد بالكلية نظام فعال لمحاسبة المخطئ	0.634	**0.001
3	تعمل الكلية على تحقيق الأمان والاستقرار الوظيفي للعاملين	0.498	*0.021
4	تساعد عمليات إدارة المعرفة بشكل أساسي على تحسين الأداء	0.735	**0.000
5	تساهم عمليات إدارة المعرفة في تطوير قدرات العاملين	0.553	**0.000
6	تعمل الكلية على فتح التخصصات التي تتلائم مع رغبات الطلاب	0.608	**0.000
7	تحاول الكلية تبسيط إجراءات التسجيل	0.716	**0.000
8	تساهم عمليات إدارة المعرفة في تحسين الخدمات	0.549	**0.000
9	تعمل الكلية بنظام حوافز جيد من اجل تشجيع العاملين	0.762	**0.000
10	تقوم الكلية بوضع جداول زمنية متكاملة	0.389	*0.034
11	يتم تشجع الطلبة المتميزين على استمرار التعلم وتطوير الذات	0.691	**0.003
12	تعتمد الكلية على برامج تدريبية مختلفة	0.593	**0.002
13	تشجع الكلية المبدعين من الطلاب وتتبنى أفكارهم	0.699	**0.000

يوضح الجدول (4) معاملات الارتباط لفقرات محور تحسين الأداء والمعدل الكلي لفقرات المحور حيث كانت جميعها دالة عند مستوى معنوية 0.05 وهذا دليل على اتساق فقرات المحور.

ب- الاتساق البنائي: وهو نوع من مقاييس صدق الأداة ويستخدم لتحديد مدى ارتباط محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات أستمارة استبان البحث، وكما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (5) يوضح معاملات الارتباط بين درجة كل محور بالدرجة الكلية للاستبيان

ر.م	محاور الدراسة	المحتوى	معامل الارتباط	Sig
1	دور عمليات إدارة المعرفة	توليد المعرفة	0.653	0.000
		تخزين المعرفة	0.813	0.000
		توزيع المعرفة	0.793	0.000
		تطبيق المعرفة	0.749	0.000
2	تحسين مستوى الأداء	تحسين مستوى الأداء	0.694	0.000

يبين الجدول (5) أن جميع معاملات الارتباط لمحاور الدراسة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية لكل فقرة كان أقل من 0.05 بالتالي تعتبر تحقق الهدف الذي وضعت لأجله.

ثبات أداة الدراسة: يقصد بالثبات مدى تقارب نتائج الاستبيان إذا أعيد توزيعه عدة مرات متتالية.

حيث تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للثبات وأعطى النتائج المبينة بالجدول (6) حيث أتضح أن فقرات الاستبيان تتمتع بمقياس ثبات يجعلها قابلة للتحليل والحصول على نتائج موثوقاً بها.

جدول (6) يبين معاملات ألفا كرونباخ للثبات

محاور الدراسة	المحتوى	عدد الفقرات (N)	معامل ألفا كرونباخ
دور عمليات إدارة المعرفة	توليد المعرفة	11	0.715
	تخزين المعرفة	8	0.691
	توزيع المعرفة	6	0.738
	تطبيق المعرفة	6	0.769
تحسين مستوى الأداء	تحسين مستوى الأداء	13	0.794

- تحليل واختبار فرضيات الدراسة: وصف متغيرات إدارة المعرفة بمحتوياتها بهدف توضيح تلك المتغيرات الخاصة بإدارة المعرفة ودراسة خصائصها استنادا على نتائج الاستبيان المقدم من قبل الباحثين حيث كانت كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (7) يبين تحليل فقرات المحور الأول (عمليات إدارة المعرفة) بمختلف محتوياته

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	انحراف معياري
	توليد المعرفة			
1	بتطوير دور إدارة المعرفة بشكل مستمر ومتجدد	2.31	78.13	0.96
2	بوجود قسم خاص بمتابعة المعرفة الجيدة في المجالات العلمية بشكل عام ومجال عمك بشكل خاص	1.34	79.07	1.23
3	عن طريق أشخاص مبدعين وذو كفاءة علمية	1.87	81.23	1.04
4	من خلال الاستفادة من التجارب السابقة	2.88	71.14	0.76
5	عن طرق تحويل المعرفة من المستوى الفردي الى الجماعي	2.13	83.29	1.22
6	بتشكيل فريق جماعي من الخبراء	2.06	78.57	0.87
7	باستقطاب الكفاءات والطاقات المبدعة	1.23	69.73	1.38
8	من خلال إجراء بحوث علمية بشكل مستمر	2.98	83.43	1.98
9	عن طريق الاستفادة من المشاريع العلمية المقدمة من الطلبة عند التخرج	1.44	75.37	0.65
10	من خلال عمل الكلية على إيجاد بيئة تفاعلية مع الخبرات المتراكمة المكتسبة	1.32	71.98	0.93
11	بقيام الأفراد العاملين بالكلية باجتماعات دورية لتبادل الأفكار	1.09	81.06	1.01
	جميع فقرات توليد المعرفة	2.12	74.52	0.94

تخزين المعرفة			
1.38	80.12	2.87	12 بقاعدة بيانات تزود بمعلومات حول الموضوعات المعرفية
0.89	74.23	2.36	13 في الأرشيف والمستندات الورقية
1.97	77.12	2.78	14 بأسلوب المعرفة الضمنية
1.21	73.43	1.13	15 بأنظمة حديثة تقوم من خلالها باسترجاع المعارف الأساسية والحديثة
0.84	72.19	2.06	16 عن طريق العقول والخبرات والكفاءات والعاملين بالكلية
0.59	75.11	1.39	17 في أجهزة حاسوب ذات جوده عالية
1.00	79.07	2.47	18 ببرامج حماية تتصف بالأمان والخصوصية
0.69	74.95	2.04	19 من خلال توفير خدمات الانترنت
1.15	72.43	2.16	جمع فقرات تخزين المعرفة
توزيع المعرفة			
1.87	72.22	1.23	20 من خلال شبكة معلومات تساعد الأفراد للوصول للبيانات المطلوبة
1.47	61.51	2.33	21 بإصدار نشرات ودوريات علمية مختلفة
1.32	79.78	2.76	22 عن طريق عقد اجتماعات وندوات عمل
0.87	71.08	2.03	23 بعقد دورات تدريبية داخلية
0.93	73.05	1.56	24 من خلال أشخاص لهم القدرة على إيصال المعارف
1.37	64.43	2.31	25 عن طريق اهتمام الكلية بتنمية مهارات وقدرات العاملين
1.03	69.07	1.34	جمع فقرات توزيع المعرفة
تطبيق المعرفة			
1.07	69.07	1.16	26 توفر الكلية متطلبات تطبيق المعرفة
0.76	73.58	2.17	27 تعمل الكلية على توظيف المعرفة المتاحة لإيجاد

			معارف جديدة	
0.59	61.23	1.45	تعمل الكلية على تحويل المعرفة التي تمتلكها إلى خطط عمل	28
1.03	71.11	2.10	تمتلك الكلية وسائل تساعد على التطبيق	29
1.22	63.37	1.04	تهتم الكلية بمدى تطبيق العاملين للمعرفة	30
0.87	68.49	1.21	تدعم الكلية عمليات دمج المعرفة	31
1.16	62.75	1.24	جميع فقرات تطبيق المعرفة	

من الجدول السابق الذي يوضح آراء عينة الدراسة حول محتويات المحور الأول حيث كانت:

أ- توليد المعرفة: تبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات أكبر من 60% حيث كان يساوي 74.52% كذلك قيمة المتوسط الحسابي كانت تساوي 2.12 وهي أكبر من المتوسط الفرضي لإجابات عينة الدراسة مما يدل على قبول وموافقة عينة الدراسة لفقرات توليد المعرفة حيث كانت الفقرة الأكثر أهمية وموافقة بالنسبة لعينة الدراسة هي الفقرة التي تنص على إجراء بحوث علمية بشكل مستمر حيث كانت شدة الموافقة حول هذه الفقرة 83.43%.

ب- تخزين المعرفة: تبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات أكبر من 60% حيث كان يساوي 74.23% بمتوسط قدره 2.16 وهو أكبر من المتوسط الفرضي لإجابات عينة الدراسة الذي يساوي (2) مما يدل على موافقة عينة الدراسة حول تخزين المعرفة وكانت الفقرة التي تحصلت على أعلى نسبة موافقة من وجهة نظر عينة الدراسة هي الفقرة التي تنص على ان قاعدة البيانات تزود بمعلومات حول الموضوعات المعرفية بنسبة موافقة 80.12%.

ج- توزيع المعرفة: من فقرات محتوى توزيع المعرفة تبين أن الوزن النسبي للفقرات جميعا كان يساوي 69.07% وهو أكبر من الوزن النسبي 60% بمتوسط حسابي قدره

1.34 مما يدل على أن إجابات عينة الدراسة كانت بدرجة محايد حول هذا المحتوى، وكانت الفقرة التي تحصلت على أكثر درجة موافقة هي الفقرة التي تنص عن طريق عقد اجتماعات وندوات عمل بمتوسط قدرة 2.76.

د- **تطبيق المعرفة:** من نتائج فقرات تطبيق المعرفة تبين أن المتوسط الحسابي للفقرات ككل يساوي 1.24 بوزن نسبي 62.75% وهو أكبر من 60% بمتوسط حسابي قدرة 1.24 مما يدل على أن إجابات عينة الدراسة كانت غالبيتها بدرجة محايد حول فقرات المحتوى، وكانت الفقرة التي تحصلت على أعلى نسبة موافقة هي الفقرة التي تنص على ان (تعمل الكلية على توظيف المعرفة المتاحة لإيجاد معارف جديدة) بمتوسط قدرة 2.17.

جدول (8) يبين تحليل جميع محتويات المحور الأول (عمليات إدارة المعرفة)

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	ترتيب الفقرة
1	توليد المعرفة	2.12	74.52	2
2	تخزين المعرفة	2.16	74.23	1
3	توزيع المعرفة	1.34	69.07	3
4	تطبيق المعرفة	1.24	62.75	4
	جميع فقرات محور عمليات إدارة المعرفة	2.11	64.29	

تبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور كان يساوي 2.11 مما يدل على أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابيه بدرجة "موافق" حيث ان القيمة كانت أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (2) حسب مقياس ليكرت الثلاثي المستخدم في الدراسة والوزن النسبي وكان 64.29%، حيث جاءت توليد المعرفة في المرتبة الأولى من وجهة نظر عينة الدراسة أما تطبيق المعرفة فكان في المرتبة الأخيرة مما يشير إلى أن مجتمع الدراسة (كلية أم الربيع للعلوم والتقنية) في حاجة إلى تطوير عملية تطبيق المعرفة داخلها.

جدول (9) يبين تحليل فقرات المحور الثاني (تحسين الأداء)

الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الفقرة	ر.م
1.28	69.39	1.65	تهتم الكلية برفع كفاءة العاملين	1
0.76	67.27	1.48	يوجد بالكلية نظام فعال لمحاكاة المخطئ	2
1.84	71.10	2.19	تعمل الكلية على تحقيق الأمان والاستقرار الوظيفي للعاملين	3
1.93	75.16	2.48	تساعد عمليات إدارة المعرفة بشكل أساسي على تحسين مستوى الأداء	4
0.85	77.43	2.78	تساهم عمليات إدارة المعرفة في تطوير قدرات العاملين	5
0.74	76.24	2.27	تعمل الكلية على فتح التخصصات التي تتلائم مع رغبات الطلاب	6
1.02	76.48	2.38	تحاول الكلية تبسيط إجراءات التسجيل	7
0.93	77.03	2.41	تساهم عمليات إدارة المعرفة في تحسين الخدمات	8
1.20	62.54	1.76	تعمل الكلية بنظام حوافز جيد من أجل تشجيع العاملين	9
1.17	70.18	2.08	تقوم الكلية بوضع جداول زمنية متكاملة	10
0.94	70.34	2.13	يتم تشجيع الطلبة المتميزين على استمرار التعلم وتطوير الذات	11
1.28	65.92	1.98	تعتمد الكلية على برامج تدريبية مختلفة	12
0.87	72.17	2.27	تشجع الكلية المبدعين من الطلاب وتنمي أفكارهم	13
0.82	72.34	2.28	جميع فقرات تحسن الأداء	

من الجدول السابق يتضح أن متوسط إجابات عينة الدراسة حول هذا المحور كانت أعلى من المتوسط الفرضي (2) وبالتالي تعتبر إجابات عينة الدراسة إيجابية بدرجة

موافق رغم ان بعض الفقرات كانت بدرجة محايد ولكن بشكل عام كانت الفقرات ككل إيجابية، كذلك شدة الموافقة (الوزن النسبي) تساوي 72.34 % وهي قيمة اكبر من 60%، وتبين إن الفقرة التي تحصلت على أعلى نسبة موافقة هي الفقرة التي تنص على ان عمليات إدارة المعرفة تساهم في تطوير قدرات العاملين بمتوسط قدره 2.78، تليها الفقرة التي تنص على ان عمليات إدارة المعرفة تساعد بشكل أساسي على تحسين مستوى الأداء بمتوسط قدره 2.48 وهما أعلى من قيمة المتوسط الفرضي (2) مما يدل على درجة موافق حسب المقياس الثلاثي المستخدم . أما الفقرة التي تحصلت على أقل درجات الموافقة كانت الفقرة التي تنص على ان الكلية يوجد بها نظام فعال لمحاسبة المخطئ بمتوسط قدره 1.48 وهو أقل من المتوسط الفرضي (2) وحسب المقياس المستخدم يتضح ان إجابات عينة الدراسة كانت بدرجة محايد حسب قيمة المتوسط لهذه الفقرة.

اختبار الفرضيات: الفرضية الرئيسية (لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية بين عمليات إدارة المعرفة وتحسين الأداء في كلية أم الربيع للعلوم والتقنية).

جدول رقم (10) نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي لتأثير عمليات إدارة المعرفة في تحسين الأداء

مستوى الدلالة	T	(β) معامل الانحدار	مستوى الدلالة	(F) المحسوبة	معامل التحديد (R ²)	الارتباط (R)	البيان	
0.018*	1.542	0.27	0.000**	91.570	0.78	0.882	تحسين الأداء	
0.000**	4.434	0.31						توليد المعرفة
0.000**	4.163	0.12						تخزين المعرفة
0.083	2.478	0.08						توزيع المعرفة
							تطبيق المعرفة	

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، ويتضح من خلال نتائج الجدول (10) بأن المتغير المستقل (عمليات إدارة المعرفة) يفسر ما نسبته 78% من

التغير الحاصل في المتغير التابع (تحسين الأداء) حيث كانت قيمة معامل التحديد تساوي 78%، ومستوى معنوية (0.000) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى، وبذلك نرفض الفرضية العدمية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر لعمليات إدارة المعرفة في تحسين الأداء عند مستوى معنوية 1%. وتفصيلاً على مستوى أثر كل عملية من عمليات إدارة المعرفة في تحسين الأداء، ونجد بأن النتائج تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من توليد المعرفة وتخزين المعرفة وتوزيع المعرفة عند مستوى معنوية 1% أما تطبيق المعرفة فلم تكن هناك دلالة على وجود أثر حيث كان مستوى المعنوية يساوي 0.083.

وبالنظر إلى معاملات الانحدار نجد أن النسبة الأكبر كانت لتخزين المعرفة حيث كان معامل الانحدار (0.31) وتليها توليد المعرفة بمعامل انحدار يساوي (0.27).

الفرضية الفرعية الأولى (لا توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين عمليات تخزين وتوليد المعرفة وتحسين الأداء بمجتمع الدراسة).

الفرضية الفرعية الثانية (لا توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين عمليات توزيع وتطبيق المعرفة وتحسين الأداء بمجتمع الدراسة).

جدول رقم (11) نتائج تحليل علاقات الارتباط سبيرمان بين عمليات إدارة المعرفة وتحسين الأداء

نتيجة الفرضية	Sig	تحسين الأداء	المستقل / التابع
رفض الفرضية الصفرية	0.000*	0.735	توليد المعرفة
رفض الفرضية الصفرية	0.000*	0.716	تخزين المعرفة
رفض الفرضية الصفرية	0.000*	0.641	توزيع المعرفة
رفض الفرضية الصفرية	0.026**	0.494	تطبيق المعرفة

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $P \leq 0.05$ ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى $P \leq 0.01$

تبين نتائج تحليل علاقات الارتباط في الجدول (11) وجود علاقات ارتباط قوية موجبة ومعنوية بين عمليات إدارة المعرفة وتحسين الأداء عند مستوى 1% وبلغت قيمتها (0.735^*) عند توليد المعرفة وتحسين الأداء وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة. وتعني هذه النتيجة أنه كلما زادت عملية توليد المعرفة كلما زاد تحسين أداء العاملين بالمجتمع قيد الدراسة أما بالنسبة لتخزين المعرفة وعلاقتها بتحسين الأداء فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط حيث بلغ معامل الارتباط (0.716^*)، كما تبين وجود علاقة ارتباطية بين توزيع المعرفة وتحسين الأداء حيث كان معامل الارتباط يساوي (0.641^*)، أما بالنسبة لتطبيق المعرفة فكانت هناك علاقة ارتباطية عند مستوى معنوية 1% حيث بلغ معامل الارتباط (0.494^{**})، مما سبق يتضح ان هناك علاقة ارتباط جيدة بين عمليات إدارة المعرفة وتحسين الأداء حيث كانت عملية توليد المعرفة وتخزين المعرفة أقوى علاقة من عملية التوزيع والتطبيق حسب وجهة نظر عينة الدراسة.

Human and Community Studies Journal

HCSJ

النتائج

- 1- تبين أن لعمليات إدارة المعرفة دور مهم في تحسين الأداء بالمجتمع قيد الدراسة حيث وجد أن مانسبته 78% من التغيير الحاصل في تحسين الأداء سببه الرئيسي عملية إدارة المعرفة بمحتوياتها.
- 2- تبين من تحليل المحور الأول لإدارة المعرفة أن عملية توليد المعرفة وعملية تخزين المعرفة كان لهم دور مهم وأهمية كبرى من وجهة نظر عينة الدراسة في تحسين أداء المؤسسة قيد الدراسة، حيث بلغ الوزن النسبي لكل منهما على التوالي 74.54%، 72.43% من التغيير في مستوي الأداء المؤسسي وذلك يرجع إلى التغيير الحاصل لدور عمليات إدارة المعرفة.

- 3- تبين من تحليل المحور الثاني لإدارة المعرفة أن عملية توزيع المعرفة وتطبيق المعرفة كان لهم دور مهم من وجهة نظر عينة الدراسة في تحسين أداء المؤسسة، حيث بلغ الوزن النسبي لكل منهما على التوالي 69.75%، 62.75% من التغيير في مستوى الأداء المؤسسي وذلك يرجع إلى التغيير الحاصل لدور عمليات إدارة المعرفة.
- 4- تبين نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد في الجدول رقم (10) وجود أثر لدور عمليات إدارة المعرفة في تحسين مستوى الأداء المؤسسي، حيث بلغ معامل التحديد نسبة 78% من التغيير الحاصل في تحسين مستوى أداء المؤسسة.
- 5- تبين نتائج تحليل علاقات الارتباط بين عمليات إدارة المعرفة وتحسين الأداء في جدول رقم (11) أن لعمليات توليد وتخزين المعرفة دور أقوى من عمليات توزيع وتطبيق المعرفة في تحسين أداء المؤسسة

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

التوصيات

- 1- ضرورة التركيز على دور إدارة المعرفة المتمثلة في (توليد المعرفة، تخزين المعرفة، توزيع المعرفة، تطبيق المعرفة) بما يؤثر بشكل أفضل في تحسين أداء المؤسسة.
- 2- تبني إدارة المؤسسة إدارة المعرفة بحيث تكون من أهم أولوياتها ويكون لها موقع في الهيكل التنظيمي.
- 3- ضرورة عمل المؤسسة على توفير مستلزمات ومتطلبات تطبيق إدارة المعرفة في إدارتها.
- 4- ضرورة تبني إدارة المعرفة كمدخل لتطوير وتحسين الأداء المؤسسي للعاملين داخل المؤسسة قيد الدراسة.
- 5- السعي الدائم لتوليد المعرفة ومحاولة تطبيقها بشتى الطرق والأساليب الحديثة بالمؤسسة.

- 6- ضرورة توعية العاملين بالمفاهيم المتعلقة بإدارة المعرفة وكيفية الاستفادة منها في أعمالهم.
- 7- ضرورة تعديل الأساليب المتبعة في الممارسات الإدارية بما ينسجم مع إدارة المعرفة.
- 8- على إدارة المؤسسة توفير خدمة الانترنت عالية السرعة لكافة الإدارات بالمؤسسة وتحديد احتياجاتهم المعرفية.
- 9- على المؤسسة الاستفادة من معارف وخبرات الموظفين، المتمثلة في المعرفة الضمنية والعمل على تعميم هذه المعارف والخبرات على جميع العاملين في المؤسسة.
- 10- مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والخطط المستقبلية، وعلى الإدارة الاعتماد على مصادر المعرفة في اتخاذ القرار بالمؤسسة.

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal

المصادر والمراجع

أولاً/ الكتب

- [1] إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة والممارسات والمفاهيم، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2007م.
- [2] الزيادات محمد عواد، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2008م.
- [3] خضر مصباح إسماعيل، إدارة المعرفة: التحديات والتقنيات والحلول، عمان، دار حامد للنشر، 2010م.
- [4] ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.
- [5] سلطان كرما للي، إدارة المعرفة مدخل تطبيقي، عمان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2005م.

- [6] صلاح الدين الكيسي، إدارة المعرفة للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005م.
- [7] عبد الستار العلي وآخرون، المدخل إلي إدارة المعرفة، عمان، دار المسرة للنشر والتوزيع، 2009 م.
- [8] عبداللطيف محمود مطر، إدارة المعرفة والمعلومات، عمان، دار كنوز المعرفة، 2007م.
- [9] علي السلمي، إدارة التميز : نماذج وتقنيات الإدارة في تحفيز المعرفة، القاهرة، دار غريب للنشر، 2002م.
- [10] علي ذيب لأكلي، إدارة المعرفة المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات، عمان، مؤسسة الوراق للنشر، 2008م.
- [11] ممدوح عبد العزيز رفاعي ، إدارة المعرفة مفاهيم ومبادئ وتطبيقات، 2009 م.
- [12] مهدي حسن، إدارة الأفراد من منظور كمي والعلاقات الإنسانية، دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 1994م. *Human and Community Studies Journal*
- [13] نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، عمان، مؤسسة الوراق، 2009م.
- [14] وصفي الكساسبة، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، عمان، دار اليازوي العلمية للنشر والطباعة، 2011م.
- ثانياً/ المجالات والندوات ورسائل العلمية
- 1- عمر حامد، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2009م.
- 2- كرامي أم كلثوم، قريوعي وردة، إدارة الموارد البشرية بالمعرفة، مذكرة ليسانس غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة ورقلة.

3- وهيبة حسين داسي، إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007.

التخطيط في المؤسسات العامة في ليبيا

دراسة حالة محطة كهرباء غرب الزاوية المزودة

عبد الحميد الطاهر زنبيل

عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للعلوم والتقنية الزاوية

المستخلص :

تتناول هذه الدراسة واقع التخطيط في المؤسسات العامة انطلاقاً من إشكالية الأزمات المتكررة التي يعاني منها القطاع العام وقطاع الكهرباء خصوصاً ، قام الباحث بدراسة استطلاعية بينت نتائجها ان العمل يسير بعشوائية وارتجال كبير ولا يخضع لخطط محددة تضمن تفادي أي إرباك او توقف للعمل مستقبلاً كما ان البيانات والمعلومات غير متوافرة بدقة لدى المختصين للقيام بالعمل التخطيطي لهذه المؤسسة الحيوية . هدفت الدراسة الى عدة أهداف أهمها :توضيح المفهوم العلمي لتخطيط ومدى ممارسة الإدارات لوظيفة التخطيط وكذلك بيان أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملية التخطيط بالمنظمة محل الدراسة ، استناداً الى عدة فرضيات حاول الباحث التحقق منها ، مستخدماً المنهج الوصفي لدراسة الحالة وجمع البيانات باستخدام استبانة محددة تخدم الفرضيات والأهداف . وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح الأهداف وإجراءات التخطيط ، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفير الخبرة المهنية بالشركة ودعم الإدارة العليا . توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود خطة واقعية وإجراءات الرقابة في الشركة محل الدراسة.

كلمات مفتاحية : التخطيط ، المؤسسات العامة .

Abstract:

This study deals with the reality of planning in public institutions, starting from the problem of repeated crises suffered by the public sector and the electricity sector in particular. The researcher conducted an exploratory study that showed its results that the work is proceeding with randomness and great improvisation and is not subject to specific plans that guarantee to avoid any confusion or interruption to work in the future as the data and information Not strictly available to professionals to carry out the planning work for this vital institution. The study aimed at several goals, the most important of which are: clarifying the scientific concept of planning and the extent to which departments exercise the planning function as well as explaining the most important difficulties and problems facing the planning process in the organization under study, based on several hypotheses the researcher tried to verify, using the descriptive approach to study the case and collect data using a specific questionnaire that serves the hypotheses And goals. The study reached several results, the most important of which are: a statistically significant relationship between clarity of goals and planning procedures, and a statistically significant relationship between providing professional experience to the company and supporting top management. There is a statistically significant relationship between the existence of a realistic plan and control procedures in the company under study.

Key words: planning, public institutions.

تقديم:

يعتبر التخطيط أهم وظائف الإدارة ، ومن الصعب تصور منظمة في عالم الأعمال لا تمارس هذه الوظيفة الأساسية معتمدة على العشوائية و الارتجال مما يجعلها عرضة

لمفاجآت المستقبل ومواقف صعبة ليست بالحسيان تقف إمامها عاجزة تهديد مستقبلها ووجودها . لذا فإن تجنب هذه المواقف الحرجة يتوجب الأخذ بمبدأ التخطيط على اعتبار أن التخطيط بمفهومه العام هو عملية إدارية تتضمن تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها ، وتهيئة الموارد اللازمة لذلك وتخصيصها ، وتحديد مراحل العمل وأولوياته . وتستند عملية التخطيط إلى فهم واقعي وعميق لما يدور في بيئة المنظمة الداخلية ومحاولة التعرف على نقاط الضعف فيها ، وفهم بيئة المنظمة الخارجية ومحاولة التعرف الفرص والمخاطر التي تفرضها ، مما يمكن من توقع المستقبل والإعداد له بصياغة مجموعة من البدائل التي تساهم في تحقيق الأهداف . إن التخطيط للمؤسسات العامة ينبثق من الخطط العامة للدولة واستراتيجياتها ، مما يضع المؤسسة أمام قيود وتحديات تفرضها الأهداف والمتطلبات في ظل إمكانياتها المادية والبشرية المحدودة .

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع Human and Community Studies Journal



المشكلة:-

بعد الاطلاع على البيانات المتاحة لمحطة كهرباء الزاوية المزدوجة ، لاحظ الباحث عدم توفر بيانات وافية عن الخطط المستقبلية بالمحطة ، ومن خلال المقابلة مع مسؤولي المحطة تبين وجود عدة مشاكل متعلقة بالإنتاج وسير العمل المحطة وترجع في الأساس لعدم توافر خطط واضحة لكل الأعمال المتعلقة بالمحطة محل الدراسة فيما يتعلق بالتشغيل وبرنامج الصيانة والتطوير وإدارة الأزمات ، وهذا ظهر جلياً في حالات التوقف عن العمل نتيجة الأعطال مما تسبب في مشكلة كبيرة للشركة العامة للكهرباء نتيجة ضعف إنتاج الكهرباء وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج . مما تقدم يمكن صياغة المشكلة في التساؤل التالي: ما أثر عدم توافر خطط مستقبلية واضحة على سير العمل بالمحطة ؟

الأهداف :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على مدى وضوح المفهوم العلمي للتخطيط لدى مديرين المحطة .
- 2- التعرف على مستوى ممارسة مديري هذه المنظمة لعملية التخطيط.
- 3- توضيح الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملية التخطيط في المنظمة محل الدراسة.

الأهمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي :

- 1- توضيح مقدار العائد الذي يمكن أن تحققه المؤسسات العامة إذا ما أخذت بمبدأ التخطيط.
- 2- التعرف بواقع التخطيط في المؤسسات العامة في ليبيا .
- 3- سنساهم في تحديد ايجابيات عملية التخطيط بالمؤسسات وأهميتها للرقابة على المال العام.
- 4- التعرف على أهم السياسات والخطط المنظمة للعمل بالمحطة، وتحديد مدى الالتزام بتطبيق هذه السياسات والخطط.
- 5- توضيح دور التخطيط في المحافظة على المال العام .

الفرضيات:

في ضوء المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة ،يمكن تحديد الفرضيات وصياغتها في وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين :

- 1- وضوح الأهداف وإجراءات التخطيط على المنظمة.

2- توفير الخبرة المهنية في مجال تخطيط ودعم الإدارة العليا في اتخاذ القرار المناسب.

3- وجود خطة واقعية ومرنة تساعد وتحدد إجراءات الرقابة علي المال العام.

المنهجية :

سيتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة : واعتمد في الجانب النظري من الدراسة على جمع المادة العلمية النظرية من المراجع والدوريات والبحوث المنتشرة وغيرها من مصادر المعلومات التي من خلالها سيتم التعريف بمتغيرات الدراسة أما في الجانب العلمي والتطبيقي اعتمد الباحث على بطاقة استبيان لجميع البيانات والمعلومات للمؤسسة محل الدراسة اللازمة لخدمة أغراض البحث والتحقق من فرضياته.

حدود الدراسة :

تحدد حدود الدراسة من ناحية الموضوع في موضوع التخطيط في المؤسسات العامة ، اما الحدود المكانية فيقتصر على دراسة حالة محطة كهرباء غرب الزاوية المزروجة . والحدود الزمنية تتمثل في سنة إجراء الدراسة 2018م .

الإطار النظري

أولاً : ماهية التخطيط :

أن كل عمل هادف يحتاج إلى خطة لضمان تنفيذه بكفاءة و يحتاج لاختيار الوسائل اللازمة لتنفيذ العمل في حدود الإمكانيات المتاحة بما في ذلك الفترة الزمنية التي يجب إن تتحقق الأهداف، ويقصد بمصطلح التخطيط الطريقة التي تستخدم في الربط بين الأهداف والوسائل ، كما يمكن تعريف التخطيط بأنه تصميم للطريقة التي يمكن من خلالها التحكم في المتغيرات الاقتصادية وتوجيهها بما يحقق أهداف قوية مرغوبة معرفة سابقا ، وتفصيل أكثر نجد إن عملية التخطيط هي العملية التي يتم من خلالها تحديد

الأهداف التنموية واختيار الإجراءات والسياسات المثلى لتحقيقها خلال سنوات الخطة في حدود الموارد المتاحة ، فعلمية التخطيط تنطوي على اتخاذ الجهاز المختص بالتخطيط القرارات المتعلقة بحجم ونوعية كل منتج سلعى أو خدمي من فروع الإنتاج ، وكيفية إنتاجه اي التقنية المستخدمة في الإنتاج والتوقيت الزمني لإنجاز الأهداف الإنتاجية ، مع ضمان التوزيع العادل. كذلك يهتم التخطيط بتحقيق الأهداف القومية لتحسين عدالة التوزيع .(فريد ، طاهر ، 1998 ، 52) .

مفهوم التخطيط :

يقصد بالتخطيط تحديد أهداف معينة ووضع الأساليب والتنظيمات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة مما يستلزم التنسيق بين الوسائل والأهداف ووجود خطة اقتصادية تعمل الدولة على تنفيذها خلال فترة زمنية محددة . فالخطة تمثل بصفة رئيسية في برنامج اقتصادي سياسي يتطلب اتخاذ سلسلة من القرارات السياسية والإدارية المحددة وهناك أجهزة عديدة تقوم بتحديد وإعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة، ومستويات أجهزة التخطيط تختلف من دولة لأخرى وتطور أجهزة التخطيط وأسلوب عملها في اي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على نوعية التخطيط ومدى الالتزام به . فالأجهزة التخطيطية هي الأجهزة التي تكون مسؤولة عن إدارة العمل التخطيطي والتي تسعى إلى توجيه ووضع الأهداف والتنسيق والمراجعة والمتابعة لكل ما يتعلق بإعداد وتنفيذ الخطط ، ويتألف الجهاز المتكامل من جهاز مركزي ووحدات للتخطيط في مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة فالتخطيط هو التوجيه الواعي لموارد المجتمع كافة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ،وكما يعرف بأنه تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب والتنظيمات والإجراءات لتحقيق تلك الأهداف بأقل اجتماعية ممكنة .(حري، موسى، 1993 ، 136) .

أهمية التخطيط :

تتبع أهمية التخطيط كونه المنهج العلمي الذي يرسم صورة العمل الفعال لمواجهة ما قد تتعرض له المنظمات من أزمات وكوارث ، وما يرغب المجتمع والمؤسسات في تحقيقه من تقدم ونمو وازدهار ، وفي غياب التخطيط تتم الأعمال ارتجالاً وتصبح الأفعال والتصرفات عشوائية فينتج عنه انحراف عن الأهداف وخسارة للوقت والجهد والموارد دون الوصول للنتائج . ويعود التخطيط بفوائد عديدة أهمها (احمد، بدون سنة نشر، ص189) :-

- 1- يساعد التخطيط في وضع أهداف واضحة للعمل، ويحدد اتجاهات العمل مستقبلاً.
- 2- يضمن التخطيط الارتباط المنطقي بين القرارات و الأهداف وبالتالي ضمان فاعليتها .
- 3- يحدد التخطيط مراحل العمل والخطوات التي يجب إن تتبع والطريق الذي يسلكه العاملون.
- 4- يعمل التخطيط لتحقيق التناسق بين الأهداف حتى تتكامل وتتسجم في سبيل الغاية النهائية التي تنشدها المؤسسة .
- 5- يساعد التخطيط في التعرف على مشكلات المستقبل التي تعترض العمل وتساعد على حلها وتصحيحها .

أنواع التخطيط :

تختلف أنواع التخطيط باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة فالتخطيط في النظم الاشتراكية يختلف عن التخطيط في النظم الاقتصادية القائمة على المبادرة الفردية ، كما يختلف التخطيط في النظم الاقتصادية المتقدمة بصفة عامة عن التخطيط

في الدول المختلفة اقتصاديا ، وكذلك يختلف من منظمة لأخرى وفق طبيعة عملها ونشاطها. وفيما يلي عرض مختصر لأهم أنواع التخطيط . (يونس ، عبد المنعم، 1991 ، ص 224) :-

- التخطيط للتغلب على الدورات الاقتصادية والتخطيط من أجل التنمية الاقتصادية .
- التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل
- التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي.
- التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي.

مقومات التخطيط:

إن نجاح العملية التخطيطية يستلزم توافر بعض المقومات الأساسية أهمها (عجمية ، قروجة ، يونس ، 1984 ، ص 255) :-

- 1- وجود حجم كاف من البيانات والمعلومات التي تصلح لبناء الخطة ويتطلب ذلك وجود أجهزة على درجة عالية من الكفاية يوكل إليها جمع وتحضير هذه البيانات والمعلومات .
- 2- وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التخطيط، وإن يكون لقراراته طابع الإلزام على كافة المستويات .
- 3- توافر الكادر الفني البشري المنفذ على مستوى الوحدات الإنتاجية .
- 4- توافر الأجهزة والمعدات المادية اللازمة لمتابعة تنفيذ عملية التخطيط وذلك حتى لا يحدث ما يعوق التنفيذ .

ثانياً : منظمات الأعمال :

تتفق معظم الأدبيات المهمة بعلم الإدارة على تحديد مفهوم للمنظمة باعتبارها صيغة لتجميع الأفراد بشكل منظم ، وهذا التجمع من شأنه إن يسعى لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة . وتتميز المنظمات في كونها تشترك بثلاثة خصائص (الفضل ، 2007 ، ص 21) وهي :-

- 1- وجود الأفراد العاملين حيث إن من يعمل لوحده لا يشكل منظمة.
- 2- وجود الغرض أو الهدف أي منظمة تسعى إلى تحقيق غرض وهدف معين أو مجموعة أهداف تعمل على تحقيقها.
- 3- وجود الهيكل التنظيمي حيث أن للمنظمة هيكل إداري منظم مرسوم بعناية يوضح صيغة وطبيعية تشكيلة العلاقات بين أفراد المنظمة حسب المواقع الوظيفية لهم . مما تقدم ، نجد ان العناصر الثلاث هي : المقومات الأساسية للمنظمة وفقاً لمعطيات الفكر الإداري ، وان حدث اختلاف بينهما ، فإن ذلك يكون على الأغلب في طبيعة الهدف الذي تسعى المنظمات إلى تحقيقه .

أنواع المنظمات :

تصنف المنظمات عادة إلى نظم مغلقة ونظم مفتوحة ، وقد استمدت فكرة النظام المغلق من العلوم الفيزيائية حيث تعتبر كياناً مغلقاً على نفسه ومكتفي ذاتياً بمعنى انه لا يستخدم اى طاقة من البيئة الخارجية ولا يخرج اى نوع من الطاقة لهذه البيئة، ومن البديهيات إن هذا النمط التفكير غير عملي في عالم المنظمات أما فكرة النظام المفتوح فتؤكد على طبيعة التفاعل الديناميكي بين المنظمة والبيئة الخارجية لضمان بقائها، فالمنظمات تحصل على المواد الخام والموارد البشرية وكافة المدخلات الأخرى من البيئة المحيطة وتعتمد على العملاء والزبائن والمستهلكين في بيعتها لتسويق مخرجاتها . (عريفج ، وآخرون ، 2013 ، ص212) .

تختلف المنظمات عامة في أنماطها وغاياتها ومسمياتها وأحجامها وإمكانياتها مما سبب تعدد تصنيفاتها وتقسيماتها المختلفة ومنها :-

1. **المنظمات العامة** : وتتكون هذه المنظمات من الوزارات والدوائر الحكومية ومنظمات الحكم المحلي أو الإدارة المحلية و المنظمات ذات الطبيعة العسكرية والبحث والأمن العام وكافة المؤسسات الممولة من الخزانة العامة للدولة.

2. **المنظمات الخاصة** :- وتتكون هذه المنظمات من الشركات والمؤسسات التي تعرف بالقطاع الخاص او الأهلي وهو ملك للأفراد ولا يعتمد على الدولة في تمويله وهي منظمات خدمية او إنتاجية هادفة للربح .

3. **المنظمات المختلطة** :- وهي منظمات يشترك في تمويلها و إدارتها القطاعين العام والخاص .

4. **المنظمات التعاونية والخيرية والتطوعية** : وهي مشاريع ومنظمات ومؤسسات تقدم خدمات مجتمعية لها قوانينها التي تنظمها ضمن المجتمع المدني وهي عادة منظمات غير هادفة للربح .

5. **المنظمات الدولية** : هي منظمات دولية النشاط تتبع المؤسسات الدولية ولها أغراض خاصة لتقديم الدعم او الخدمة والاستشارة للدول حال احتياجها او طلبها ضمن برامج خاصة في الظروف الاستثنائية وتمول من دول عدة.

منظمات الأعمال العامة :

تشكل منظمات الأعمال العامة في كافة القطاعات العمود الفقري في الاقتصاد الوطني، وتقوم هذه المنظمات بإنتاج مختلف أنواع السلع وتقديم الخدمات الضرورية منها والترفيهية ، وتظهر أهمية هذه المنظمات في الآتي(عريفج ، وآخرون، 2013 ص232) :-

1. إشباع حاجتنا مع السلع والخدمات.

2. توفير منافذ لاستثمار مدخراتنا.
3. توفير فرص العمل لمختلف التخصصات والمهارات.
4. إشباع حاجاتنا المعنوية والاجتماعية.

أهمية المنظمات :

تعتبر المنظمات كيانات هامة في المجتمعات المعاصرة لعدة أسباب أهمها:-

1. المنظمات هي الشكل السائد في المجتمعات المعاصرة ، بمعنى إنها الشكل المؤسسي على مقدراتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .
2. المنظمات ضرورية لتحقيق الأعمال الصعبة والتي لا يمكن القيام بها بالعمل الفردي .
3. تحقق المنظمات الأكثر كفاية وفاعلية أهدافها عندما تنظم وتدار وفقا للأسس والمعايير الإدارية العلمية والعملية ، من خلال النظريات والمبادئ والمفاهيم الإدارية المعاصرة والتي تسعى من خلالها لتحقيق الكفاية والفاعلية .

الإطار الميداني للدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل يمثل مجتمع الدراسة العاملين بالمحطة الغازية المزودة بالزاوية لإنتاج الكهرباء ، وتم اختيار عينة قصدية من القيادات الإدارية بالمنظمة محل الدراسة تتكون من 20 مفردة . تم إعداد بطاقة استبيان تتضمن أسئلة للتأكد من الفرضيات المقترحة من الباحث وتم استرجاع كافة البطاقات الموزعة وهذا يدل على اهتمام الباحثين بموضوع الدراسة واستبعاد عدد 4 بطاقات لعدم صلاحيتها .

متغيرات عينة الدراسة : وتشمل : متغير الجنس ، متغير العمر ، متغير المؤهل العلمي ، متغير نوع الوظيفة متغير سنوات الخدمة .

جدول رقم (1) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
75 %	12	ذكور
25 %	4	إناث
100	16	المجموع

من الجدول السابق يتضح أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث في عينة الدراسة حيث كانت للإناث 25 % مقابل 75 % للذكور وهذا يعود لطبيعة نشاط المنظمة محل الدراسة ونوع التخصصات والمهن الموجودة بها ذات الصيغة الذكورية نوعاً ما.

جدول (2) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر

النسبة	التكرار	العمر
6.25%	1	اقل من 25
62.5 %	10	25 – 35
31.75 %	5	36 فأكثر
% 100	16	المجموع

الجدول السابق يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر حيث اتضح ان غالبيتهم بين سن 25 – 35 وبنسبة % 62.5

جدول رقم (3) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
6.25 %	1	ثانوية عامه فأقل
18.75 %	3	دبلوم عالي
68.75 %	11	بكالوريوس
6.25 %	1	دراسات عليا
100	16	المجموع

من الجدول السابق يتبين ان 68.75 % من عينة الدراسة يحملون مؤهل جامعي بكالوريوس ، 18.75 % دبلوم عالي ، 6.25 % يحملون مؤهل الثانوية العامة وبنفس النسبة من الدراسات العليا.

جدول رقم (4) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

النسبة	التكرار	الوظيفة
6.25 %	1	مدير عام
37.5 %	6	إداري
50 %	8	رئيس دائرة
6.25 %	1	رئيس قسم
100	16	المجموع

من الجدول السابق يتضح أن غالبية عينة الدراسة كانت وظيفتهم رئيس دائرة بنسبة

50 % أما 37.5 % إداريين ، 6.25 % رؤساء أقسام .

جدول رقم (5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
6.25 %	1	اقل من 3 سنوات
31.25 %	5	4 - 6
25 %	4	7 - 9
37.5 %	6	10 فأكثر
100	16	المجموع

يتضح من الجدول ان 37.5 % لديهم خبرة من أكثر من 10 سنوات، أما 31.25 % لهم خبرة بين 4 الى 6 سنوات.

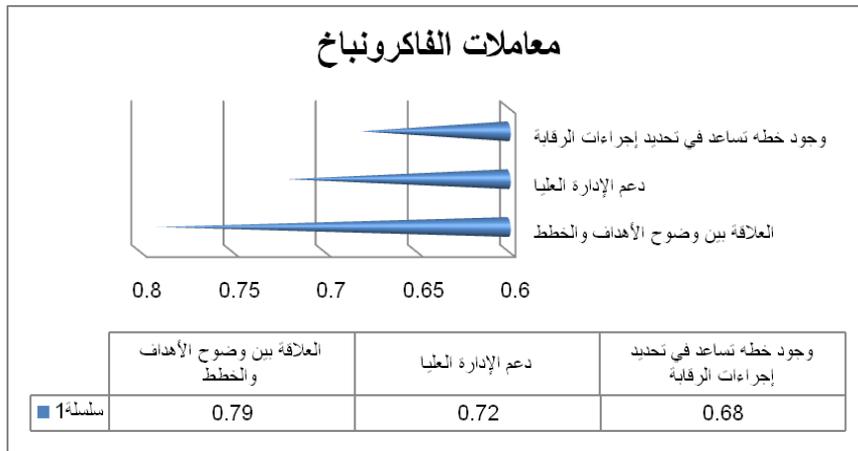
الصدق و الثبات :

- **الصدق الظاهري :** وذلك بعرض الإستبانة على الدكتور المشرف على البحث للتحقق من مدى فعالية الإستبانة وتحقيقها الهدف من الدراسة
 - **الثبات :** والمقصود به الإتساق الداخلي حيث تكون كل فقره متسقة مع المحور التي تنتمي اليه .
- تم قياس معاملات الثبات بإستخدام معادلة ألفا كرونباخ وأتضح أن فقرات الإستبيان تتمتع بمقياس ثبات جيد مما يجعلها ملائمة للدراسة .

الجدول رقم (6) يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ للثبات

المحور	عدد الفقرات (N)	الفا كرونباخ
العلاقة بين وضوح الأهداف والخطط	14	0.79
دعم الإدارة العليا	12	0.72
وجود خطته تساعد في تحديد إجراءات الرقابة	11	0.68
المحاور ككل	37	0.74

الجدول السابق يوضح معاملات ألفا كرونباخ للثبات حيث تم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ ، وقد بلغ المعامل للمحاور ككل 0.74، وللمجال الأول (العلاقة بين وضوح الأهداف والخطط) 0.79، وللمجال الثاني (دعم الإدارة العليا) 0.72 (وللمجال الثالث (وجود خطته تساعد في تحديد إجراءات الرقابة) 0.68 . الشكل رقم (1) يوضح ما تم عرضه بالجدول رقم 6.



الشكل رقم 1. يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ للثبات

جدول رقم (7) يوضح النسب المئوية لفقرات محور " العلاقة بين الأهداف والخطط "

ر.م	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
1	توفر الشركة المعلومات والاحتياجات اللازمة للتخطيط للإدارة وتطور العاملين به	44 %	32 %	24 %
2	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الاحتياجات التي تمكنها من تنفيذ الخطط	39 %	35 %	26 %
3	الخطة توضح للشركة حجم العمالة المطلوب من حيث الكمية والنوع	51 %	40 %	9 %
4	تتوقف احتياجات الشركة من حيث الكمية والنوع على الخطة التشغيلية	46 %	38 %	16 %
5	تضع الإدارة خطط في ضوء إدراكها وفهمها لأهداف المؤسسة	36 %	47 %	17 %
6	يتم مراجعة وتعديل الخطة بالشركة حسب أعباء العمل	30 %	51 %	19 %
7	وضوح أهداف الشركة يساعدها على تجنب الإرباك والفجائية في المستقبل	56 %	39 %	5 %
8	تتحقق الشركة بشكل مستمر من مسار ونتائج تحقق الأهداف التي وضعتها	32 %	37 %	21 %
9	السياسات التي تتبعها المؤسسة واضحة لدى جميع العاملين	38 %	43 %	19 %
10	يوجد في الشركة نظام واضح للرقابة	43 %	46 %	11 %

27 %	20 %	53 %	يعتبر المصدر الداخلي هو الأكثر أهمية في توفير المعلومات	11
18 %	24 %	58 %	لدى الشركة خطه طويلة الأمد تمتد بين ثلاث الى خمس سنوات تحقق فيها أهدافها	12
8 %	31 %	61 %	تضع الشركة أهداف واضحة وتسعى لتحقيقها في ظل إمكانياتها	13
25 %	46 %	29 %	السياسات التي تتبعها الشركة تكون عادة مكتوبة ومعلنة	14

من الجدول السابق يتضح ان أكثر الفقرات نالت موافقة عينة الدراسة كانت الفقرة التي تنص على " تضع الشركة أهداف واضحة وتسعى لتحقيقها في ظل إمكانياتها " بنسبة 61% تليها الفقرة التي تنص على " التخطيط لدى الشركة خطه طويلة الأمد تمتد بين ثلاث الى خمس سنوات تحقق فيها أهدافها " بنسبة قدرها % 58 Human and Community Studies Journal

جدول رقم (8) يوضح النسب المئوية لفقرات محور " دعم الإدارة العليا "

غير موافق	محايد	موافق	الفقرة	ر.م
28 %	40 %	32 %	توفر الإدارة العليا في الشركة المعدات اللازمة لتنفيذ نظام تخطيط فعال.	1
15 %	34 %	51 %	تلتزم الإدارة العليا في الشركة بتعيين أفراد متخصصين بتنفيذ التخطيط	2
7 %	28 %	64 %	تحفز الإدارة العليا العاملين يساهم في استخدام نظام تخطيط واضح	3
25 %	42 %	33 %	تلتزم الإدارة العليا بتنفيذ الخطط الموضوعية	4

5	تقوم الإدارة العليا بوضع قوانين ولوائح خاصة بالتخطيط	39 %	36 %	25 %
6	تستخدم الإدارة العليا كافة الوسائل للالتزام بتنفيذ الخطط	34 %	56 %	10 %
7	تسعى الإدارة لتوفير تمويل مستقر لتطوير نظام التخطيط وكافة الأنشطة التشغيلية	28 %	54 %	18 %
8	تقوم الإدارة العليا بالرقابة الدائمة على تطبيق الخطط	36 %	47 %	17 %
9	تستخدم الإدارة العليا سجلات وتقارير خاصة بتحليل الوظائف الحالية والمتوقعة	52 %	38 %	10 %
10	أثق بقدرة إدارة الشركة على وضع خطط ملائمة	57 %	34 %	9 %
11	تقوم الإدارة العليا بشكل مستمر بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على المتغيرات المختلفة	53 %	20 %	27 %
12	لدى المديرين قناعة بأن التخطيط يساعد في نمو وتطوير الشركة	63 %	30 %	7 %

من الجدول السابق يتضح ان أكثر الفقرات نالت موافقة عينة الدراسة كانت الفقرة التي تنص على " تحفز الإدارة العليا للعاملين يساعد في استخدام نظام تخطيط واضح " بنسبة 64% تليها الفقرة التي تنص على " لدى قناعة بأن التخطيط يساعد في نمو وتطوير الشركة " بنسبة قدرها 63%.

جدول رقم (9) يوضح النسب المئوية لفقرات محور " تحديد إجراءات الرقابة "

ر.م	الفقرة	موافق	محايد	غير موافق
1	توجد خطة عملية تساعد في تحديد إجراءات الرقابة	38 %	46 %	16 %
2	تقوم الشركة دورياً بتحسين نظام الرقابة	47 %	41 %	11 %
3	تقوم الشركة بتحديد القياسات والمراقبة الواجبة الاعتماد	44 %	36 %	20 %
4	تقوم الشركة بتوفير اللوازم لتطبيق نظام الرقابة	32 %	53 %	15 %
5	يوجد بالشركة نظام معلومات لدعم عملة اتخاذ القرار	48 %	33 %	19 %
6	الشركة تمارس عملية الرقابة بشكل مستمر	29 %	57 %	14 %
7	تتحقق الفاعلية عن طريق الرقابة والتقييم بالشركة	68 %	31 %	1 %
8	هناك صعوبات تعوق عملية الرقابة	56 %	32 %	12 %
9	عملية الرقابة تحقق الحفاظ على المال العام	66 %	30 %	4 %
10	إجراءات الرقابة واضحة وعملية وتحقق الأهداف	43 %	46 %	11 %
11	هناك مرونة لتغيير إجراءات الرقابة عند حدوث أي تغيير بالخطة	53 %	20 %	27 %

من الجدول السابق يتضح ان أكثر الفقرات نالت موافقة عينة الدراسة كانت الفقرة التي تنص على " تتحقق الفاعلية عن طريق الرقابة والتقييم بالشركة " بنسبة 68% تليها الفقرة التي تنص على " عملية الرقابة تحقق الحفاظ على المال العام " بنسبة قدرها 66 %

لإختبار فرضيات البحث قام الباحث باستخدام مقياس تدرج ثلاثي لفقرات المحاور كالأتي :

موافق	محايد	غير موافق
3	2	1

الفرضية الأولى : "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح الأهداف وإجراءات التخطيط في الشركة "

جدول رقم (10) يوضح اختبار t-test لفقرات محور (العلاقة بين وضوح الأهداف والخطط)

المحور	N	MEAN	S.TD	t	Sig(2)	Mean difference	%95 confidence	
							Lower	Upper
العلاقة بين وضوح الأهداف والخطط	14	2.86	0.23	9.046	0.027	0.13	1.47	2.94

من الجدول السابق يتضح أن المتوسط الحسابي الفعلي للفقرات يساوي 2.86 وهو أكبر من المتوسط الفرضي وهو (2) وهذا يدل على أن غالبية الباحثين يوافقون على صحة الفرضية ولكن بدرجة متوسطة كما مبين بالتدرج الثلاثي المستخدم ، كذلك درجة المعنوية sig كانت (0.027) أي أصغر من 0.05 وهذا يدل على وجود دلالة إحصائية .

الفرضية الثانية : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفير الخبرة المهنية ودعم الإدارة العليا

جدول رقم (11) يوضح اختبار t-test لفقرات محور (دعم الإدارة العليا)

المحور	N	MEAN	S.TD	t	Sig(2 tail)	Mean difference	%95 confidence	
							lower	Upper
دعم الإدارة العليا	121	91.2	0.43	193.01	0.00	92.0	1.37	2.39

من الجدول السابق يتضح أن المتوسط الحسابي الفعلي للفقرات يساوي 2.16 وهو أكبر من المتوسط الفرضي وهو (2) وهذا يدل على أن غالبية الباحثين يوافقون على صحة الفرضية ولكن بدرجة منخفضة كما مبين بالترج الثلاثي المستخدم ، كذلك درجة المعنوية sig كانت (0.041) أي أصغر من 0.05 ولكنها قريبة منه وهذا يدل على وجود دلالة إحصائية .

الفرضية الثالثة : "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود خطة واقعية وتحديد إجراءات الرقابة "

جدول رقم (12) يوضح اختبار t-test لفقرات محور (تحديد إجراءات الرقابة)

المحور	N	MEAN	S.TD	t	Sig(2 tail)	Mean difference	%95 confidence	
							Lower	Upper
وجود خطة تساعد في إجراءات الرقابة	11	2.53	0.11	9.831	0.017	0.03	1.98	2.64

من الجدول السابق يتضح أن المتوسط الحسابي الفعلي للفقرات يساوي 2.53 وهو أكبر من المتوسط الفرضي وهو (2) وهذا يدل على أن غالبية الباحثين يوافقون على صحة الفرضية ولكن بدرجة متوسطة كما مبين بالترج الثلاثي المستخدم ، كذلك درجة المعنوية sig كانت (0.017) أي أصغر من 0.05 وهذا يدل على وجود دلالة إحصائية .

النتائج :

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها توصل الباحث الى عدة نتائج أهمها:

- 1 - وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح الأهداف وإجراءات التخطيط بالشركة محل الدراسة .
- 2 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفير الخبرة المهنية بالشركة ودعم الإدارة العليا للشركة محل الدراسة.
- 3 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود خطة واقعية لتحديد إجراءات الرقابة في الشركة محل الدراسة .
- 4 - هناك قنوات كبيرة لدى العاملين بأهمية التخطيط لتطوير ونمو الشركة ولكن تقف الإمكانيات المادية عائق أمام تنفيذ الخطط .
- 5-الخطط تؤمن سهولة الرقابة للحفاظ على المال العام وتحقيق الفاعلية وسهولة التقييم.

التوصيات :

بالنظر الى إجابات عينة الدراسة حول محاور الدراسة توصل الباحث الى عدة توصيات منها :

- 1 - أن تضع الشركة أهدافها بحيث تكون واضحة للعاملين أن تسعى لتحقيقها في ظل إمكانياتها المتاحة .

- 2 - أن تكون السياسات التي تتبعها الشركة محددة بالخطط والإجراءات .
- 3 - يجب على إدارة الشركة السعي لتوفير تمويل مستقر لتطوير نظام التخطيط وكافة الأنشطة التشغيلية.
- 4 - أن تمارس الشركة عملية التخطيط والرقابة بشكل مستمر .

[1] المراجع :

- [2] (الفضل ، مؤيد ، 2007 ، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة ، عمان ، ص 21).
- [3] (عجمية محمد عبد العزيز ، قروجة صبحي تادرس ، يونس محمود ، 1984 ، مذكرات في التنمية والتخطيط ، جامعة بيروت ، كلية التجارة ، ص 255).
- [4] (عفريج عبد ، نصر الله حنا ، المنصور كاسر ، ص 22 ، سنة 2013 ، إدارة المنظمات الخاصة منظمات الأعمال ، عمان الأردن)
- [5] (طاهر فريد ، بشير طاهر ، سنة 1998 ، دار النشر دار النهضة العربية ، كلية العلوم الإدارية والتخطيط جامعة الملك فيصل ، المملكة العربية السعودية).
- [6] (عريقات حربي ، محمد موسى ، 1993 ، التنمية التخطيط الاقتصادي ، الأردن عمان ، ص 136) .
- [7] (محمد محمود يونس ، مبارك عبد المنعم ، في اقتصاديات التنمية والتخطيط ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية بيروت العربية ، ص 224).
- [8] (عبد اللطيف رشاد احمد ، أساليب التخطيط للتنمية ، دار شموع الثقافة ، الزاوية- ليبيا ، صفحة 189 ، جامعة حلوان) .

التحول الديمقراطي في تونس وأثره على النظام السياسي

د. سالم البهلول كعبية

عضو هيئة تدريس - كلية الاقتصاد / جامعة صبراتة

cabasalemalmtnane@gmail.com

ملخص:

شاهدت تونس في ظل النظام السابق العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية شملت تعديلات دستورية و حق المشاركة السياسية والتعددية الحزبية من أجل السعي إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، كما حاول مواكبة التحولات العالمية وتحرير الاقتصاد من رقابة الحكومة، وتحويل جزء من القطاع العام إلى الملكية الخاصة، إلا أن تلك الإصلاحات لم تقف أمام الانتفاضة التي شاهدها البلاد حيث تضافرت العديد من الجهود الداخلية والخارجية في ظل التطور العلمي في وسائل الاتصال والتكنولوجيا إلى موجة من الاحتجاجات اتخذت أشكالاً عديدة انتهت بإسقاط النظام السياسي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: نجاح الحراك في المطالب الاجتماعية و السياسية، وإسقاط نظام الحكم، وأثبتت الانتفاضة عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة على استيعاب المطالب، كما أثبتت أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، وعدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسة العامة وقمع الحريات العامة و الفردية، كما إن نجاح الانتفاضة التونسية في تغيير الحكم، و الوصول إلى تلبية مطالبها السياسية، أصبح عامل إغراء وتحفيز للحركات الاحتجاجية الأخرى في البلدان العربية، فبحكم تشابه الظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول، تكررت الحالة التونسية في بعض البلدان العربية، وأحدثت تغييرات جوهرية في المنطقة و الإطاحة

ببعض الأنظمة، كما شكلت ضغوط متزايدة على أنظمة أخرى ساهمت إلى حد كبير في عملية الإصلاح و منعت وصول الاحتجاجات إليها .

Abstract:

Under the previous regime, Tunisia witnessed many political, economic and social reforms that included constitutional amendments and the right to political and partisan pluralism in order to seek to build a state of national reconciliation. However, those reforms did not stop before the uprising that the country witnessed, as many internal and external efforts in light of the scientific development in the means of communication and technology combined into a wave of protests that took many forms that ended with the overthrow of the political system. The study reached several results, the most important of which are: the success of the movement in social and political demands, the overthrow of the government, and the uprising demonstrated the inability of existing political and social institutions to absorb the demands, as well as demonstrated that economic and social reforms have no meaning without political reforms, and the failure of the security solution to address The problems of public policy and the suppression of public and individual freedoms. The success of the Tunisian uprising in changing the government and reaching to meet its political demands has become a factor of temptation and motivation for other protest movements in the Arab countries. On the economic front in many countries, the Tunisian situation repeated in some Arab countries, and brought about fundamental changes in the region and the overthrow of some regimes, as well as increasing pressure on other regimes that contributed greatly to the reform process and prevented protests from reaching them.

المقدمة:

تعتبر عملية الانتقال الديمقراطي ظاهرة جديدة في البلدان العربية، فقد تحرك الشارع العربي في الماضي، من أجل الاستقلال و مقاومة الاحتلال، كما تحرك ضد ظلم الحكام، و فسادهم، وأسقط نظاماً حاكمة كثيرة بشكل أو بآخر. ولكن الشارع العربي في الماضي لم يتحرك من أجل الديمقراطية كما تحرك اليوم، وذلك بعد أن انتشرت قناعات لدى الكثيرين ، بأن الديمقراطية إلى جانب كونها هدفاً في حد ذاتها ، فإنها أيضاً وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية ، ومن بين هذه الدول العربية التي شهدت تحولات ديمقراطية الجمهورية التونسية، حيث شهدت الحياة السياسية في تونس موجة من الحركات الاحتجاجية لم يسبق لها مثيل، منذ أن حصلت البلاد علي استقلالها، حيث دخل النظام السياسي السابق منعطفاً في مواجهة الاحتجاجات الذي شاهده العديد من المدن، واتخذ أشكالاً عديدة من الحراك الاجتماعي، وقد اتسعت هذه الحركات الاحتجاجية بالعمل خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية، فنجحت تلك الحركات في التوسع واختراق معظم القطاعات، ولم تقتصر مطالبها على حقوق الوظيفة و التشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي، و محاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إعطاء فكرة عن التحولات الديمقراطية التي شهدتها تونس ومدى تأثيرها على النظام السياسي رغم بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة :-

التحول الديمقراطي: ويعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، و يعني التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي، أي التحول من نظام إلي آخر ، هذا وقد ميز صامويل هانتختون بين ثلاثة أنماط رئيسة للتحول الديمقراطي وهي: نمط التحول وتقوده النخبة الحاكمة في النظام التسلطي ، ونمط الإحلال وتفرضه نفوذ القوى المعارضة ، ونمط الإحلال التحولي ويتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، و يلاحظ أن النمطين الأخيرين أكثر قابلية بتأسيس نظام ديمقراطي .(1)

النظام السياسي: وهو عبارة عن أحد أشكال السلطة السياسية، و يتكون من عدة أجزاء - المؤسسات الرسمية و غير الرسمية- التي تتربط مع بعضها، و تتفاعل مع البيئة - الداخلية و الخارجية - بما يؤدي إلى بقاء النظام و استمراره. وبناء على ما تقدم؛ تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية رئيسية مفادها التساؤل التالي: " إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نجاح عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي التونسي؟. كما بنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها (أن الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي شهدتها تونس لم تحقق الأهداف المرجوة بالشكل الذي يمكن أن تطيل من عمر النظام).

منهجية البحث:

تقتضي ضرورة البحث العلمي، تحديد الأداة المنهجية المناسبة، باعتبارها وسيلة علمية للوصول إلى نتائج منطقية. عليه، فإن ما تمليه ضرورة الموضوع ، وطبيعته، فإن الباحث أعتمد في هذا البحث على المنهج التاريخي: لفهم الظواهر ضمن إطارها الزمني، لأن معرفة الماضي تساعدنا على معرفة الحاضر، والتنبؤ بما يحدث في المستقبل وهو الأمر الذي نسعى إليه .

المنهج الوصفي التحليلي: هذا المنهج يمكننا من وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية و السياسية محل الدراسة لمحاولة فهم الإنسان سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، و فهم الأحداث التي عرفتها تونس- الربيع العربي- وأثرها على النظام السياسي. كما نحاول خلال هذا البحث دراسة الجزئية التي تتعلق بالانتفاضة التونسية، وقبل تحليل هذه الظاهرة وتطورها، وأسباب ظهورها، سوف نتطرق إلى الإصلاحات السياسية وأثرها في الوضع الاقتصادي والاجتماعي قبل الانتفاضة.

المحور الأول: الإصلاحات التونسية وأثرها على استقرار النظام قبل الانتفاضة.

تعود تجربة الإصلاح السياسي في تونس إلى بداية عقد الثمانينات، عندما أعلن الرئيس بورقيبة في أبريل 1981 عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، بشرط تخليها عن العنف والتعصب الديني، وعدم الارتباط بقوة أجنبية مادياً أو إيديولوجياً⁽¹⁾. ونتيجة للأزمة التي تعرض لها الحزب الحاكم، وتزوير الانتخابات عام 1981 وانتفاضة يناير 1984 - "انتفاضة الخبز" - التي مثلت قطيعة بين السلطة والمجتمع المدني بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ونقشي البطالة، و وقوع الاضطرابات التي امتدت إلى قطاعات العمال، أقدم النظام الحاكم على إعلان الطوارئ عام 1984 وفي ظل هذه الظروف استغل الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" منصبه كرئيس للحكومة، وخصوصاً أثناء تدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة، فقام بانقلاب سلمي على نظام بورقيبة الأسبق في السابع من نوفمبر 1987، وتبنى خطاباً إصلاحياً أكثر وضوحاً، مقارنة بالمرحلة السابقة ومن بين هذه الإصلاحات:

أولاً: الإصلاحات السياسية والاقتصادية :

قدم بن علي نفسه منذ توليه الحكم، على أنه زعيم إصلاحي، لكونه يسعى إلى وضع أسس الديمقراطية والتعددية وإرسائها، وتكريس دولة القانون والمؤسسات، فركز إعلان مشروع التغيير في السابع من نوفمبر 1987 على إصلاح النظام في اتجاه حياة سياسية

متطورة، تعتمد حق تعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية، وفي هذا السياق قام بعدد من الخطوات باتجاه الانتقال بتونس نحو الإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، والقبول بالتعددية السياسية، وكانت أولى الخطوات التي قام بها عام 1989، تحديد مدة حكم الرئيس بثلاث ولايات، ويمكن رصد الخطوات التي أعلنها على الصعيد السياسي فيما يلي - (2)

الخطوة الأولى: تنقيح الدستور، وإلغاء الرئاسة مدى الحياة ويجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه مرتين متتاليتين.

الخطوة الثانية: السعي إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، حيث دعا المعارضة إلى توقيع ميثاق وطني يكون أساساً للمرحلة الجديدة، شاركت في مناقشته مختلف القوى السياسية والحزبية والنقابية.

الخطوة الثالثة: حصول المعارضة على نسبة 20% من إجمالي المقاعد في مجلس النواب.

الخطوة الرابعة: إدخال المزيد من المرونة على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، بحيث يحق لكل حزب له نواب في البرلمان أن يقدم مرشحه.

وفي ظل هذه الإصلاحات جرت انتخابات تشريعية ورئاسية، أصبحت المعارضة بموجبها ممثلة في البرلمان. ومن الناحية الاقتصادية حاول نظام بن علي، مواكبة التحولات العالمية والتصدي لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المتفاوض في شأنه مع صندوق النقد الدولي، وتحرير الاقتصاد تحريراً عاماً من رقابة الحكومة المركزية، مع توجه نحو السوق العالمية وتحويل أجزاء من القطاع العام على الملكية الخاصة. (3)

وفي نظام تشجيع سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد إزالة القيود على الاستيراد، قامت الحكومة التونسية بتخفيف القيود المفروضة على المبادلات بالعملة الصعبة التي تقوم

بها الشركات المقيمة في تونس، حيث أصبح لهذه الشركات، المخصص إنتاجها للتصدير لتلبية حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، الحق في أن تقوم بجميع تحويلاتها المالية فيما يتعلق بأنشطتها خارج البلاد بكل حرية، وقد جاءت هذه الامتيازات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، كنتيجة لقيام النظام التونسي برفع الحظر عن صرف العملات الأجنبية، حيث لم تعد الاستثمارات الأجنبية بحاجة إلى الموافقة المسبقة من البنك المركزي لاستعادة رؤوس أموالها أو نقل أرباحها إلى الخارج.

ثانيا: الإصلاحات الاجتماعية :

يعد التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل إرساء الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق الأمن على مستوى النظام السياسي، وذلك لأن التداول على السلطة عن طريق انتخابات تعددية حرة نزيهة، تفرز برلماناً يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، ويساهم في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويدعم المشاركة السياسية، وهو ما من شأنه أن يؤسس مشروعية للنظام السياسي، تضمن له الديمومة والاستمرارية، ويعمل على إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات داخل الدولة، لأن تزايد حدة الفوارق والإقصاء السياسي يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي.

إن عدم الاستقرار في النظام السياسي، يؤدي إلى تفشي العنف، وأعمال الشغب والمظاهرات نتيجة شعور المواطن بالإهمال والإقصاء السياسي، وتغيب المشاركة السياسية ويزوغ الفساد السياسي، وفشل برامج التنمية المستدامة والسياسات التنموية، وبالنظر إلى النخب الحاكمة في البلدان العربية، نجد أن هذه النخب تقوم بإدخال قدر من الإصلاح الليبرالي المحدود على نظمها السياسية، وتتبع في الوقت عينه سلوكاً مناقضاً، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف أسس الحياة السياسية، وإضعاف ثقة المواطنين في السياسة والسياسيين (4).

ومن خلال ذلك سوف نعرض أهم مظاهر الإصلاحات في تونس.

1. الإصلاح الدستوري:- لقد أسس التعديل الدستوري لمركزية النفوذ، وهياً للحكم الفردي من خلال الصلاحيات والسلطات التي منحها لرئيس الجمهورية، ورئيس الجمهورية هو الذي يعين أعضاء الحكومة، ويرقي القضاة وينقلهم، ويرأس المجلس الأعلى للقضاء، ويعين غالبية أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الاستشاري، وبالتالي ينهي مبدأ الفصل بين السلطات، ويسحب من السلطة التشريعية والسلطة القضائية جوهر وظائفها و وسائل الدفاع من اختصاصاتهما.

2. على مستوى الحريات:- لم يخصص هذا الدستور قسماً مستقلاً لباب الحريات، بل جاءت النصوص المتعلقة بشتى أشكال الحريات العامة موزعة على مختلف فصول الدستور، أما القوانين المتعلقة بالأحزاب والصحافة والانتخاب، فهي تستند إلى وزير الداخلية الذي له سلطة مطلقة في قبول أو رفض اعتماد أي حزب أو صحيفة، وعلى مستوى الممارسة والواقع، يلاحظ القيود المفروضة على حقوق النشر والتعبير والتجمع، باستثناء الحزب الحاكم الذي ينفرد بتأطير المواطنين، و توزيع شعبه على أحياء المدن والأرياف بشكل يضمن تغطية شاملة. وعليه، فقد أدى الإصلاح الحزبي إلى الانتقال من الحزب الواحد إلى الحزب المهيمن.

3. المشاركات السياسية :- إن المتتبع للتجربة الانتخابية التونسية التعددية - فترة النظام السابق - يلاحظ أن المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الأعوام - 1989، 1994، 1999، 2004 - لم تحدث تغييراً ملموساً في وضع الحريات، ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية، بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية وحجم التزوير.⁽⁵⁾

4. سيطرة الأجهزة الأمنية:- يلاحظ تنامي المصالحة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي، وتضخم الجهاز الأمني، وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم، مقابل

التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية، حيث تحول إلى ممارسة الضبط والرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تمويل الحزب إلى ما يسمى "لجان الأحياء" التي عملت كخلايا أمنية.⁽⁶⁾

5. على المستوى الاقتصادي :- حاولت تونس انتهاز أفضل السبل لتجنب مزلق الانعكاسات السلبية للتحويلات العالمية من خلال تبنيها سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة ، لضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يعد الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي.

ومن خلال مراجعة التطورات السياسية والاقتصادية في تونس، ثبت أنها تطبق سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، التي تقوم على سياسات التحرير الاقتصادي، استجابة للضغوط التي تعرضت لها تونس من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، وبالرغم أن هذه السياسة لم تكن في بادئ الأمر تعني إلغاء دور الدولة بحال من الأحوال، فإنها كانت تعني تغيير طبيعة هذا الدور.⁽⁷⁾ وعلى الرغم من أن تلك السياسة - التثبيت والتكيف - كانت قد ساهمت في توسيع انفتاح تونس اقتصادياً على العالمين الداخلي والخارجي، إلا أنها لم تسمح بإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد، بل إنها ساهمت في الإضرار بعملية التطور الديمقراطي.

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها تونس - فترة حكم بن علي - كانت قد سهلت عملية الاختراق الامبريالي الاقتصادي، وكرست علاقات التبعية للنظام إزاء المراكز الرأسمالية الغربية، التي توفر له موارد مالية عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية للديون، والتي كرسست في الوقت ذاته عملية تسلط الطبقة البرجوازية المهيمنة، وكانت ومازالت غير مستعدة لتقديم تنازلات لمصلحة الإصلاحات الديمقراطية، لذا كانت

تلك العولمة بمثابة عقبات وتحديات بنيوية حقيقية وقفت أمام عملية التحول الديمقراطي (8).

ومن خلال متابعة عملية التحول في تونس، يلاحظ أنها تمت من أعلى ، وبمبادرة فوقية من السلطة الحاكمة_ كما قلنا أعلاه _ حيث كان الرئيس بن علي آنذاك رئيساً للحكومة، ثم قام بانقلاب سلمي، تولى الحكم وتبنى الديمقراطية، ووضع لها قيوداً قيادية وتنظيمية وفكرية، وأصبحت التعددية السياسية معترفاً بها في ظل قيود تحدّ من نشاطها ، وتحجم إمكانيتها وصول الأحزاب إلى السلطة، مع هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية، وهو ما دل على شكلية الديمقراطية دون جوهرها الحقيقي.

لقد ركز النظام على التطور الاجتماعي الاقتصادي كمتنافس للشعب التونسي ، يغنيه عن المطالبة بالتغيير الحقيقي والإصلاح السياسي والانتخابات النزيهة وتداول السلطة، واستعان في تنفيذ ذلك بالقبضة الأمنية، لكن الفشل في عدم تحقيق التوازن الجهوي في السياسات التنموية بشكل يوفر فرص عمل للشباب المعطل عن العمل، وغياب العدالة الاجتماعية والتضييق على الحريات الفردية والعامّة، كل ذلك جعل الشارع التونسي ناقماً على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

المحور الثاني: الثورة التونسية والعوامل المؤثرة في الحركة الاحتجاجية:

اندلعت الحركة الاحتجاجية في تونس في 17 ديسمبر 2010، ثم امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها، لتصل إلى المدن الساحلية مثل سوسة لتستقر في وسط العاصمة، مركز النّقل السياسي والاقتصادي في البلاد، واتخذت الاضطرابات أشكالاً جديدة تنوعت مظاهرها، من الاحتجاجات إلى التظاهرات والاعتصامات والاضطرابات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية، رفض خلالها نظام الحزب الواحد ومطالبة الرئيس بالتنحي عن الحكم ومغادرة البلاد ، رغم تقديمه مجموعة

تنازلات تجسدت في عدم نيته لتقديم ترشحه للانتخابات الرئاسية وتفهمه للمطالب الشعبية (9).

شاركت في هذه الأنشطة فئات اجتماعية مختلفة - طلبةٌ وعمالٌ وموظفون ومحامون وأطباء - وتجاوب معها التونسيون في عدد من العواصم الأوربية، حيث نظمو مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية والمنظمات الدولية. وما يمكن رصده في هذا الحراك هو ظهور الشباب كفاعل هام في المشهد السياسي، حيث انخرط في العديد من الحركات الاحتجاجية، ولم تقتصر هذه المطالب في هذه التجمعات الاحتجاجية على الحقوق الوظيفية والتشغيل، وإنما تطورت ليشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والحريات الإعلامية، وحق المواطنين في الإعلام، وتحقيق العدالة الاجتماعية وصولاً للمطالبة بتنحية الرئيس من الحكم.

في ظل التطورات العالمية الراهنة وثورة الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، أصبح من غير الممكن عزل أية حركة اجتماعية أو سياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، وهذا ما ينطبق على موجة الاحتجاجات في تونس، حيث تضافرت العديد من المتغيرات الداخلية والاجتماعية والسياسية مع الإقليمية والدولية، فدفعت إلى موجة الاحتجاجات، وأغلب الحركات الاحتجاجية التي شهدتها بلدان المغرب الكبير منذ الاستقلال، لم تنطلق من فراغ عفوي، بل كانت تقف وراءها دائماً إرهابات سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية.

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة في الحركات الاحتجاجية:

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية:-

1. العوامل السياسية:-

يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع من المجتمعات بوجود توازن، بين النظام السياسي وبينته الاجتماعية، وبالنظر إلى النظام السياسي التونسي - النظام السابق -

عندما عجزت مؤسسات النظام السياسية الرسمية والغير رسمية عن استقبال التطورات الاجتماعية ، وتبني المطالب الاجتماعية واحتواءها، والبحث عن آليات قانونية وسياسية ملائمة لتأمين انتقال السلطة بطريقة تضمن تطور الدولة من دولة الحزب الواحد إلى دولة مؤسسات. (10)

أصبح ذلك دافعا لنشوء حركات الرفض الاجتماعي والسياسي، التي تعبر عن نفسها في مختلف الأشكال من الحركات و الاحتجاجات، وخروجها عن الأطر المؤسسية والحزبية. ويمكن تلخيص العوامل التي حركت الفعل الاحتجاجي في التالي:-

- يمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات، فالخطب والتصريحات الرسمية قدمت صورة مشرفة عن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط على الشريط الساحلي الشمالي، هذه التصريحات أدت إلى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة عام 2009.

إن وجود أزمة ثقة ومصداقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعل الشباب ينتقم من الأوضاع العامة، ويخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة غضب.

- انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه على إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية ، وهجرة أغلبية السكان في العاصمة و المناطق الساحلية (11)، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة، والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية.

- الحضور المكثف للحزب الحاكم إدارياً وعلى مختلف المستويات وطنياً وجهويًا ومحلياً، وممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبي، إضافة إلى التداخل

بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة، وهو من مخلفات عهد النظام السابق، ولم يبق أمام الشباب إلا التظاهر من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمشة من التعبير عن سخطها (12) على هذه الممارسات التي عمقت الشعور بخيبة الأمل في تجسيد المشاركة الفعلية.

- طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس زين العابدين لولاية سادسة عام 2014، ووجهت الدعوة إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم، لتبني هذه المطالبة رسمياً، وفي المقابل شنت المعارضة حملة مضادة، محذرة من هذه التعديلات الدستورية، بما يرسى عملياً رئاسة مدى الحياة، وتأثير ذلك في مستقبل العمل السياسي، ومبدأ تداول السلطة في تونس.

- ضعف القوى الحزبية، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وتمثيل المصالح، ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة، فأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة ومختلف أشكال الفعل السياسي، وأصبحت تعيش أمراضاً داخلية كغياب الديمقراطية، و الركض وراء المناصب والمكاسب والمصالح، رغم درجة تمثيلها الضعيفة في البرلمان (13).

هذه الوضعية التي تعيشها الأحزاب، شجعت الشباب على الخروج في مسيرات عفوية غير مؤطرة، للتعبير عن مصالحه، وظلت الأحزاب مبتعدة عن الاحتجاجات الاجتماعية، فلم تسجل حضورها تعبيراً عن الاحتجاج، ليبرهن الشباب عبر الوسائط الإعلامية - رغم مبالغتها في كثير من الأحداث - الحديثة لإيصال رسالته. هذا بالإضافة إلى غياب دور المعارضة والمجتمع المدني في طرح مبادرة لشراكة حقيقية من

أجل إيجاد حلول للمشكلات، وهذا ليس ناجماً عن القمع فحسب، بل هو ناجم أيضاً عن تشتتها وعدم اهتدائها إلى الأرضية المشتركة التي تقويها وتقوي الحركة الاجتماعية والشعبية.

- تعيب النزاهة في الانتخابات: يمثل ارتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية في تونس أمراً مثيراً للدهشة، في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد سببت العمليات الانتخابية في تونس الارتباك لدى الناخب بين انتخاب كل من أعضاء السلطة التشريعية والمرشحين للرئاسة في وقت واحد.

أما نتائج الانتخابات التشريعية فجاءت لتعبر عن مجلس نيابي وحيد اللون - انتخابات 1989 - بالرغم مما عرفته هذه الانتخابات من إقرار نظام القوائم الموسعة، في دورة واحدة، وبالأغلبية، وكذلك انتخابات 1994، على الرغم من إلحاح المعارضة على نظام النسبة الذي يسمح بتمثيلها في البرلمان، وقد تكررت هذه العملية في انتخابات 25 أكتوبر 2009 البرلمانية والرئاسية الخامسة، التي أسفرت عن فوز بن علي بولاية خامسة، في الوقت الذي فاز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات النيابية.

و قد وصفت المعارضة الانتخابية الأخيرة بالمهزلة، وشككت المنظمات غير الحكومية الدولية في حريتها ونزاهتها، على أساس أن نتائجها محسوبة ومعروفة، ونسبة المفاجأة فيها معدومة. (14)

2. العوامل الاجتماعية:-

يعتبر العامل الاجتماعي من أهم العوامل التي تفسر السلوك الاحتجاجي، فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال الستينات والسبعينات وارتفاع الخبز في يناير 1984، كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية والبطالة، وتفشي الفساد، وغياب

العدالة الاجتماعية، ومن أهم العوامل الاجتماعية التي ساهمت في اندلاع الثورة التونسية هي:-

● البطالة -تعتبر البطالة من أكبر العوامل الاجتماعية التي تقود إلى اندلاع الاحتجاجات والاضطرابات باعتبارها المتنفس الوحيد للتعبير عن ذلك، ويمكن تفسير خلفية الاحتجاجات في تونس، أنها ناتجة عن مطالب الفئات المهمشة، وخصوصاً الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، والذين يطالبون بتوفير فرص عمل، لاسيما أن نسبة البطالة لدى هذه الفئات وصلت إلى حوالي 14% حسب الإحصاءات الرسمية، وقد قامت الحكومة بتنفيذ عدد من المشروعات للتخفيف من حدة البطالة، منها على سبيل المثال مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم التنمية في المناطق الداخلية، ومشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي، كما قامت الحكومة بتوزيع الجامعات داخل كل الولايات تقريباً، الأمر الذي أدى إلى ضغوط التكوين بالجامعات، ولم يعد الاقتصاد التونسي قادراً على استيعاب تلك الطاقات الجامعية الشابة، حتى وصل عدد مؤسسات التعليم العالي التونسي إلى 200 مؤسسة منتمة إلى 12 جامعة، سجل فيها 350,828 طالباً، يقوم بتدريسهم 2000 عضو تدريس، ووصل عدد المتخرجين من الجامعات بمختلف الشهادات العلمية 80 ألف متخرج، عجز اقتصاد البلاد بقطاعه العام والخاص عن استيعابهم.⁽¹⁵⁾

فاقتصادياً، كان الوضع في تونس رئيسياً في اشتعال الثورة ، فرغم أنها كانت تحظى بمعدلات عالية للنمو تراوحت بين 4 و 7 % خلال الأعوام الأخيرة إلا أنها كانت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع عوائد النمو، حيث تجاوزت معدلات الفقر نسبة ل24 % كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 40 % في عام 2011، وبلغ عجز الموازنة العامة نحو 5 % ، وهي نسبة تتعكس سلبياً على مستوى الأسعار التي يتحمل عبئها المواطن البسيط ،هذا بالإضافة إلى انخفاض إسهام قطاع

الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13 % إلى 8 %، وتراجع النمو في قطاع الصناعة بشكل ملحوظ علاوة على تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض الأجور وزيادة التفاوت بين الطبقات. (16)

● العدالة الاجتماعية: -تعتبر السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة ، حيث اقتصر الاستفادة على فئة محددة من المقربين_ من دوائر السلطة_ دون غيرهم ، الأمر الذي زاد من تفاقم أوضاع الفئات محدودة الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة. (17) حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس، وهو ما أدى بسكان المناطق الحدودية إلى الهجرة باتجاه الجزائر، بسبب تدهور ظروف المعيشة، وبفعل غياب برامج تنموية عن هذه المناطق التونسية المعزولة، وقد حاول النظام التونسي تبرير ذلك بكون الهجرة عمليات معزولة لا علاقة لها بالوضع العام في تونس.

● الفساد الإداري و المالي:- يعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد تحوّل إلى داء سرطاني في جسم الإدارة والمجتمع ككل، بخاصة "بعد تمرّكه في البنية الفوقية للسلطة السياسية". (18)

● تدهور حالة الطبقة الوسطى: -شهدت تونس خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق تدهوراً في الحالة المعيشية بالنسبة للطبقة الوسطى، التي تسيطر على تركيبة المجتمع التونسي بنسبة 81% من مجموع السكان (19) ، وذلك بسبب غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى، وبخاصة لذوي الدخل المحدود.

ومن الناحية الاجتماعية تؤدي الفئة الوسطى دوراً أساسياً في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي، إذ تشير إحصاءات رسمية إلى تضاعف عدد السكان الذين

يعتمدون على الاستدانة من البنوك للإفناق على شراء البيوت والسيارات والأثاث ما يقارب ستة عشر في الخمسة أعوام، فارتفع من 50 ألف شخص عام 2003 إلى 800 ألف شخص عام 2008 محققاً رقماً قياسيًّا، ويقول خبراء اقتصاديون إن أغلبية أرباب البيوت من الأسر المتوسطة صاروا يستدينون لاقتناء بيت جديد أو سيارة ، أو لشراء الأثاث والتجهيزات المنزلية، وحتى للمصروف الشهري في بعض الأحيان، وهو ما أدى إلى تضخم حجم الديون الخاصة.⁽²⁰⁾

3. العوامل الاقتصادية :-

مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها تونس، بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب، وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين، وتوسعت الفجوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي. فبالرغم من أن الوضع الاقتصادي في تونس، الذي دفع إلى الانفجار، يعتبر الأفضل، مقارنة بسائر البلدان العربية، من حيث نسبة البطالة، والقوة الشرائية، ونسبة النمو الاقتصادي، وإدارة الأعمال، والاتصال، في ظل نقص الموارد في هذه البلدان، الذي يعتمد على الزراعة والسياحة، فإن المشكل يكمن في انعدام التوازن والنمو الاقتصادي، فالمحافظات التونسية الجنوبية، والتي شهدت الاضطرابات الأخيرة، تشتكي من قلة الأموال المرصودة لمشروعاتها التنموية التي يمكن أن توفر الوظائف للعاملين، كما يشتكي أبناؤها من التمييز في الوظائف العليا، وغياب العدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الثروة ، واحتكار الاستثمار من قبل فئة مقربة من السلطة الحاكمة، وبالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية بين الشريط الساحلي والمدن الداخلية، يواجه الاقتصاد المحلي صعوبات

جعلت غالبية المواطنين تتجه إلى البحث عن عمل في القطاع الموازي - باعة متجولون - أو يبحثون عن قنوات سرية للهجرة إلى أوروبا، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوروبية عام 2009، أثرت في الاقتصاد التونسي تأثيراً مباشراً، وتجلت ذلك من خلال انكماش الاستثمار، وتراجع الإقبال السياحي وانخفاض استهلاك الملابس، وتفاقم المصاعب في وجه الاقتصاد التونسي.⁽²¹⁾

وبالرغم من جميع الجهود المبذولة والإمكانات البشرية والمادية المصروفة على عمليات الإصلاح الإداري في تونس، فإن التعثر في أداء الأجهزة الحكومية ظهر على المشهدين الإداري والسياسي، بسبب تركيز جهود الإصلاح الإداري على بناء الهياكل والأنظمة الرسمية، وهو ما زاد من اللوائح واللجان، فدارت عمليات الإصلاح في حلقة مفرغة ذات طابع بيروقراطي، يتوقف حلها على خلف كيانات تنظيمية جديدة، لعلاج القصور في الأداء، أو تطوير اللوائح، إضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديموقراطي في الإصلاح والتطوير، بمعزل عن الأطراف المعنية بالتطوير وأداء الأجهزة الحكومية داخلها أو خارجها⁽²²⁾ حيث تحولت برامج الإصلاح إلى طقوس دعائية ذات مضامين صورية بدون وجود رقابة فعلية.

ثانياً: العوامل الخارجية:-

ساهمت العوامل الخارجية في تدعيم الفعل الاحتجاجي ومساندته في بيئة كانت مرشحة لموجة من الاحتجاجات، وعليه يمكن القول بأن - العوامل الخارجية - عوامل مساعدة، ومن هذه العوامل:-

1. المتغيرات الإقليمية:- يقصد بها تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي الفرعي - بلدان الاتحاد المغاربي - حيث تعدّ القيود الإدارية، والرسوم المالية، والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب الكبير، سواء لغرض السياحة أو العمل أو التجارة، والتي تعتبر المصدر الرئيس لسكان المدن الحدودية، من

العوامل الدافعة إلى الحراك الاجتماعي، كذلك القيود وبعض الرسوم التي فرضتها ليبيا على دخول التونسيين إليها، حيث تسببت في أغسطس 2010 تفجير الأوضاع في الجنوب الشرقي، وانتفض سكان مدينة بن قردان، التابعة لولاية مدينين، احتجاجاً على تضيق التجارة مع ليبيا.

2. الإعلام والاتصالات:- تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي، وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي، ويمكن القول إن جيل هذه الانتفاضة لم يذق طعم الديمقراطية، حيث أفتتته وسائل الإعلام الجديدة بأنه لا يقل عن الشعوب الأخرى حقيقة في ممارسة الديمقراطية، لذلك نجد أن مطلب التشغيل والتنمية العادلة تتداخل مع المطالب السياسية، وفي ظل الوضع الإعلامي الدولي، لم يعد النظام في تونس قادراً على إخفاء تجاوزات حقوق الإنسان، فمن الآثار الإيجابية للإعلام الجديد، أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم، ويمكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، فالشبكة المعلوماتية أدت دوراً كبيراً في نشر المعلومات والصور، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي، وأصبحت معظم محطات العالم تلجأ إلى هذه الوسائل من أجل الحصول على معلومات وصور، ومن اللافت للنظر، أن هذه الأحداث جاءت بعد نشر موقع "يكيليكس" العديد من الوثائق السرية والحساسة عن الفساد، وعن تجاوزات في ميادين حقوق الإنسان في تونس، فالتقرير الذي بعثه السفير الأمريكي في تونس إلى الخارجية الأمريكية، مفاده أن الأوضاع في تونس مزرية، والفساد منتشر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة تحكم عائلة الرئيس وأصحابه في الحكم، والاستثمارات الداخلية، حيث ألمح في تقريره أن الرئيس التونسي

"بن علي" لم يعد صديقاً وحليفاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية، فدفح إلى المطالبة بإزاحته، في بيئة كانت ناضجة ومستعدة لموجة من الاحتجاجات.⁽²³⁾

3. منظمات المجتمع المدني العالمية:- تجلّى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات، أو إصدار تقارير ونشرات ضد النظام، وهما شكلا جانباً منها من جوانب دعم مسيرة التنديد و الضغط ، وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية، ومن بين هذه المنظمات: (منظمة مراسلون بلا حدود ، الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، منظمة هيومان رايس وتش) .

ثانياً : خصائص الحراك وأثاره:-

طرأت مجموعة من التغيرات على الاحتجاج التونسي، أهمها الاتساع الكمي والنوعي، وتبني الانتفاضة الموجهة مع الأجهزة الأمنية حتى سقط منها قتلى بالعشرات⁽²⁴⁾، ومن بين الخصائص التي تميز بها الحراك التونسي:-

- قاد الحركات الاحتجاجية شباب من خريجي الجامعات، وحملة الشهادات العليا، والعاطلين عن العمل، وقد ساهم هؤلاء بشكل واضح في انتشارها وتوسعها حتى وصلت المدن الساحلية والعاصمة تونس.

- بدأ الحراك خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والطلابية .

- عدم قدرة القوى السياسية والأحزاب السياسية والجمعيات غير السياسية على التواصل مع قوى الاحتجاج الاجتماعي، بسبب غياب التحالف، أو على الأقل نوع من التواصل بين الشباب والعاملين في المجال السياسي.

- الاعتماد على العمل الاحتجاجي المباشر، مثل التظاهرات والاضطرابات والاعتصامات، كبديل عن العمل السياسي، وبدون الحصول على تصريح مسبق من السلطة.

- التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، بحيث انطلقت من البلديات ، في وسط البلد وجنوبها إلى المدن في الشمال، والمناطق الساحلية ، حتى وصلت إلى العاصمة مركز المؤسسات السياسية والإدارية والأمنية.
- عبرت الحركات الاحتجاجية عن نمط جديد من المطالب الاجتماعية و السياسية و الحاجة إلى الإصلاح السياسي.
- ومن بين التدايعات السياسية التي أفرزتها الثورة التونسية ، منها ما هو داخلي ومنها ما هو إقليمي . (25)
- 1. على مستوى النظام السياسي التونسي -:حققت الحركة الاحتجاجية ما يلي:
 - نجحت في مطالبها الاجتماعية والسياسية، بالضغط على النظام، وإسقاط الرئيس من سدة الحكم، واستحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي.
 - بعثت الروح في جسم المعارضة السياسية المنهكة بخلافاتها الداخلية والخارجية، فأول مرة تتجج حركات المعارضة بمختلف أطيافها الفكرية في إصدار بيان مشترك يساند الاحتجاجات ويتبنى مطالبها.
 - أفضلت مشروع توريث الحكم، الذي كان تداوله في المشهد السياسي.
 - عبرت بقوة عن إفلاس الأحزاب السياسية و المجتمعات المدنية و فقرها السياسي والاجتماعي، وعمق أزمتهام مع الجماهير .
 - دلت على عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة على استيعاب مطالب قوى اجتماعية جديدة ، وهم العاطلون على العمل من أصحاب الشهادات العليا.
 - أثبتت أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، فالفساد السياسي مناخ يخدم طبقة واحدة ، هي الطبقة الحاكمة، بينما يتحول باقي الشعب إلى فقراء منفرجين.

- أكدت عدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسة العامة وقمع الحريات العامة والفردية.
- بينت عجز الأنظمة، وعدم استطاعتها إخفاء الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان وحرية الصحافة، في زمن ثورة المعلومات والإعلام الجديد.
- أثبتت فشل الاستراتيجية التي اتبعتها الدول العربية في موقفها من حكومات شمال أفريقيا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، القائمة على تشجيع تلك الحكومات على إحراز نمو اقتصادي ، مقابل تغييب الديمقراطية المحاصرة ، والتنظيمات الإسلامية المتشددة، على اعتبار أن سوء الأحوال الاقتصادية يؤدي إلى انخراط الشباب إلى هذه التنظيمات.
- 2. على مستوى البلدان العربية - إن نجاح الانتفاضة التونسية في تغيير الحكم ، والوصول إلى تلبية مطالبها السياسية، أصبح عامل إغراء وتحفيز للحركات الاحتجاجية الأخرى في البلدان العربية، في ظل غياب الإصلاح السياسي ، وضعف المشاركة الشعبية ، ومحدودية تأثيرها، وتفاقم الأزمات الاجتماعية، فبحكم تشابه الظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول، وغياب الديمقراطية والحريات العامة، تكررت الحالة التونسية في بعض البلدان العربية، وأحدثت تغيرات جوهرية في المنطقة و الإطاحة ببعض الأنظمة ، كما شكلت ضغوط متزايدة على أنظمة أخرى ساهمت إلى حد كبير في عملية الإصلاح و منعت وصول الاحتجاجات إليها (26) وأصبح العنف داخل المجتمعات العربية يلقي بظلاله على العلاقة بين الحكومة والمواطن الذي يتطلع لحقوقه السياسية والاجتماعية.

الخاتمة

ان الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قام بها النظام السياسي التونسي لم تمنع إخماد موجة الاحتجاجات التي شاهدها في ديسمبر 2010، حيث

دخل النظام السياسي السابق منعطفاً في مواجهة تصاعد الاحتجاجات الذي شاهدها العديد من المدن، واتخذ أشكالاً عديدة من الحراك الاجتماعي، وقد اتسعت هذه الحركات الاحتجاجية في بدايتها بالعمل خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية، فنجحت تلك الحركات في التوسع واختراق معظم القطاعات، ولم تقتصر مطالبها على حقوق الوظيفة والتشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

نجح الحراك في المطالب الاجتماعية والسياسية، وإسقاط نظام الحكم، و أثبت عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة على استيعاب المطالب، كما أثبت أيضاً أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، وعدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسة العامة وقمع الحريات العامة والفردية. إن نجاح الانتفاضة التونسية في تغيير الحكم، و الوصول إلى تلبية مطالبها السياسية، أصبح عامل إغراء وتحفيز للحركات الاحتجاجية الأخرى في البلدان العربية، في ظل غياب الإصلاح السياسي، وضعف المشاركة الشعبية ، ومحدودية تأثيرها، وتفاقم الأزمات الاجتماعية، فبحكم تشابه الظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول، وغياب الديمقراطية والحريات العامة، تكررت الحالة التونسية في بعض البلدان العربية، وأحدثت تغييرات جوهرية في المنطقة و الإطاحة ببعض الأنظمة ، كما شكلت ضغوط متزايدة على أنظمة أخرى ساهمت إلى حد كبير في عملية الإصلاح و منعت وصول الاحتجاجات إليها .

قائمة المراجع

- [1] أحمد منسي، أفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 295.

- [2] محمد فائز فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، 2004، ص175.
- [3] توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟، أفاق جديدة للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ط3، ص147.
- [4] الشاذلي العيادي، "تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1990، ص420.
- [5] جمال عبد الجواد، وآخرون، "التحول الديمقراطي المتعثر في تونس ومصر، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 1998، ص320.
- [6] توفيق المدني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص151.
- [7] محمد فائز فرحات، مرجع سبق ذكره، ص196.
- [8] عبد الرحمن مطر، تونس بن علي: شرعية الإنجاز، دار النورس، دمشق ،2001، ص49.
- [9] توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دار الزاوية، دمشق، 1988 ، ص24.
- [10] سناء الشريد، مستقبل اتحاد المغارب العربي بعد الحراك المغارب ، رسالة لنيل الماجستير في القانون العام ،جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،2013، ص11.
- [11] العجمي الوريمي، الإسلاميون والسلطة في تونس، مركز المسبار للدراسات و البحوث، دبي، ص156.

- [12] كمال بن يونس، "عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، السياسة الدولية، العدد 184، مركز الدراسات السياسية والدولية، القاهرة، إبريل، 2011، ص59.
- [13] حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص326.
- [14] سالم لبيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص21.
- [15] ناجي عبد النور، الحركة الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرير السياسي، المستقبل العربي، العدد 387، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 34، 2011، ص31 إلى 145.
- [16] أحمد مجدي، "مطالب البناء وتحديات العولمة"، مجلة المغرب الموحد، العدد 3، دار النشر للمغرب العربي، تونس (2009)، ص2.
- [17] سناء الشريد، مرجع سبق ذكره، ص20، 21.
- [18] سمير الحمادي، ربيع الغضب: مقارنة أولية، مطبعة النجاح الجديد، ط1، الدار البيضاء، 2012، ص20.
- [19] رشيد خشانة، "الحركة الاحتجاجية في تونس دوافعها اجتماعية بعد إخفاق برامج الحكومة في تحقيق حدة البطالة بين الشباب"، القدس، 11-1-2011.
- [20] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص160-161.
- [21] <http://www.barasy.com/showthread.php?t=5582>.

[22] ناجي عبد النور ، ، مرجع سبق ذكره، ص162.

[23] سناء الشريد، مرجع سبق ذكره، ص7.

التعليم قبل الجامعي في ليبيا في ضوء معايير الجودة الشاملة

د . ابتسام سالم خليفة

عضو هيئة تدريس/ كلية التربية العجيلات - جامعة الزاوية

ملخص :

سعى البحث إلى تحقيق هدف رئيسي فحواه: التعرف على أوضاع التعليم قبل الجامعي في ليبيا في ضوء معايير الجودة الشاملة. وحاولت الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس فحواه: ما مدى تحقيق معايير الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في ليبيا؟

وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم تطبيق أداة البحث المتمثلة في مقياس خماسي على عينة قوامها 120 مفردة من المديرين والمعلمين بالمدارس الابتدائي والإعداد والثانوي بمدارس منطقة الزاوية بليبيا. في الفترة من بداية أغسطس 2019 وحتى نهاية أكتوبر 2019. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها:

1. أن البنية التحتية لمؤسسات التعليم في ليبيا تواجه بعض المشكلات في البناء والمقاعد ، والمعامل، والحدائق، ودورات المياه . وهو ما يشير إلى انخفاض مستوى الجودة فيما يتعلق بالبنية التحتية.
2. أن مستوى المهارات والقدرات لدى مديري المدارس مرتفع، وتتمثل في؛ اتخاذ القرار المناسب لإنجاز المهام الإدارية، التخطيط لتحقيق أهداف المدرسة ، ربط البيئة بالمجتمع المحلي
3. انخفاض مستوى جودة الإدارة المدرسية ويتمثل أهمها في؛ تنمية روح التعاون والعمل الجماعي بين الإدارة والمعلمين والعاملين بالمدرسة، الحرص على إقامة علاقات إنسانية مع جميع العاملين بالمدرسة، الاهتمام بتنظيم وتنسيق جهود العاملين بالمدرسة لتحقيق أهداف العملية التعليمية.

4. أكدت نتائج الدراسة على ارتفاع مستوى جودة أداء المعلم وتمثلت في ؛ الاهتمام بمعاملة الطلاب معاملة إنسانية، الانضباط الذاتي للمعلم في المؤسسة التعليمية، تشجيع العمل الجماعي.
5. أن مستوى جودة أداء المناهج الدراسية فوق المتوسط، وهو ما يعكس اهتمام وزارة التعليم بتطوير المناهج الدراسية ومدانطلاق المنهج من فلسفة المجتمع ومحقق لأهدافه، وتطوره.
- ووضعت الدراسة عدة توصيات أهمها:

- 1- تطوير المناهج الدراسية بصورة مستمرة وربطها باحتياجات المجتمع ومتطلبات العصر
- 2- وضع خطة إستراتيجية لتطوير منظومة التعليم وإصلاح بنيته التحتية
- 3- العمل على نشر ثقافة الجودة الشاملة بين جميع العاملين في قطاع التعليم.
- 4- تبني إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في إدارة التعليم.
- 5- التغيير والتحسين في المناهج بما يتلائم ومبدأ الجودة بالتعليم في عصر تسوده الحاسبات.

Abstract

Pre-university education in Libya in light of the comprehensive quality standards

The research sought to achieve the main goal of its content: to identify the conditions of pre-university education in Libya in the light of the comprehensive quality standards The study attempted to answer the question of its chief of question: What is the extent of achieving the comprehensive quality standards in pre-university education institutions in Libya?

The social survey method was used in the sample, and the five-measure research tool was applied to a sample of 120 individual principals and teachers in primary, secondary, and secondary schools in Al-Zawiya schools in Libya. In the period from the beginning of August 2019 to the end of October 2019.

The study reached several results, the most important of which are:

1. The infrastructure of educational institutions in Libya faces some problems in construction, seats, factories, gardens, and toilets. This indicates a low quality of infrastructure.
2. That the level of skills and abilities of school administrators is high, and is represented in: taking the appropriate decision to accomplish administrative tasks, planning to achieve school goals, linking the environment to the local community
3. The low level of school administration quality, the most important of which is: developing a spirit of cooperation and teamwork between the administration, teachers, and school personnel, ensuring that human relationships are established with all school personnel, attention to organizing and coordinating school staff efforts to achieve the goals of the educational process.
4. The results of the study confirmed the high quality of the teacher's performance and were represented in: interest in treating students humanely, self-discipline of the teacher in the educational institution, encouraging teamwork.
5. The level of quality of curriculum performance is above average, which reflects the interest of the Ministry of Education in developing curricula and the extent to which the curriculum is launched from the philosophy of society and realizes its goals and development.

The study made several recommendations, the most important of which are:

- 1- Continuously developing the curriculum and linking it to the needs of society and the requirements of the times
- 2- Setting a strategic plan for developing the education system and reforming its infrastructure
- 3- Working to spread a culture of total quality among all workers in the education sector.
- 4- Adopting total quality management and its applications in education management.
- 5- Change and improvement in curricula in a way that fits with the principle of quality in education in the era of computers.

مقدمة :

ولقد تزايد الاهتمام بقضية الجودة الشاملة في التعليم إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر "عصر الجودة الشاملة" باعتبارها أحد الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديد الذي تولد لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية ومحاولة التكيف معها، وأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة والإصلاح التربوي باعتبارهما وجهين لعملة واحدة (أحمد إبراهيم، 2003، ص 141) كما أن التقدم والتحسين الواضح في الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الدولة مرهون بجودة الخدمة التعليمية. (Michael Barber, 1996, PP. 68)

بدأ الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في التربية في منتصف السبعينات من القرن العشرين، وذلك لعدة أسباب، من أهمها: التغيرات الاقتصادية المصاحبة للانفجار العلمي والتكنولوجي، والتوسع في التعليم وزيادة الإقبال عليه في جميع المراحل التعليمية، بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها ظروف العصر من زيادة وسائل الاتصال كماً وكيفاً، والرغبة الأكاديمية على المستوى العالمي في تطبيق وتنمية مفهوم الجودة بشكل عام (عليما، 2004م، ص15).

أولاً: مشكلة البحث:

الجودة الشاملة هي مفتاح الحل لمشكلات التعليم المختلفة والمرتبطة بالأهداف، والمعلمين، والطلاب، ومحتوى المناهج، وطرائق التدريس، والتجهيزات المادية والبشرية، والإدارة التعليمية.. ويرى الخبراء "أنّ توظيف مبادئ وأفكار إدارة الجودة الشاملة في أنظمة التعليم، يعود بالنفع على المؤسسات التعليمية (الموسوي، 2003م، ص93). ويعتمد نجاح أي نظام تعليمي وتربوي بشكل كبير على التزامه بمعايير جودة متفق عليها عالمياً ولقد وضع " ديمنج " برنامجاً لتحسين وتطبيق الجودة الشاملة يمكن أن يصلح لجميع المنظمات الإدارية بما فيها النظام التعليمي.

ويعاني نظام التعليم في ليبيا كغيرها من الدول النامية من العديد من المشاكل منها ما يتعلق بالمناهج ومنها ما يتعلق بالمدرسين وبيئة العمل و ما يتعلق بالإدارة التعليمية والمدرسية بالإضافة إليّ تدني مستوى خريجي هذا النظام وعدم رضا المجتمع عن هذه المخرجات بالتالي فإن مشكلة التعليم في ليبيا تكون في جودته ، فمزال التوجه منصباً

على التوسع الكمي على حساب الاهتمام بمسائله النوعية إذ يغلب على التعليم التلقين والسلطوية وسيادة الطابع التقليدي وتقييد فرص الإبداع وغياب النظرة المتكاملة في تكوين الفرد وتدنى مستوى التعليم ومستوى أداء العاملين. وتحدد مشكلة الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس هو: ما مدى تطبيق معايير الجودة الشاملة في نظام التعليم قبل الجامعي في ليبيا؟

ثانياً: أهداف البحث: - يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:-

- 1- التعرف على مستوى البنية التحتية لمؤسسات التعليم.
- 2- التعرف على المهارات والقدرات التي ينبغي توافرها في مدير المدرسة
- 3- رصد مدى جودة الإدارة المدرسية.
- 4- التعرف على معايير جودة أداء المعلم.
- 5- التعرف على مدى جودة المناهج الدراسية .
- 6- وضع تصور مقترح لتطوير وتحسين جميع مكونات العملية التعليمية في ضوء إدارة الجودة الشاملة.

ثالثاً: تساؤلات البحث: تحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات هي:

- 1- ما مستوى جودة البنية التحتية للمدارس في ليبيا؟
- 2- ما المهارات والقدرات التي ينبغي توافرها في مدير المدرسة؟
- 3- مل مدى جودة الإدارة المدرسية؟
- 4- ما معايير جودة أداء المعلم؟
- 5- ما مدى جودة المناهج الدراسية ؟
- 6- ما أساليب تطوير وتحسين العملية التعليمية في ضوء إدارة الجودة الشاملة ؟

رابعاً: أهمية البحث: تتحدد أهمية البحث في جانبين هما:

- 1- أهمية علمية: وتتمثل في إثراء الدراسات المتعلقة بالجودة الشاملة لمؤسسات التعليم.
- 2- أهمية مجتمعية: وتتمثل في تشخيص ودراسة ووصف مستوى الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في ليبيا مع وضع توصيات تساعد صانعي القرار على تطوير العملية التعليمية وفق معايير الجودة الشاملة.

خامساً: الدراسات السابقة:

يمثل عرض الدراسات السابقة أهمية على مستوى البحث العلمي، وذلك لمعرفة من درس الموضوع الحالي؟ وكيف درسه؟ وما الأبعاد التي درست؟ والأبعاد التي لم تدرس؟ وما المناهج التي تم إتباعها في الدراسات السابقة؟ وهل يختلف عن سياق الدراسة الحالية؟

(1) أحمد فلوح، أسماء عبيدي، (2019)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الثانوي، والتعرف على أثر متغيري الجنس والتخصص والأقدمية والولاية على نظرة أفراد العينة للموضوع. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبيان تكون من 57 فقرة موزعة على أربعة أبعاد، طبق على عينة مكونة من 66 مستشارا للتوجيه والإرشاد المدرسي من ولايتي مستغانم وغيليزان. وأسفرت الدراسة انه توجد درجة متوسطة في الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية. وتوجد درجة متوسطة في مجال جودة المدرسة، وفي مجال جودة التلاميذ، وفي مجال جودة المناهج والبرامج الدراسية.

(2) لطيفة لمطوش (2018).

تناولت هذه الدراسة التعريف بالمناهج الدراسية وتطويرها وأهميتها في جودة التعليم، إذ يعتبر المنهج جزء فرعي من منظومة التعليم العام، وفق خطة علمية شاملة لمؤسسة تعليمية أو جامعية لتزويد الطلاب والدارسين بمعلومات قصد الوصول إلى الغاية المنشودة من التعليم والتعلم، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في التطرق إلى عناصر هذا البحث مع الإشارة إلى التجربة الكورية الرائدة في مجال تطوير التعليم وأهم الدروس المستفادة منها والمتمثلة في تبني رؤية واضحة لتطوير التعليم وتحقيق الجودة الشاملة له في الجزائر من أجل النهوض بكافة الأصعدة التكنولوجية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية. الخ.

(3) ناهد بنت عبد الله عبد الوهاب الموسوي (2018)

هدفت الدراسة الحالية إلى استكشاف الأطر الفكرية والنظرية لمؤشرات جودة التعليم في الفكر الإداري المعاصر، والوقوف على الواقع الراهن لمؤشرات جودة التعليم العام في المملكة، واعتمدت الدراسة المنهج الوثائقي التحليلي المستند على الاستفادة من الوثائق

والدراسات في مجال مؤشرات جودة التعليم السعودي بشكل خاص. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه على الرغم من الجهود التطويرية لتحسين جودة التعليم العام في المملكة والارتقاء بترتيبه التنافسي إلا أن هناك عددا من التحديات والمعوقات التي يتسم بها الواقع مثل، تعدد جهات تقويم التعليم على مستوى المملكة، وضعف الوعي بمدلول المؤشرات ووظيفتها وأنواعها وإجراءات قياسها.

(4) دراسة صباح سليم حمودة (2008)

تهدف هذه الدراسة لمعرفة درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية الخاصة في العاصمة عمان من وجهة نظر المديرين حيث قامت الباحثة باختيار عينه طبقية من مديري هذه المدارس. ولقد خلصت نتائج الدراسة إلي أن درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كل المجالات مرتفعة خاصة فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي وشؤون الطلبة وحاجاتهم وقد أرجعت الباحثة سبب ذلك إلى كون الفئة المستجوبة هم المديرين فمن الطبيعي أن يصفوا أنفسهم بهذه الصفة الجيدة.

(5) دراسة حامد محمد علي (2008)

تهدف هذه الدراسة لاقتراح معايير للجودة التعليمية في ضوء معايير الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام بالمملكة السعودية، حيث هدفت هذه الدراسة إلي معرفة درجة أهمية وإمكانية تطبيق المعايير المقترحة لتحقيق الجودة التعليمية بمدارس التعليم العام بالمملكة السعودية. وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن درجة أهمية تطبيق معايير الجودة التعليمية بمدارس التعليم العام بالمملكة كانت بدرجة مهمة جدا ودرجة إمكانية تطبيق هذه المعايير كانت بدرجة كبيرة حسب الباحث فإنه رغم ارتفاع درجة أهمية وإمكانية تطبيق هذه المعايير في مدارس التعليم العام.

(6) دراسة نعمة عبدالرؤوف (2005)

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتوظيف مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بحافظة غزة وذلك من خلال معرفة مدى تبني مديري هذه المدارس لفلسفة إدارة الجودة الشاملة.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة انعدام الوعي بفلسفة إدارة الجودة الشاملة لدي المديرين ، وأن الإدارة المدرسية لا تلتزم بأهم مبادئ إدارة الجودة الشاملة ، نظرا لهذه القصور في النظام الإداري في المدارس الثانوية الذي يحول دون جودته. **تعقيب:** من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن تحديد بعض جوانب الاستفادة والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيما يلي:

1- **مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:** استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما يلي:

- التعرف على معايير ومؤشرات الجودة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي.
- الاستفادة في تحديد المفاهيم .
- الاستفادة في تصميم أداة الدراسة بما يساعد على تحقيق أهداف الدراسة ويجيب عن تساؤلاتها.

2- **ما تتميز به الدراسة الحالية:**

- مجتمع الدراسة : حيث تهتم الدراسة الحالية برصد مدى وجود مؤشرات الجودة بمدارس التعليم قبل الجامعي في ليبيا.
- حاولت الدراسة التركيز على أهم الأبعاد والمعايير المختلفة لمعايير الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم، بما يتناسب والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع الليبي.

سادساً: مصطلحات البحث:

1- **الجودة:**

مفهوم الجودة الشاملة في التعليم له معنيان مترابطان: أحدهما واقعي و الآخر حسي، والجودة بمعناها الواقعي تعني التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات و معايير حقيقية متعارف عليها مثل : معدلات الترفيع و معدلات الكفاءة الداخلية الكمية، معدلات تكلفة التعليم. أما المعنى الحسي للجودة فيتركز عل مشاعر و أحاسيس متلقي الخدمة التعليمية كالطلاب وأولياء أمورهم، و يعبر عن مدى رضا المستفيد من التعليم بمستوى كفاءة و فعالية الخدمة التعليمية(محمود، و آخرون، 2009).

وعرفها معهد الإدارة الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها : تأدية العمل على نحو صحيح ، من الوهلة الأولى، لتحقيق الجودة المرجوة بشكل أفضل و فاعلية أكبر، في أقصر وقت ممكن ، مع الاعتماد على التقييم المستمر للمستفيدين من منتجات المؤسسة و خدماتها، وهي مدخل إداري يسعى إلى إحداث تغيير جذري في الثقافة التنظيمية داخل المؤسسة ، و تحويلها من الأسلوب الإداري التقليدي إلى الأسلوب الحديث الذي يخدم تحقيق مستوى عال من الجودة(الخطيب، 2006 ، ص 30).

كما أن إدارة الجودة الشاملة هي مجموعة من الآراء والأفكار لتحسين نوعية المنتجات أو الخدمات، التي تسمى على نطاق واسع وهي "فلسفة الإدارة"، لتحقيق أهدافها الرئيسية هي إرضاء العملاء، وهي تحويل مفهوم الجودة من مجرد النظام التقني إلى مجموعة أوسع من المعرفة المعروفة باسم الجودة الشاملة مع الآثار الإدارية، وتقديم مبادئ توجيهية لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة بناء على الاقتراحات ونظريات إدارة الجودة الشاملة(Neyestani, 2017, P 3).

ويمكن تعريف الجودة الشاملة في التعليم إجرائياً بأنها عبارة عن مجموعة من الخصائص والمعايير التي يجب أن تتوفر في الخدمة التعليمية ويمكن قياسها من خلال عدد من المؤشرات، وتتمثل في ؛ معايير تتعلق بالبنية المدرسية، ومعايير تتعلق بالإدارة المدرسية، ومعايير تتعلق بالمعلم، وأخرى تتعلق بالمناهج المدرسية. سابعاً: الإجراءات المنهجية للبحث:

(1) نوع الدراسة: تعند الدراسة الحالية وصفية تحليلية تعتمد على وصف وتحليل معالم فلسفة إدارة الجودة الشاملة بتحليل إطارها الفلسفي العام، والتعرف على التحديات والمشكلات التي تواجه تطبيقها بنجاح في مؤسسات التعليم.

(2) منهج البحث: تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة

(3) مجالات الدراسة: وتتمثل في :

(أ) المجال البشري: تم التطبيق على المديرين والمعلمين بالمدارس الابتدائي والإعداد والثانوي.

(ب) المجال المكاني: تم التطبيق على المديرين والمعلمين بمدارس الزاوية.

ج) المجال الزمني: تم التطبيق على المديرين والمعلمين في الفترة من بداية أغسطس 2019 وحتى نهاية أكتوبر 2019.

4) أداة الدراسة: تم استخدام مقياس خماسي (قوية جدا - قوية - متوسطة - ضعيفة - ضعيفة جدا) لرصد الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية. وتمثل درجاته في: قوية جدا (5)، قوية (4)، متوسطة (3)، ضعيفة (2)، ضعيفة جد (1).

5) عينة الدراسة: يتم تطبيق أداة الدراسة على عينة قوامها 120 من المديرين/المعلمين/المعلمات.

6) إجراءات الصدق والثبات:

أ) صدق المحكمين أو الظاهري Face Validity: تم عرض صحيفة الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع؛ وذلك لأخذ آرائهم فيما يلي:

- مدى انتماء العبارة إلى محاورها
- مدى تمثيل العبارات للأهداف.
- إضافة أو حذف ما يروونه مناسباً.
- تعديل أي سؤال من أسئلة صحيفة الاستبيان.

وقد رعت جميع ملاحظات المحكمين عند وضع الصورة النهائية لصحيفة الاستبيان، وأبرزت عملية التحكيم وجود اتفاق على الأسئلة بنسبة (89%)، وهو ما يؤكد على صلاحية صحيفة الاستبانة للتطبيق.

ب. الثبات : تم اختبار الثبات من خلال (إعادة الاختبار) على (15) مفردة بفاصل زمني (10 أيام) بين المرة الأولى، والثانية، وتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون للتأكيد على مدى قابلية الأداة للتطبيق، والجدول التالي يوضح ذلك:
جدول (1): معاملات الثبات للاستبانة

المحاور	معامل ارتباط بيرسون
المحور الأول: البنية التحتية لمؤسسات التعليم	0.822**
المحور الثاني: المهارات والقدرات التي ينبغي توافرها في مدير المدرسة	0.864**

**0.792	المحور الثالث: معايير جودة الإدارة المدرسية
**0.852	المحور الرابع: معايير تتعلق بجودة أداء المعلم
**0.886	المحور الخامس: معايير جودة المناهج الدراسية

** دال عند مستوى دلالة 0.01 بدرجة الثقة 99%

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات مرتفعة، ويمكن الوثوق بها؛ لذا سوف يتم الاعتماد على أداة البحث.

(7) الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for Social Sciences (SPSS) the وتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل النتائج من خلال:

- استخدام الجداول، والتكرارات **Frequency Tables** والنسب المئوية .
- اختبار **T-Test** لقياس الفروق بين المتوسطات.
- استخدام معامل الارتباط بيرسون.

(8) البيانات الأساسية :

جدول (2) البيانات الأساسية

النوع:	المتغير	العدد	%
	- ذكور	57	47.5
	- إناث	63	52.5
السن:	- أقل من 30 سنة	32	26.7
	- 30-40 سنة	51	42.5
	- 40-50 سنة	26	21.7
	- 50-60 سنة	11	9.2
الإجمالي		120	100

تشير البيانات الميدانية إلى توزيع العينة على الجنسين الذكور بنسبة 47.5% مقابل 52.5% للإناث . وهو ما يؤكد على شمول العينة للجنسين. وتوزعت عينة

الدراسة على الفئات العمرية المختلفة وتركزت في 30-40 سنة بنسبة 42.5%، يليها الفئة أقل من 30 سنة بنسبة 26.7% ، ثم من 40-50 بنسبة 21.7% ، وجاءت فئة كبار من 50-60 بنسبة ضئيلة 9.2%. ويشير ذلك إلى شمول العينة للفئات العمرية المختلفة ، ويساعد ذلك على التعرف على آراء العينة على اختلاف الأجيال على معايير الجودة الشاملة في التعليم.

ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية (تحليلها وتفسيرها)

1. البنية التحتية لمؤسسات التعليم:

جدول (3) قيمة (ت) والمتوسطات والانحراف المعياري لمعايير البنية التحتية لمؤسسات التعليم في ليبيا

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	ترتيب المتوسط
1	ارتفاع الكثافة الطلابية في الفصول	2.98	1.451	28.999	6
2	المباني قديمة ومتهالكة	4.07	1.184	48.609	1
3	دورات المياه غير جيدة	3.21	1.479	30.698	3
4	وسائل الإيضاح غير كافية	2.54	1.098	32.661	7
5	مستوى المعامل غير مناسب	3.16	1.295	34.573	5
6	المقاعد غير جيدة	3.22	1.470	30.939	2
7	عدم وجود حدائق مناسبة	3.17	1.598	28.053	4
8	المدرسة غير نظيفة	2.16	1.108	27.512	9
9	عدم وجود ملاعب مناسبة	2.26	1.169	27.278	8

فيما يتعلق بالبنية التحتية لمؤسسات التعليم تشير البيانات الميدانية الى تعدد مؤشرات البنية التحتية. وتشير البيانات الميدانية فيما يتعلق بالعبارة (المباني قديمة ومتهالكة) الى ارتفاع المتوسط ليصل الى 4.07 وانحراف معياري 1.184 وهو ما يؤكد على أهمية الاهتمام بترميم المباني وإعادة بناء المتهاالك منها، يليها العبارة (المقاعد غير جيدة) بمتوسط 3.22 وانحراف معياري 1.470 ، وهو ما يؤثر على راحة الطلاب ويتطلب

ترميمها وتجديدها، ثم يليها العبارة (دورات المياه غير جيدة) بمتوسط 3.21 وانحراف معياري 1.479 وهو ما يتطلب أهمية تحسينها وصيانتها . يليها العبارة (عدم وجود حدائق مناسبة) بمتوسط 3.17 وانحراف معياري 1.598 ثم تأتي بعدها العبارة (مستوى المعامل غير مناسب) بمتوسط 3.16 وانحراف معياري 1.295 . وهو ما يشير إلى انخفاض جودة المرافق بالمدارس ويتطلب ذلك تطوير وترميم وصيانة هذه المرافق. يليها العبارة (ارتفاع الكثافة الطلابية في الفصول) بمتوسط 2.98 وانحراف معياري 1.451 وهو ما يؤثر على استيعاب الطلاب ويؤدي إلى ضعف قدرة المعلم على متابعة الطلاب . فمن أبرز تداعيات الكثافة الكبيرة للفصول هو عدم فهم الطلاب للدروس، وعدم التعاطي مع المدرسين، بسبب الأعداد الكبيرة، ومعاونة المدرسين بسبب التنوع الفكري للطلاب مع كثرة عددهم. يليها (وسائل الإيضاح غير كافية) بمتوسط 2.54 وانحراف معياري 1.098 ، وهو ما يتطلب ضرورة توفر هذه الوسائل وتطويرها بما يساعد على تنمية المستوى التعليمي للطلاب. يليها العبارة (عدم وجود ملاعب مناسبة) بمتوسط 2.26 وانحراف معياري 1.169 وهو ما يؤثر على الأنشطة الرياضية التي تمثل ضرورة في النمو الجسمي للطلاب، وأخيرا جاءت العبارة (المدرسة غير نظيفة) بمتوسط 2.16 وانحراف معياري 1.108. وهو ما يعكس تدني مستوى الاهتمام بالنظافة والملاعب بالمدارس.

جدول (4) المتوسطات والانحراف المعياري لمعايير المهارات والقدرات التي ينبغي توافرها في مدير المدرسة

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	ترتيب المتوسط
1	التخطيط لتحقيق أهداف المدرسة.	4.34	.788	74.753	2
2	اتخاذ القرار المناسب لإنجاز المهام الإدارية.	4.42	.645	95.106	1
3	التعامل مع التقنيات الحديثة لتطوير الإدارة المدرسية.	3.91	.620	100.667	4
4	تنسيق العمل بين جميع أطراف العملية	3.22	.703	78.644	5

					التعليمية.
3	56.674	.805	4.16	5	ربط البيئة بالمجتمع المحلي.
9	27.278	1.169	2.26	6	الابتكار والإبداع في مجال العمل المدرسي.
8	26.958	1.403	2.68	7	المبادأة لرفع مستوى الإدارة المدرسية.
6	30.808	1.428	3.11	8	العلاقات الإنسانية بين العاملين داخل المدرسة.
7	31.506	1.335	2.98	9	توزيع العمل، والعمل بروح الفريق.

فيما يتعلق باستجابات أفراد العينة الكلية والوزن النسبي والترتيب فيما يتعلق بالمهارات والقدرات التي ينبغي توافرها في مدير المدرسة. تشير البيانات الميدانية فيما يتعلق بالعبارة (اتخاذ القرار المناسب لإنجاز المهام الإدارية) إلى ارتفاع المتوسط ليصل 4.42 وانحراف معياري 645. تأتي عملية اتخاذ قرار عالي النوعية في مقدمة الاهتمامات لأي منظمة، وتعتمد أهمية هذه العملية على كيفية عمل المديرين خلال عملية اتخاذ القرار. ويمكن للمديرين من استخدام المشاركة للحصول على نوعية عالية من القرارات من خلال تحقيق تعاون المرؤوسين بالإضافة إلى التزامهم بهذه القرارات. يليها العبارة (التخطيط لتحقيق أهداف المدرسة) بمتوسط 4.34 وانحراف معياري 788. والتخطيط الاستراتيجي هو عملية إستراتيجية لأنه يتضمن التهيؤ لأفضل الطرق استجابة للظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة، بغض النظر عن معرفة أو عدم معرفة هذه الظروف مسبقاً، وأن تكون استراتيجياً يعني أن تكون أهداف المؤسسة واضحة وكذلك مصادرها، وأن تكون واعياً للبيئة الديناميكية. فالتخطيط الاستراتيجي يتضمن تحديداً متعمداً للأهداف (اختيار المستقبل المرغوب) وتطوير أسلوب لتحقيق هذه الأهداف. يليها العبارة (ربط البيئة بالمجتمع المحلي) بمتوسط 4.16 وانحراف معياري 805. وذلك من خلال الأنشطة المجتمعية، والتواصل مع مؤسسات وأفراد المجتمع. ثم العبارة (التعامل مع التقنيات الحديثة لتطوير الإدارة المدرسية) بمتوسط 3.91 وانحراف معياري 620. وهو ما يمثل مسابرة التطور في أساليب الإدارة الحديثة. يليها العبارة (تنسيق العمل بين جميع أطراف العملية التعليمية) بمتوسط 3.22 وانحراف معياري

703. وذلك أن التنسيق بين العاملين والمعلمين والطلاب ، إضافة إلى حل المشكلات والتوازن وخلق الثقافة التنظيمية يمثل أحد مهام الإدارة الحديثة. يليها العبارة (تتمية العلاقات الإنسانية بين العاملين داخل المدرسة) بمتوسط 3.11 بما يساعد على خلق جو من التعاون والعمل الجماعي بما يساعد على انتظام العملية التعليمية وتطورها. يليها العبارة (توزيع العمل، والعمل بروح الفريق) بمتوسط 2.98 لاشك أن العمل بروح الفريق أحد استراتيجيات الجودة الشاملة وأحد أساليب الإبداع .ثم يليها العبارة (المبادأة لرفع مستوى الإدارة المدرسية) بمتوسط 2.68 ،والعبارة (الابتكار والإبداع في مجال العمل المدرسي) بمتوسط 2.26. ويرتبط مناخ العلم والإبداع و التحسين المستمر بمرونة مديري المؤسسات وحرصهم على تطويرها وإطلاق العاملين أقصى طاقاتهم وإبداعاتهم لتحسين الأداء.

جدول (5) قيمة (ت) والمتوسطات والانحراف المعياري لمعايير جودة الإدارة المدرسية

م	معايير جودة الإدارة المدرسية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	ترتيب المتوسط
1	تتمية روح التعاون والعمل الجماعي بين الإدارة والمعلمين والعاملين بالمدرسة	2.84	1.532	26.221	4
2	الحرص على إقامة علاقات إنسانية مع جميع العاملين بالمدرسة	2.81	1.627	24.425	5
3	الاهتمام بتوفير بيئة العمل الآمنة والمطمئنة للطلاب والمعلمين	2.58	1.350	27.084	9
4	حرص الإدارة على توفير الجو النفسي الميسر لعملية التعلم	2.70	1.554	24.530	6
5	غرس احترام الوقت لدى جميع العاملين بالمدرسة	2.90	1.195	34.331	3
6	الالتزام بتنفيذ اللوائح والقوانين والنشرات الإدارية	2.94	1.579	26.287	1
7	تطبيق قواعد الثواب والعقاب بين العاملين بالمدرسة بعدالة وموضوعية	2.90	1.454	28.155	2
8	غرس روح التعاون بين المشرفين والعاملين لحفظ	2.60	1.037	35.373	8

				النظام المدرسي	
7	36.879	1.016	2.65	9	الاهتمام بتنظيم وتنسيق جهود العاملين بالمدرسة لتحقيق أهداف العملية التعليمية
10	44.062	.642	2.00	10	الاهتمام بتنمية الوعي لدى الطلاب والمعلمين بأهمية تطوير الأداء المدرسي

تعد الإدارة العنصر الأهم لإحداث التغيير والتطوير الشامل فهي تضع الخطط والاستراتيجيات، توفير الموارد والطاقات وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة وتقوم بدور حيوي في توجيه العاملين وتنسيقها، وتعتبر بمثابة المحرك لطاقات المؤسسة بما يحقق أهدافها (السلمي، 2001، ص 292).

ويتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي المناظر لكل عبارة من عبارات استجابات متطلبات نجاح الإدارة المدرسية، وذلك وفق الاستجابة علي مقياس خماسي (قوية جدا - قوية - متوسطة - ضعيفة - ضعيفة جدا)، وفيما يتعلق بالعبارة (الالتزام بتنفيذ اللوائح والقوانين والنشرات الإدارية) إلى ارتفاع المتوسط ليصل إلى 2.94 وانحراف معياري 1.579 وذلك أن الالتزام بالقوانين واللوائح والنشرات يؤدي إلى حسن انتظام العمل بما يساعد على تحقيق أهداف النظام التعليمي في إطار فلسفة المجتمع. يليها العبارة (تطبيق قواعد الثواب والعقاب بين العاملين بالمدرسة بعدالة وموضوعية) بمتوسط 2.90 وانحراف معياري 1.454 ولاشك أن العدالة والموضوعية تؤثر إيجابيا على انتظام العمل، وتحقيق التوافق الاجتماعي داخل المدرسة. وجاءت العبارة (غرس احترام الوقت لدى جميع العاملين بالمدرسة) أيضا بمتوسط 3.90 وانحراف معياري 1.195، وذلك أن احترام الوقت يمثل قيمة إيجابية تمثل الالتزام والانضباط، وعد ضياع الموارد والإمكانات. ثم يليها العبارة (تتمية روح التعاون والعمل الجماعي بين الإدارة والمعلمين والعاملين بالمدرسة) بمتوسط 2.84 وانحراف معياري 1.532. التعاون والعمل الجماعي يساعد على تحقيق أهداف المدرسة وعدم ضياع الجهود، والعمل بروح الفريق، وهو أحد الأبعاد الاجتماعية في تحقيق الجودة الشاملة. يليها العبارة (الحرص على إقامة علاقات إنسانية مع جميع العاملين بالمدرسة) بمتوسط 2.81 وانحراف معياري 1.627 وهو ما يمثل أحد صور التحفيز والارتباط الاجتماعي بين

العاملين. ثم يليها العبارة (حرص الإدارة على توفير الجو النفسي الميسر لعملية التعلم) بمتوسط 2.70 وانحراف معياري 1.554. وهو يمثل توفير مناخ الثقة داخل المدرسة. يليها العبارة (الاهتمام بتنظيم وتنسيق جهود العاملين بالمدرسة لتحقيق أهداف العملية التعليمية) بمتوسط 2.65 وانحراف معياري 1.016 حيث يمثل التنظيم والتنسيق أحد أساليب تحقيق أهداف المدرسة. ثم تأتي بعدها العبارة (غرس روح التعاون بين المشرفين والعاملين لحفظ النظام المدرسي) بمتوسط 2.60 وانحراف معياري 1.037 وذلك أن تحسين الجودة هو في الحقيقة عمل مستمر، ويتطلب ذلك إدارة جيدة لأداء العمل، ولم تعد الإدارة تنطوي على مجرد إصدار الأوامر للموظفين، بل تطورت لتدفع الموظفين والعمال للمشاركة في تحسين الجودة، والمشاركة جدياً، والتفكير الفعلي، باختيار أفضل الأساليب التي تؤدي إلى تحسين العمل، وتحقيق الجودة، يليها العبارة (الاهتمام بتوفير بيئة العمل الآمنة والمطمئنة للطلاب والمعلمين) بمتوسط 2.58 حيث تؤثر بيئة العمل على مستوى الأداء، سواء كانت هذه البيئة تتمثل في المكان وتجهيزاته وخدماته ، أو في القوانين واللوائح المنظمة أو أساليب العمل مع الإدارة أو بين العاملين وبعضهم، حيث يؤثر ذلك على مدى تقبل ورضا العاملين عن هذه البيئة التي قد تكون محفزة على تحسين وتطوير العمل. وأخيراً جاءت العبارة (الاهتمام بتنمية الوعي لدى الطلاب والمعلمين بأهمية تطوير الأداء المدرسي) بمتوسط 2.00. ويتمثل الوعي في المعرفة الحقيقية والاستيعاب التام لدى الطلاب والمعلمين للسمات والخصائص المميزة للمفاهيم والموضوعات المتعلقة بأهمية تطوير الأداء المدرسي.

جدول (6) قيمة (ت) والمتوسطات والانحراف المعياري لمعايير تتعلق بجودة أداء المعلم

م	معايير تتعلق بجودة أداء المعلم	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	ترتيب المتوسط
1	الاهتمام بمعاملة الطلاب معاملة إنسانية	3.60	.982	51.931	5
2	الانضباط الذاتي للمعلم في المؤسسة التعليمية	4.35	.707	87.000	3
3	تشجيع العمل الجماعي ، وروح الفريق بين التلاميذ	3.88	.997	54.956	4
4	الحرص على تنمية ثقافة الحوار لدى الطلاب	4.91	4.579	15.165	1

				في الأنشطة التعليمية المختلفة	
2	87.321	.722	4.46	استخدام الثواب والعقاب بعدالة وموضوعية مع طلابه في الموقف الصفّي	5
7	53.790	.924	3.52	الالتزام بجودة الأداء التعليمي في الموقف الصفّي	6
14	27.236	1.296	2.50	توفير المناخ التعليمي التعلّمي الملائم لتنشئة المواطنة الصالحة	7
16	25.300	1.389	2.48	الاهتمام برفع مستوى تحصيل الطلاب	8
12	28.423	1.485	2.98	التعاون مع إدارة المدرسة لحل مشكلات الطلاب	9
6	38.213	1.314	3.55	احترام المعلم لقيم واتجاهات طلابه	10
10	33.580	1.377	3.27	الالتزام بمعايير مهنة التعليم واحترام آدابها	11
9	32.630	1.452	3.35	تزويد الدارسين بالتقافات الحديثة للتعلّم لمتابعة تحصيلهم الدراسي	12
11	27.562	1.598	3.12	تشجيع التلاميذ على التعلّم الذاتي	13
8	39.969	1.208	3.42	الدقة في الأداء الصفّي والمدرسي	14
15	23.956	1.470	2.49	القدرة على ربط المادة العلمية بالواقع والبيئة المحيطة	15
13	36.895	1.020	2.66	التقويم المستمر للطلاب	16

يعد المعلم أحد الدعائم الأساسية وجوهر العملية التعليمية، ويتم اختيارهم في الدول المتقدمة من ذوي الكفاءة وأصحاب القدرات الشخصية القادرين علي أداء رسالة التعليم ، ويتم تأهيلهم علمياً و مهنيًا .

وتشير البيانات الميدانية فيما يتعلق بمعايير جودة أداء المعلم الى تعدد العبارات التي تشير إلى جودة أداء المعلم. حيث جاءت العبارة (الحرص على تنمية ثقافة الحوار لدى الطلاب في الأنشطة التعليمية المختلفة) بمتوسط 4.91 وانحراف معياري 4.579 يليها وهو ما يتوقف على أسلوب التدريس من خلال الحوار والتخلي عن أسلوب التلقين، وهو ما يتضح عن غالبية المعلمين في الوقت المعاصر. ثم العبارة (استخدام الثواب والعقاب بعدالة وموضوعية مع طلابه في الموقف الصفّي) بمتوسط 4.46 وانحراف

معياري 722. ولاشك أن العدالة تمثل قيمة اجتماعية تؤثر ممارستها إيجابياً على الطلاب. ثم يليها العبارة (الانضباط الذاتي للمعلم في المؤسسة التعليمية) بمتوسط 4.35 وانحراف معياري 707. وهو ما يؤدي إلى تنمية هذه القيمة لدى الطلاب، ويسهم في تنمية السلوك المنضبط لدى الطلاب، إضافة إلى عدم إهدار وقت الدرس، يليها العبارة (تشجيع العمل الجماعي، وروح الفريق بين التلاميذ) بمتوسط 3.88 وانحراف معياري 997. النمط الملائم لإدخال إدارة الجودة الشاملة والتميز المؤسسي وتطبيقها هو النمط الذي يعمل بروح الفريق والذي يعمل على توفير مناخ يؤمن بالعمل الجماعي المنسق ودعمه وكذلك هو النمط الذي يحرك ويحفز العاملين من أجل الإبداع والابتكار والتحسين المستمر (Santouridis, 2017, pp1122).

يليه العبارة (الاهتمام بمعاملة الطلاب معاملة إنسانية) بمتوسط 3.60 وانحراف معياري 982. وهو ما يعكس أهمية العلاقات الإيجابية بين المعلم والطلاب، ويؤثر ذلك على الصحة النفسية للطلاب ومستوى استيعابهم للمواد الدراسية، ثم يليها العبارة (احترام المعلم لقيم واتجاهات طلابه) بمتوسط 3.55 وانحراف معياري 1.314 ثم تأتي بعدها العبارة (الالتزام بجودة الأداء التعليمي في الموقف الصفّي) بمتوسط 3.52 وانحراف معياري 924. وهو ما يؤثر على مستوى الأداء ويساعد على تحقيق الجودة فيما يتعلق بأداء المعلم يليها العبارة (الدقة في الأداء الصفّي والمدرسي) بمتوسط 3.42 وانحراف معياري 1.208 وهو ما يعكس تميز أدوار المعلم في الفصل وأساليب تعامله مع الطلاب. ثم جاءت العبارة (تزويد الدارسين بالثقافات الحديثة للتعليم لمتابعة تحصيلهم الدراسي) بمتوسط 3.35 وانحراف معياري 1.452 وهو ما يتفق مع التطورات الحديثة وأساليب التعلم الحديثة. يليها العبارة (الالتزام بمعايير مهنة التعليم واحترام آدابها) بمتوسط 3.27 وانحراف معياري 1.377 وشك أن التزام المعلمين بآداب المهنة يعكس مدى التزام المعلمين واجتهادهم في تطوير الأداء بما يحقق تنمية المستوى التعليمي والثقافي للطلاب، ويحقق أهداف النظام التعليمي. ثم جاءت العبارة (تشجيع التلاميذ على التعلم الذاتي) بمتوسط 3.12 يليها العبارة (التعاون مع إدارة المدرسة لحل مشكلات الطلاب) بمتوسط 2.98 ثم تليها العبارة (التقويم المستمر للطلاب) بمتوسط 2.66 وهو ما يؤدي إلى الوقوف على مستوى الطلاب، ومواجهتها

مشكلة ضعف التحصيل لبعض الموضوعات . يليها العبارة (توفير المناخ التعليمي التعلّمي الملائم لتنشئة المواطنة الصالحة) بمتوسط 2.50 ثم تليها العبارة (القدرة على ربط المادة العلمية بالواقع والبيئة المحيطة) بمتوسط 2.66 ويساعد ربط المنهج والمحتوى الدراسي بالواقع المحيط أهمية حيث يؤدي إلى تنمية وعي الطلاب بالواقع المحيط وتنمية معرفتهم بكيفية تحقيق الاستفادة المزدوجة من المنهج والبيئة المحيطة. وأخيرا جاءت العبارة (الاهتمام برفع مستوى تحصيل الطلاب) بمتوسط 2.48. وتنعكس هذه الاستجابات أهمية دور المعلم في تطوير أدائه والالتزام بالقيم الإيجابية بما يساعد على تحقيق أحد معايير الجودة الشاملة للمؤسسات التعليمية.

جدول رقم (7) قيمة (ت) والمتوسطات والانحراف المعياري لمعايير جودة المناهج الدراسية

ترتيب المتوسط	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط	معايير جودة المناهج الدراسية	
8	36.532	1.187	3.06	المناهج متكاملة مع الوسائط الفعالة متعددة الفاعلية	1
5	72.087	.775	3.95	الاهتمام بمحتوياتها ووضوح غايتها وإمكانية تحقيقها وواقعيتها	2
4	117.390	.481	3.99	وجود تخطيط متقن يستند لمعايير الجودة	3
1	102.020	.613	4.42	انطلاق المنهج من فلسفة المجتمع ومحقق لأهدافه.	4
2	76.350	.813	4.39	ضمان التجريب الميداني للمنهج قبل الشروع في تعميمه.	5
3	57.726	1.018	4.16	تدريب للمعلمين على المناهج المطورة.	6
6	39.631	1.199	3.36	التطور المستمر	7
7	36.667	1.213	3.14	مراعاة احتياجات سوق العمل	8

وفيما يتعلق بمعايير جودة المناهج الدراسية تشير البيانات الميدانية الى تعدد المؤشرات التي تقيس مد ملائمة المناهج الدراسية لمتطلبات الجودة الشاملة .وجاءت العبارة (انطلاق المنهج من فلسفة المجتمع ومحقق لأهدافه) بمتوسط 4.42 وانحراف معياري 613. كما أن إدارة الجودة الشاملة هي مجموعة من الآراء والأفكار لتحسين

نوعية المنتجات أو الخدمات، التي تسمى على نطاق واسع وهي "فلسفة الإدارة"، لتحقيق أهدافها الرئيسية . يليها العبارة (ضمان التجريب الميداني للمنهج قبل الشروع في تعميمه) بمتوسط 4.39 وانحراف معياري 0.813. ثم يليها العبارة (تدريب للمعلمين على المناهج المطورة) بمتوسط 4.16 وانحراف معياري 1.018 . ولكي تتمكن المنظمة من تطبيق إدارة الجودة الشاملة بنجاح فإنه لا بد من التدريب المستمر والمكثف لجميع أفراد المؤسسة لإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، ويكون ذلك من خلال برامج تدريبية مؤهلة قادرة على إيصال المعلومات والمهارات بصورة إيجابية. يليها العبارة (وجود تخطيط متقن يستند لمعايير الجودة) بمتوسط 3.99. ويعد التخطيط الاستراتيجي أداة إدارية تستخدمها المؤسسة من أجل القيام بعملها بصورة أفضل وذلك من خلال تركيز طاقاتها والتأكد من أن جميع العاملين فيها يسرون في اتجاه نفس الأهداف، إضافة إلى تقويم وتعديل اتجاه المؤسسة استجابة للتغيرات المجتمعية. ثم يليها العبارة (الاهتمام بمحتوياتها ووضوح غايتها وإمكانية تحقيقها وواقعيتها) بمتوسط 3.95 ثم جاءت العبارة (التطور المستمر) بمتوسط 3.36 وهو التزام الإدارة العليا في المؤسسة واقتناعها بحتمية التطور والتحسين المستمر وضرورتهما. يليها العبارة (مراعاة احتياجات سوق العمل) بمتوسط 3.14 وأخيرا جاءت العبارة (المناهج متكاملة مع الوسائط الفعالة متعددة الفاعلية) بمتوسط 3.06.

تاسعاً: النتائج العامة للدراسة:

بعد عرض نتائج الدراسة الميدانية تحاول الباحثة عرض أهم النتائج من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة ، ومناقشة مدى اتفاقها أو اختلافها مع الدراسات السابقة. فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول وهو: ما مدى جودة البنية التحتية لمؤسسات التعليم في ليبيا؟

أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن البنية التحتية لمؤسسات التعليم في ليبيا تواجه بعض المشكلات في البناء والمقاعد ، والمعامل، والحدائق، ودورات المياه . وهو ما يشير إلى انخفاض مستوى الجودة فيما يتعلق بالبنية التحتية . إضافة إلى وسائل الإيضاح حيث تعد الوسائل التعليمية من جزء من طرائق التدريس والأجهزة المناسبة فهي وسيلة اتصال تساعد في عمليات التعليم والتعلم.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني: ما المهارات والقدرات التي ينبغي توافرها في مدير المدرسة؟

أكدت نتائج الدراسة على أن مستوى المهارات والقدرات لدى مديري المدارس مرتفع، وتشير البيانات الميدانية إلى تعدد معايير الجودة المتعلقة بمدير المدرسة وتمثل في؛ اتخاذ القرار المناسب لإنجاز المهام الإدارية، التخطيط لتحقيق أهداف المدرسة، ربط البيئة بالمجتمع المحلي، التعامل مع التقنيات الحديثة لتطوير الإدارة المدرسية لتنسيق العمل بين جميع أطراف العملية التعليمية، تنمية العلاقات الإنسانية بين العاملين داخل المدرسة، توزيع العمل، والعمل بروح الفريق. وخلصت نتائج دراسة حمودة (2008) إلى أن درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كل المجالات مرتفعة.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث وهو: ما مدى جودة الإدارة المدرسية؟

أكدت نتائج الدراسة على انخفاض مستوى جودة الإدارة المدرسية، وتشير البيانات الميدانية إلى تعدد مؤشرات الجودة وتمثل في؛ الالتزام بتنفيذ اللوائح والقوانين والنشرات الإدارية، تطبيق قواعد الثواب والعقاب بين العاملين بالمدرسة بعدالة وموضوعية، غرس احترام الوقت لدى جميع العاملين بالمدرسة، تنمية روح التعاون والعمل الجماعي بين الإدارة والمعلمين والعاملين بالمدرسة، الحرص على إقامة علاقات إنسانية مع جميع العاملين بالمدرسة، حرص الإدارة على توفير الجو النفسي الميسر لعملية التعلم، الاهتمام بتنظيم وتنسيق جهود العاملين بالمدرسة لتحقيق أهداف العملية التعليمية، غرس روح التعاون بين المشرفين والعاملين لحفظ النظام المدرسي.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الرابع وهو: ما معايير جودة أداء المعلم؟

أكدت نتائج الدراسة على ارتفاع مستوى جودة أداء المعلم وتمثلت في؛ الاهتمام بمعاملة الطلاب معاملة إنسانية، الانضباط الذاتي للمعلم في المؤسسة التعليمية، تشجيع العمل الجماعي، وروح الفريق بين التلاميذ، الحرص على تنمية ثقافة الحوار لدى الطلاب في الأنشطة التعليمية المختلفة، استخدام الثواب والعقاب بعدالة وموضوعية مع طلابه في الموقف الصفّي، الالتزام بجودة الأداء التعليمي في الموقف الصفّي، توفير المناخ التعليمي الملائم لتنشئة المواطنة الصالحة، الاهتمام برفع مستوى تحصيل الطلاب، التعاون مع إدارة المدرسة لحل مشكلات الطلاب.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الخامس وهو: ما مدى جودة المناهج الدراسية؟ أكدت نتائج الدراسة على أن مستوى جودة أداء المناهج الدراسية فوق المتوسط حيث تراوح بين متوسط 3.06 و4.42، وهو ما يعكس اهتمام وزارة التعليم بتطوير المناهج الدراسية ومدى انطلاق المنهج من فلسفة المجتمع ومحقق لأهدافه، وتطوره. وتمثلت مؤشرات المناهج في؛ المناهج متكاملة مع الوسائط الفعالة متعددة الفاعلية، الاهتمام بمحتوياتها ووضوح غايتها وإمكانية تحقيقها وواقعيتها، وجود تخطيط متقن يستند لمعايير الجودة، ضمان التجريب الميداني للمنهج قبل الشروع في تعميمه، تدريب للمعلمين على المناهج المطورة، التطور المستمر للمناهج بما يتفق والتطور العلمي، مراعاة المناهج لاحتياجات سوق العمل.

عاشراً: نحو تصور لتطوير التعليم الليبي في ضوء معايير الجودة الشاملة:

فيما بأساليب تطوير وتحسين العملية التعليمية في ضوء إدارة الجودة الشاملة

؟ حاولت الباحثة وضع تصور لتطوير وتحسين المؤسسات التعليمية وهو:

6- تطوير المناهج الدراسية المختلفة بصورة مستمرة وربطها باحتياجات المجتمع ومتطلبات العصر واستحقاقاته التنافسية، وتعزيز التعليم المستمر وضمان حرية تداول المعلومات وفقاً لمعايير الجودة

7- وضع خطة إستراتيجية لتطوير منظومة التعليم وإصلاح بنيته التحتية وتطوير المعامل والمرقات والوسائل التعليمية. بما يتناسب واستخدام التكنولوجيا الحديثة

8- العمل على نشر ثقافة الجودة الشاملة بين جميع العاملين في قطاع التعليم.

9- تبني إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في إدارة التعليم لأن تبني هذا المفهوم يمثل تحولاً جذرياً في إدارة هذه القطاعات من الاتجاه التقليدي إلى الاتجاهات الحديثة .

10- تنمية الكفاءات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي .

11- التغيير والتحسين في المناهج بما يلائم ومبدأ الجودة بالتعليم في عصر تسوده الحاسبات

12- إختيار الصفوة من الوطنيين ذوى الكفاءة العلمية والتربوية لقيادة العملية

التعليمية ، للإشراف والمساهمة في تنفيذ البرامج والخطط التعليمية

- 13- تطوير القدرات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بشكل فعال ودوري ومستمر وتوظيفها وفق التطورات المتوقع حدوثها في المستقبل
- 14- تطوير تقنيات التعليم وتوطينها، بإستخدام تقنيات حديثة ووسائل تعليمية متطورة ومناهج تعليمية معاصرة وإتباع آلية مناسبة لرصد وتتبع التطورات العلمية لايتكار أنماط جديدة من التعليم والتعلم
- المراجع:**

- [1]. أحمد إبراهيم أحمد : الجودة الشاملة فى الإدارة التعليمية والمدرسية، الإسكندرية، دار الوفاء، 2003.
- [2]. أحمد الخطيب، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الثانية، دار الكتب الحديثة، عمان، 2006 .
- [3]. حامد محمد على الشمراني : معايير مقترحة للجودة التعليمية في ضوء معايير الجودة، رسالة الدكتوراه . جامعة أم القرى - السعودية 2008 م .
- [4]. صالح عليما، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، عمان: دار الشروق، 2004م.
- [5]. صباح سليم حمودة: درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية الخاصة في العاصمة عمان من وجهة نظر المديرين ،ماجستير، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2008 م .
- [6]. فلوح، أحمد؛ عبيدي، أسماء. الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية: مؤسسات التعليم الثانوي نموذجاً ، دراسات نفسية و تربوية. مج. 12، ع. 1 (شباط 2019)
- [7]. لطيفة لمطوش، تطوير المناهج الدراسية وأهميته في جودة التعليم، مجلة آفاق علمية، الجزائر، 2018، ع17.
- [8]. محمد أحمد الصاعدي، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية في ظل العولمة، مجلة كلية التربية، جامعة اسيوط، 2018، مج34، ع11.

- [9]. محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و المكتبات و مراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان.
- [10]. محمود أحمد محمود، و آخرون، معايير و نظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، ورقة عمل مقدمة إلى مشروع الطرق العلمية إلى التعليم العالي، جامعة أسيوط، 2009.
- [11]. ناهد بنت عبد الله عبد الوهاب الموسي، مؤشرات جودة التعليم العام في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مجلة مستقبل التربية العربية، 2018، مج 25، ع 114.
- [12]. نعمان الموسوي، تطوير أداة لقياس الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المجلة التربوية، عدد 67، يونية 2003م.
- [13]. نعمة عبد الرؤوف منصور ، تصور مقترح مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بمحافظة غزة . المدينة المنورة . الجامعة الإسلامية، 2005.
- [14]. Michael Barber, "The role of University Departments of Education in Improving Educational standards", In John Furlong & Richard Smith , The role of higher Education in initial teacher Training , Kogan page, London, 1996.
- [15]. Neyestani, Behnam, "Principles and Contributions of Total Quality Mangement (TQM) Gurus on Business Quality Improvement." De La Salle University, Manila, Philippines, phd, 2017
- [16]. Santouridis, Ilias, and Androniki Veraki. "Customer relationship management and customer satisfaction the mediating role of relationship quality Total Quality Management Business Excellence, International Journal of Science and Management, Vol 28, No 1, 2017.

دور القائد الإستراتيجي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية بالمنظمات العامة بليبيا

دراسة ميدانية على محطة الزاوية لتحلية مياه البحر بمدينة الزاوية

سهام إبراهيم البخنوق

محاضر/ المعهد العالي للعلوم والتقنية الزاوية

sehaming@yahoo.com

مستخلص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور القائد الإستراتيجي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمحطة الزاوية لتحلية مياه البحر بليبيا، وتم تحديد مشكلة الدراسة في المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرة المدير الإستراتيجي في ممارسة مهام الإدارة الإستراتيجية بصورة علمية سليمة، وذلك نتيجة المشاكل والعقبات التي تفرضها البيئة المحيطة الداخلية والخارجية، مما أثر على أدائه الإستراتيجي، والذي انعكس سلباً على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمحطة. وتتبنى أهمية هذه الدراسة في إثراء البحث العلمي من خلال الإضافة التي تقدمها إلى الجهود السابقة في مجال القيادة الإستراتيجية، ومدى استفادة إدارات المنظمات العامة في معرفة أسباب انخفاض الأداء والحد منها وطرق معالجتها، وذلك من خلال التأكيد على أهمية الدور الذي يقوم به القائد الإستراتيجي، وتوضيح العلاقة بين مستوى أدائه وعملية تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ومعرفة مدى توافر أهم المتطلبات اللازمة لممارسة مهامه وبالمفهوم العلمي السليم. واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على التحليل الوصفي والكمي في دراسة الظاهرة، وذلك باستخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات والتي تم توزيعها على مجتمع البحث، وبعد إخضاع البيانات المتحصل عليها للتحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات التي تمت صياغتها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة.

ABSTRACT

This study discusses the role of the Strategic Leader in achieving the strategic objectives of Desalination Plant in Zawia/ Libya. The problem of the study was identified in the problems and difficulties that limit the ability of the Strategic Leader in the exercise of strategic management duties in a sound scientific manner due to the problems and obstacles imposed by the internal and external surrounding environment, which negatively affected on the strategic performance of Strategic Leader and adversely reflected on the achievement of the strategic objectives of the Plant.

The importance of this study is that it hopes to enrich the scientific research by adding to the previous efforts in the field of strategic leadership, and to clarify the extent to which the departments of public organizations benefit from knowing the causes of performance decline and by addressing the importance of the role played by the strategic leader, as well as by clarifying the relationship between the level of performance and the process of achieving the strategic objectives, and knowing the availability of the most important requirements for the exercise of his/her tasks in a sound scientific concept.

In this study, the researcher relied on the descriptive and quantitative analysis in the study of the phenomenon, using a questionnaire form as the main data collection tool which was distributed among the research community. After having subjected the obtained data to statistical analysis for testing the given hypotheses, a number of important results were reached.

1-1: المقدمة:

تحرص جميع منظمات الأعمال على تحسين، أدائها للوصول إلى الأداء المتفوق، حيث أن واقع المنظمات يشير إلى أن مستوي نجاح المنظمات في تحقيق ذلك يتفاوت بحسب كفاءتها في إدارة استراتيجياتها المختلفة، ومن هنا تقوم بوضع كافة الضمانات

اللازمة لتحقيق أهدافها من خلال اعتمادها على مبدأ أو أسلوب التفكير الاستراتيجي، لأنه يُعدّ الأسلوب الأمثل الذي من خلاله يقوم المسؤولون بتوجيه المنظمة بدأً بالانتقال من العمليات التكتيكية ومواجهة الأزمات وصولاً إلى رؤيا مختلفة للعوامل الديناميكية، والخارجية القادرة على تحقيق التغيير المطلوب في البيئة المحيطة بها. وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف، والتعرف على الفرص والتهديدات، وكيفية التصرف حيالها، واختيار الاستراتيجيات المناسبة لها، وذلك برصد التغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة سواء الداخلية أو الخارجية، ولهذا يجب على الإدارة العليا أن تعتمد على مدير يدعم التحديث والابتكار، ويقوم بتقديم أفكار جديدة يصعب على المنافسين ابتكارها واستغلالها (الصيرفي، 2009).

1-2: مشكلة الدراسة:

تهتم معظم منظمات الأعمال بتحسين مستوي الأداء التنظيمي وبصورة مستمرة للوصول إلى أهدافها من خلال تقديم خدمات أفضل لعملائها، ومن هذا المنطلق أنشأت محطة تحلية مياه البحر بمدينة الزاوية من أجل توفير المياه الصالحة للشرب لجميع المواطنين بالمنطقة الغربية عامة ومدينة الزاوية خاصة، وبالرغم من أن هدفها إستراتيجي إلا أنها تعاني من بعض المشاكل، وتواجه العديد من الصعوبات المتمثلة في وجود قصور في قدرة المدير الإستراتيجي على ممارسة مهام الإدارة الإستراتيجية بصورة علمية سليمة بسبب كثرة المشاكل، والعقبات التي فرضتها البيئة المحيطة مما أثر على أدائها، وهدفها الاستراتيجي.

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: "ما هو دور القائد الإستراتيجي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمحطة الزاوية لتحلية مياه البحر؟"

1-3: فرضيات الدراسة:

تتطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتطلبات اللازمة لممارسة مهام القائد الإستراتيجي بالمفهوم العلمي والواجب توافرها، والمتطلبات المتوفرة بمحطة تحلية مياه البحر قيد الدراسة.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الخصائص والصفات المطلوب توافرها في القائد الإستراتيجي بالمفهوم العلمي، والخصائص والصفات الفعلية للقائد الاستراتيجي بمحطة التحلية قيد الدراسة.

ج- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص الأهداف الإستراتيجية بالمفهوم العلمي وخصائص الأهداف الإستراتيجية بمحطة التحلية قيد الدراسة.

4-1: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

أ- التعرف على أنماط القيادة بمحطة الزاوية لتحلية مياه البحر، وتحديد المشاكل والصعوبات التي تواجهه.

ج- محاولة الوقوف على أسباب قصور المحطة قيد الدراسة في تطبيق المفهوم العلمي للقياد الإستراتيجية والاستفادة من نتائجها، وما الآثار المترتبة علي ذلك فيما يتعلق بالخدمات المقدمة من محطة الزاوية لتحليه مياه البحر بليبيا.

د- إثارة اهتمام القادة الإستراتيجيين بالمحطة قيد الدراسة إلى أهمية القائد الاستراتيجي ودوره في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لها.

5-1 : أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية وجود ودور القائد الاستراتيجي في تحقيق النتائج الايجابية المترتبة أثر الاستخدام السليم لمفهوم القيادة الإستراتيجية في محطة تحلية المياه محل الدراسة، والذي تعتبر أحد الركائز الأساسية للمحافظة علي موارد المجتمع الطبيعية وحسن استخدامها.

كما تأتي أهمية الدراسة في تعميم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها، والتي لها علاقة بأداء محطة التحلية بما يساهم في الرفع من مستوى تقديم خدماتها على مستوى المنطقة الغربية بليبيا.

2-1: مفهوم القائد الاستراتيجي:-

سعى العديد من الباحثين في الفكر الإداري إلى إيجاد مفهوم محدد للقائد الاستراتيجي من خلال دراساتهم، وأبحاثهم المختلفة، فقد عرفوه بأنه " المدير المسئول عن وظائف، ومهام الإدارة الإستراتيجية في نطاق الوحدة التنظيمية التي يرأسها، وبالتنسيق والتعاون مع المستويات التنظيمية الأعلى والأدنى منها" (المرسى، 2003)، وأنه " ذلك الشخص الذي يتصف بكثير من الخصائص التي حددتها الكثير من الدراسات، والأبحاث التي أُجريت في أماكن مختلفة من العالم، وفي أوقات مختلفة " (غنية، 2007).

2-2: خصائص القائد الاستراتيجي الناجح:-

توجد العديد من الخصائص الأساسية التي يتميز بها القائد الإستراتيجي الناجح عن غيره من القادة نذكر منها(العامري، 2012):-

أ- القدرة علي فهم مغزى الأحداث دون التأثر بظواهر الأمور، والتغيير في الاتجاهات.

ب- القدرة على اتخاذ القرارات بالسرعة الممكنة دون أن يمنعه الخطر المتوقع من التراجع.

كما يمكن أن يتم تحديد أهم خصائص المدير الاستراتيجي الناجح عن غيره من المدراء عن طريق معرفة:

- طبيعة الرؤية التي كانت لديه في بداية كل مرحلة من مراحل الإدارة الإستراتيجية.
- الطريقة التي يكيف بها أفكاره المميزة لتلائم الظروف المتغيرة لطبيعة المنظمة والبيئة المحيطة بها.

▪ الحد الذي عنده وتحت أي ظروف يُحول هذه الأفكار إلي أفعال، أو يقود الآخرين للقيام بذلك.

2-3: مصادر القيادة:-

حتى يتمكن القائد الإستراتيجي من القيام بمهامه في التأثير على مرؤوسيه يجب أن يتمتع بقوة، أو سلطه تميزه عن غيره، ويمكن تصنيف مصادر القوة، أو السلطة على النحو الآتي (الأغا، 2013):-

1- قوة القيادة: مصدرها الخوف، وهي متصلة بتوقعات الفرد من قصوره من تأدية، واجباته، أو عدم إطاعته لرئيسه يترتب عليه نوع من العقاب.

2- قوة المكافأة: مصدرها توقعات الفرد بأن القيام بالواجب المطلوب، وإطاعته لرئيسه يعود عليه بمكافأة مادية، أو معنوية.

3- القوة الشرعية: ومصدر هذه القوة هو المركز الرسمي يحتله الفرد، ويتناسب من أعلي، وأسفل.

4- القوة الفنية: ومصدرها الخبرة، أو المهارات المعرفية التي يمتلكها الفرد.

5- قوة الإعجاب: ومصدر هذه القوة هو إعجاب المرؤوسين، أو الرؤساء لبعض الصفات الشخصية، والتي تربطهم، وتشدهم نتيجة للتوفر نوع من السحر، والجادبية في الشخصية .

2-4: الأدوار الرئيسية التي يقوم بها القائد الاستراتيجي:-

للقيادة أدواراً أساسية يجب أن يقوم بها القادة الإستراتيجيين تتمثل في الآتي (رحيمة، 2012):-

- أ- التعرف على مجريات الأحداث ومراقبة عملية التنفيذ عن كتب فضلاً عن تشخيص المعوقات التي تحول دون عملية الفاعلية الإستراتيجية من خلال تطوير شبكة معلومات إستراتيجية.
- ب- إرساء دعائم ثقافة تنظيمية تحفز الأفراد في المنظمة على تنفيذ الإستراتيجية، وفق أعلى المستويات المقبولة للتنفيذ (التغيير الثقافي).
- ج- العمل على بقاء المنظمة في حالة استجابة للظروف المتغيرة من خلال التشخيص المبكر للفرص الجديدة، وتوليد الأفكار أي الوصول إلى النجاح الإستراتيجي.
- د- ترسيخ الممارسات الأخلاقية ف منظماتهم، أن يجعلوا من أنفسهم نموذجاً يقتدي به الآخريين، قادر على اتخاذ القرارات ذات الأبعاد الأخلاقية.
- 2-5: التحديات التي تواجه القائد الإستراتيجي:-

- تواجه القائد الاستراتيجي العديد من المشاكل والتحديات التي تحد من قدرته على النجاح نذكر منها (الشرقاوي، 1981):-
- 1- ضعف الخبرة والخلفية المعرفية والعملية لدى القائد، وعدم وجود انسجام بين أعضائه.
- 2- ضعف القدرات التخطيطية وفشل الخطط الموضوعة، وعدم قدرته علي تحقيق الأهداف.
- 1- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، واتساع دائرة التهديدات في ظل الفرص.
- 2- وجود فساد وتلاعب في ظل ضعف النظام الرقاب المعتمد ف المنظمة أو في الدولة التي تعمل فيها.
- 3- عدم توفر الاستقرار السياسي، حيث يؤثر ذلك في العمل والضبط في كافة المجالات.

4- عدم توفر البيانات الكافية للعمل، وضعف القدرات على إعداد التقارير الدورية التي تسلط الضوء على ظروف العمل سواء التقارير الأسبوعية أم الشهرية أم السنوية.
5- استخدام مبادئ الإدارة التقليدية، وعدم الوعي بأهمية المفاهيم العصرية فيها.

3-1 : بيئة ومجتمع وعينة الدراسة:

وتتمثل بيئة الدراسة في محطة تحلية المياه بمدينة الزاوية، كما يتمثل مجتمع الدراسة في مديري المكاتب والإدارات ورؤساء الأقسام والوحدات الإستراتيجية بالمحطة، وتمثل عينة الدراسة في عينة قصدية، أو حكمية لكل المديرين العاملين بالإدارة العليا بها لكونهم يمثلون صناعات الإستراتيجيات المختلفة الرئيسة والفرعية والمسؤولين على تنفيذها وتقويمها.

3-2 : حدود الدراسة: مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

وتتمثل حدود الدراسة في الآتي:-
Human and Community Studies Journal

أ- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على موضوع القائد الإستراتيجي، ودوره في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.

ب- الحدود المكانية: وتمثل في محطة الزاوية لتحلية مياه البحر داخل مدينة الزاوية بليبيا.

ج- الحدود الزمنية: وتقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التي تم فيها توزيع استمارات الاستبيان سنة 2018 م.

3-3 : منهجية الدراسة:

حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال:-

أ- الدراسة النظرية: وذلك بالاطلاع على الكتب، والمراجع، والمجالات، والبحوث، والورقات العلمية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.

ب- الدراسة الميدانية: من خلال جمع البيانات والمعلومات اللازمة من مجتمع الدراسة، وبالاعتماد على استمارة الاستبيان التي صُممت من أجل التحقق من صحة الفرضيات.

3- 4: قياس المتغيرات:

تم بناء مؤشرات مقياس الدراسة، باعتماد تصميم الاستبيان لجمع البيانات الضرورية لمعالجة مشكلة الدراسة، وبعد مناقشة محتويات الاستبيان مع ثلاثة من المحكمين المختصين من أجل التأكد من أن القياس المستخدم يقيس بالفعل ما ينبغي أن يُقاس، ومن أجل التحقق من ثبات وصدق الأداة المستخدمة في الدراسة تم استخدام اختبار (ألفا كرنباخ) من أجل الوصول إلى معامل الثبات الكلي للاستبيان، وتم اعتماد أسلوب ليكارت الخماسي لقياس تباين آراء المبحوثين، وإجاباتهم.

3- 5: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

للإجابة على أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية بعد إدخال حزمة البيانات للحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss).

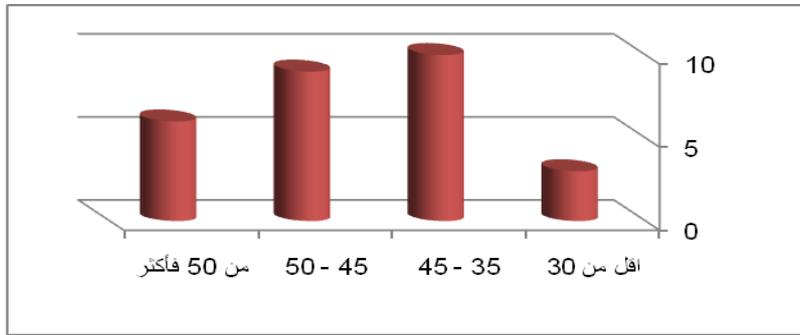
3- 6: نتائج تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:-

3- 6 - 1: توزيع مفردات العينة حسب العمر:

الجدول رقم (1) يبين التوزيع التكراري، والنسبي المئوي لمفردات العينة بحسب العمر، والشكل رقم (1) يمثل التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة:

جدول رقم (1) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة بحسب العمر

النسبة %	التكرار	العمر
10.7	3	اقل من 30
35.7	10	45 - 35
32.1	9	50 - 45
21.4	6	من 50 فأكثر
%100	28	المجموع



الشكل (1) التمثيل البياني للتوزيع النسبي لمفردات العينة بحسب العمر .

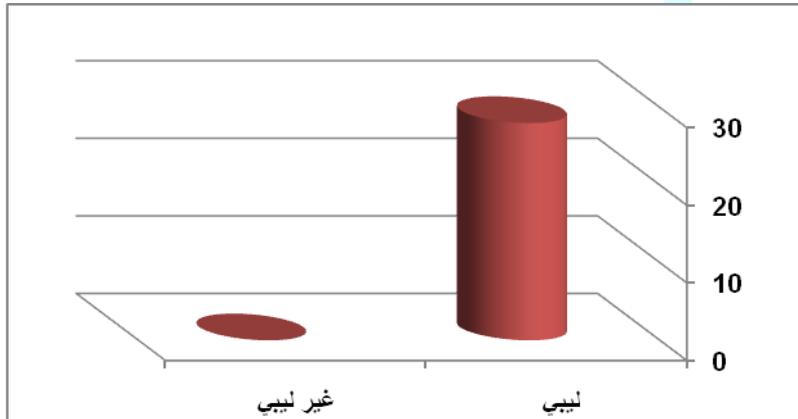
من خلال الجدول رقم (1) ، والشكل رقم (1) نلاحظ أن معظم مفردات العينة تتراوح أعمارهم من 35 إلى أقل من 45 سنة، ويمثل نسبة 35.7 % من جميع مفردات العينة، ثم يليه من تتراوح أعمارهم من 45 سنة إلى أقل من 50 سنة، ويمثل نسبة 32.1 % من جميع مفردات العينة، ثم يليه مما أعمارهم من 50 سنة، ويمثل نسبة 21.4 % من جميع مفردات العينة، وأخيراً من تتراوح أعمارهم اقل من 30 سنة، ويمثل نسبة 10.7 % من جميع مفردات العينة، الأمر الذي يدل على أن إدارة محطة التحلية تتبنى كوادر شابة من مختلف الأعمار قادرة على العمل والإبداع وتقديم الأفضل لها.

3- 6 - 2: توزيع مفردات العينة بحسب الجنسية:

الجدول رقم (2) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة بحسب الجنسية، والشكل رقم (2) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي لهذه الحالة:

الجدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة بحسب الجنسية

النسبة %	التكرار	الجنسية
100	28	ليبي
0	0	غير ليبي
%100	28	المجموع



شكل رقم (2) التمثيل البياني للتوزيع النسبي لمفردات العينة بحسب الجنسية

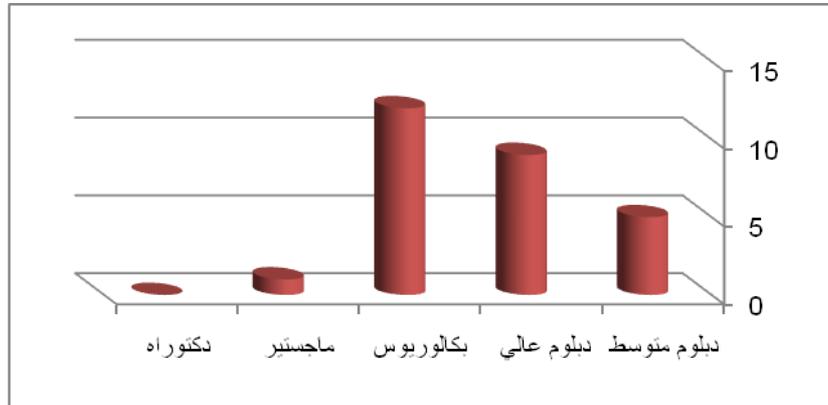
من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) نلاحظ أن جميع مفردات العينة من الليبيين، ويمثل نسبة 100% وهذا يدل على إن إدارة المحطة تمتلك كوادرات محلية، تعتمد عليها في الإدارة والتشغيل والصيانة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى الثقة في القوى العاملة الليبية ومن جهة أخرى انخفاض التكاليف.

3- 6 - 3: توزيع مفردات العينة بحسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة بحسب المستوى التعليمي والشكل رقم (3) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة:

الجدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة بحسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
17.8	5	دبلوم متوسط
32.1	9	دبلوم عالي
42.8	12	بكالوريوس
3.5	1	ماجستير
0	0	دكتوراه
%100	28	المجموع



شكل رقم (3) التمثيل البياني للتوزيع النسبي لمفردات العينة بحسب المستوى التعليمي

من خلال الجدول رقم (3)، والشكل رقم (3) نلاحظ أن معظم مفردات العينة من الحاصلين علي بكالوريوس، ويمثل نسبة 42.8% من جميع مفردات العينة، ثم يليه من الحاصلين على الدبلوم العالي، ويمثل نسبة 32.1% من جميع مفردات العينة، ثم يليه من الحاصلين على دبلوم المتوسط، ويمثل نسبة 17.8% من جميع مفردات العينة، وأخيراً الحاصلين على الدكتوراه، ويمثل نسبة 0% من جميع مفردات العينة، أي أن أغلبية عينة البحث متحصّلين على مؤهلات علمية عالية تمكنهم من ممارسة أعمالهم بكفاءة وفعالية.

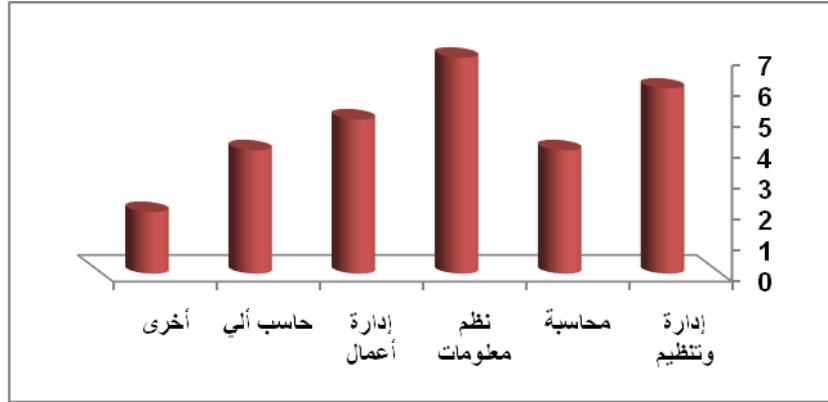
3- 6 - 4: توزيع مفردات العينة بحسب التخصص:

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب متغيرات التخصص والشكل رقم (4) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة:

مجلة دراسات الإنسان والمجتمع

جدول رقم (4) التوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة بحسب التخصص

النسبة %	التكرار	التخصص
21.4	6	إدارة وتنظيم
14.2	4	محاسبة
25	7	نظم معلومات
17.8	5	إدارة أعمال
14.2	4	حاسب آلي
7.1	2	أخرى
100%	28	المجموع



الشكل رقم (4) التمثيل البياني للتوزيع النسبي لمفردات العينة حسب التخصص

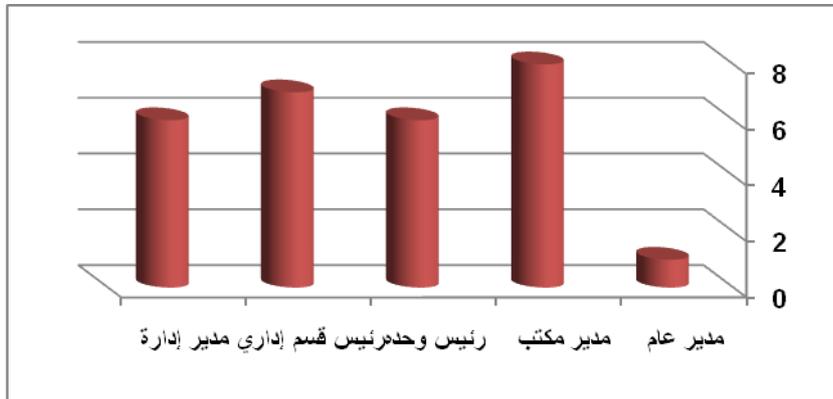
من خلال الجدول رقم(4)، والشكل رقم(4) نلاحظ أن معظم مفردات العينة الحاصلين على تخصص على نظم معلومات، ويمثل نسبة 25% من جميع مفردات العينة، ثم يليه من الحاصلين على إدارة وتنظيم، ويمثل نسبة 21.4% من جميع مفردات العينة، ثم يليه من الحاصلين إدارة أعمال 17.8% من جميع مفردات العينة، ثم يليه من الحاصلين على حاسب آلي 14.2% من جميع مفردات العينة، ثم يليه الحاصلين على محاسبة 14.2% من جميع مفردات العينة، ثم يليه الحاصلين على تخصصات أخرى 7.1% أي أن أغلبية عينة لديهم تخصصات علمية متنوعة تمكنهم من قيادة المحطة بأسلوب الإدارة الإستراتيجية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية بنجاح.

3- 6 - 5: توزيع مفردات العينة بحسب الوظيفة :

الجدول رقم(5) يبين التوزيع التكرار والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب متغيرات الوظيفة في العمل والشكل رقم(5) يمثل التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة:

الجدول رقم (5) التوزيع النسبي للمفردات العينة بحسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	التكرار المئوي %
مدير عام	1	3.5
مدير مكتب	8	28.5
رئيس وحدة	6	21.4
رئيس قسم إداري	7	25
مدير إدارة	6	21.4
المجموع	28	%100



الشكل رقم (5) التمثيل البياني للتوزيع النسبي لمفردات العينة بحسب الوظيفة

من خلال الجدول رقم (5)، والشكل رقم (5) نلاحظ أن معظم مفردات العينة وظيفتهم رئيس وحدة ويمثل نسبة 54.0% من جميع مفردات العينة، ثم يليه من وظيفتهم مدير مكتب، ويمثل نسبة 28.5% من جميع مفردات العينة، ثم يليه من وظيفتهم رئيس قسم إداري، ويمثل نسبة 25% من جميع مفردات العينة، ثم يليه من وظيفتهم مدير إدارة، ورئيس وحدة، ويمثلون كلاهما نسبة 21.4% من جميع مفردات العينة، وأخيراً ممن وظيفتهم مدير عام ويمثل نسبة 3.5% من جميع مفردات العينة، وهذا يوضح أهمية

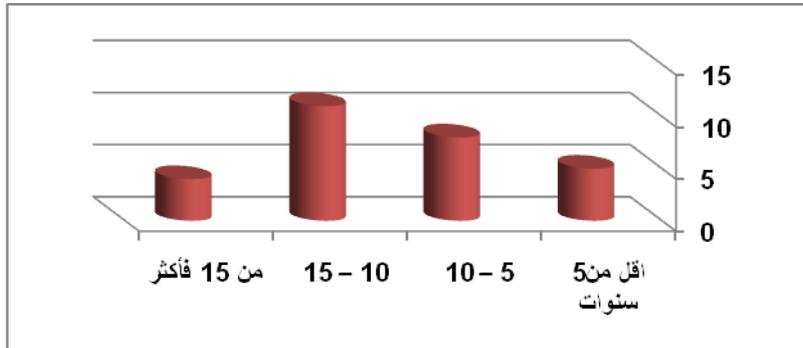
هذه المستويات في الحصول على المعلومات والبيانات التي تخدم أهداف الدراسة، ومدى اتسامها بالواقعية والموضوعية .

3- 6 - 6: توزيع مفردات العينة بحسب سنوات الخبرة في العمل:

الجدول رقم(6) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة في العمل والشكل رقم(6) يبين التمثيل البياني للتوزيع النسبي المئوي لهذه الحالة:

الجدول رقم(6) التوزيع النسبي المئوي لمفردات العينة بحسب سنوات الخبرة في العمل

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
17.8	5	اقل من 5 سنوات
28.5	8	10 - 5
39.2	11	15 - 10
14.2	4	من 15 فأكثر
%100	28	المجموع



شكل رقم (6) التمثيل البياني للتوزيع النسبي لمفردات العينة بحسب سنوات الخبرة العملية

من خلال الجدول رقم (6)، والشكل رقم(6) نلاحظ أن معظم مفردات العينة خبرتهم العملية من 10 إلى 15 سنة، وتمثل نسبة 39.2% من جميع مفردات العينة

ثم يليه من تتراوح خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات وتمثل نسبة 28.5% من جميع مفردات العينة، ثم يليه من تتراوح خبرتهم أكثر من 15 سنة، وتمثل نسبة 18.7% من جميع مفردات العينة، وأخيرا من تتراوح خبرتهم العملية أقل من 5 سنوات، وتمثل نسبة 14.2% فقط من جميع مفردات العينة، أي أن أغلبية عينة البحث يمتلكون الخبرة الكافية التي تؤهلهم إعطاء معلومات صحيحة يمكن الاعتماد عليها في نجاح هذه الدراسة.

3-7 : اختبار الفرضيات :-

3-7-1 : تحليل درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة :-

أولاً: مستوى المتطلبات المتوفرة لممارسة مهام القائد الاستراتيجي بمحطة التحلية محل الدراسة: -

الجدول رقم (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وترتيب فقرات المتطلبات المتوفرة لممارسة مهام القائد الإستراتيجي

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب التوفر
1-	للمحطة إستراتيجية واضحة المعالم	2.79	0.61	10
2-	للمحطة رؤية مستقبلية تسعى لتحقيقها على المدى الطويل	3.52	0.33	5
3-	البيانات الواردة في الرسالة واقعية وحقيقية ومعلن عنها	3.12	0.44	15
4-	تعتبر الرسالة المرشد والإطار لأعضاء الإدارة الإستراتيجية في عملية اتخاذ القرار	2.92	0.55	9
5-	تمتلك المحطة الخبرات والكفاءات اللازمة لممارسة أسلوب الإدارة الإستراتيجية	3.69	0.21	1
6-	تستعين الإدارة العليا في بعض الأحيان ببعض	3.56	0.30	4

			الخبرات اللازمة للقيام بحل بعض المشاكل الفنية	
3	0.48	3.58	يؤثر نوع التكنولوجيا في المحطة على قياس الأداء على مستوى الأداء	-7
2	0.21	3.68	تؤثر الثقافة التنظيمية السائدة في المحطة على أداء القائد الإستراتيجي	-8
6	0.44	3.41	القادة الإستراتيجيون بالمحطة مؤهلون وذوي خبرات عالية	-9
7	0.51	3.24	يتوفر لدى القادة الإستراتيجيون بالمحطة الوعي الكافي لإدراك أهمية التفكير	-10
11	0.66	2.46	القادة الإستراتيجيون على وعي وإدراك تام بأهمية ممارسة أسلوب القيادة الإستراتيجية	-11
1	0.69	2.42	الإجراءات والأساليب المتبعة بالمحطة تعتمد على الرؤية والرسالة	-12
14	0.74	2.18	لدى رجال الإدارة العليا بالمحطة القدرة على المبادرة والإبداع	-13
8	0.54	3.23	تعتمد الإدارة الإستراتيجية على أسلوب البحث والتطوير	-14
12	0.67	2.44	البيئة الاجتماعية والثقافية تدعم برامج التطوير والتحسين المستمرة	-15

يوضح الجدول (7) ترتيب إجابات عينة الدراسة حول المتطلبات المتوفرة لممارسة مهام القائد الاستراتيجي حيث تبين أن أكثر الخصائص أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت " تمتلك المحطة الخبرات والكفاءات اللازمة لممارسة أسلوب الإدارة الإستراتيجية " حيث بلغ متوسط هذه الفقرة 3.69، تليها الفقرة التي تنص على " تؤثر الثقافة التنظيمية السائدة في المحطة على أداء القائد الإستراتيجي " بمتوسط حسابي بلغ 3.68 ، مما يدل أيضا على إن غالبية عينة الدراسة كانت إجاباتهم "موافق" حسب المقياس الخماسي المستخدم.

ثانياً: مستوى خصائص القائد الاستراتيجي بمحطة التحلية محل الدراسة:
الجدول رقم (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وترتيب فقرات خصائص
القائد الإستراتيجي

ترتيب الفقرة حسب التوفر	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ر. م
7	0.25	3.67	الاقتناع بممارسة أسلوب التفكير الإستراتيجي من أسس نجاح المحطة	1 -
1	0.21	3.79	القدرة على الدراسة والتحليل والنقد والاستنتاج	2 -
15	0.54	2.94	القدرة على فهم مغزى الأحداث دون التأثر بظواهر الأمور	3 -
5	0.23	3.74	القدرة على اتخاذ القرارات بالسرعة الممكنة دون أن يمنعم الخطر المتوقع من التراجع	4 -
6	0.27	3.70	تشاركون في عملية تحديد الأهداف الإستراتيجية للمحطة	5 -
14	0.51	2.98	المشاركة في عملية التحليل الإستراتيجي لجميع المتغيرات	6 -
13	0.44	3.12	المشاركة في عملية رقابة الإستراتيجيات داخل المحطة	7 -
4	0.23	3.75	القدرة على تفهم سلوك العاملين وشخصياتهم وعلاقاتهم داخل العمل	8 -
2	0.22	3.77	القدرة على التحليل الإستراتيجي لجميع المعلومات الإستراتيجية	9 -

8	0.26	3.65	الاعتماد على الأساليب العلمية في حل المشاكل المختلفة	1 0 -
3	0.22	3.76	الاعتماد على الأساليب العلمية في حل المشاكل الفنية	1 1 -
12	0.41	3.15	القدرة على القيام بعملية التخطيط الاستراتيجي	1 2 -
9	0.29	3.56	امتلاك الإرادة والعزيمة في إدارة المحطة مع وجود العقبات التي تحد من القدرة على النجاح	1 3 -
11	0.37	3.27	القدرة العالية على إدارة الوقت وبفاعلية	1 4 -
10	0.36	3.29	تعملون بروح الفريق الواحد وفق أسس التفكير الإستراتيجي	1 5 -

يوضح الجدول (8) ترتيب إجابات عينة الدراسة حول خصائص القائد الإستراتيجي حيث تبين أن أكثر الخصائص أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت " القدرة على الدراسة والتحليل والنقد والاستنتاج " حيث بلغ متوسط هذه الفقرة 3.79، تليها الفقرة التي تنص على " القدرة على التحليل الاستراتيجي لجميع المعلومات الإستراتيجية " بمتوسط حسابي بلغ 3.77 وتليها الفقرة التي تنص على " الاعتماد على الأساليب العلمية في حل المشاكل الفنية" بمتوسط حسابي بلغ 3.76 مما يدل أيضا على إن غالبية عينة الدراسة كانت إجابتهم "موافق" حسب المقياس الخماسي المستخدم.

ثالثاً: مستوى خصائص الأهداف الإستراتيجية للمحطة محل الدراسة:-
الجدول رقم (9) يوضح المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وترتيب فقرات خصائص
الأهداف الإستراتيجية للمحطة

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب التوفر
1-	الأهداف الإستراتيجية للمحطة واقعية وقابلة للتنفيذ	3.45	0.32	8
2-	الأهداف الإستراتيجية للمحطة مشتقة من الرؤية والرسالة	2.67	0.63	15
3-	الأهداف الإستراتيجية للمحطة قابلة للقياس	2.89	0.57	13
4-	الأهداف الإستراتيجية للمحطة واضحة ومعلومة لجميع العاملين بالمحطة	3.69	0.21	1
5-	يتم تنفيذ الأهداف الإستراتيجية وفقاً لتوقيت محدد مسبقاً	3.24	0.47	10
6-	تتمثل نقاط الضعف والقوة في المحطة في الهيكل التنظيمي	3.25	0.46	9
7-	نتائج الأداء بالنسبة للقادة الإستراتيجيين مرضية جداً	2.98	0.51	12
8-	يتم تحقيق أهداف المحطة بفاعلية عالية	3.12	0.44	11
9-	تضع الإدارة العليا معايير محددة لقياس الأهداف	3.56	0.29	5
10	توجد مؤشرات تستخدمها الإدارة الإستراتيجية في قياس فاعلية أداء المحطة	3.64	0.26	4

6	0.32	3.46	من ضمن المؤشرات المستخدمة شعور العاملين بالولاء الوظيفي	11 -
3	0.26	3.65	تسمح الإدارة الإستراتيجية بمشاركة أعضاء الإدارة الوسطى	12 -
14	0.59	2.76	تقوم المحطة باستدعاء بعض الخبراء والاستشاريين للقيام ببعض الأعمال	13 -
2	0.24	3.67	توجد صعوبات تؤثر على تحقيق الأهداف ومن ثم على أداء المحطة	14 -
7	0.32	3.45	الظروف البيئية المحيطة سبب مباشر في انخفاض مستوى أداء المحطة	15 -

يوضح الجدول (9) ترتيب إجابات عينة الدراسة حول خصائص الأهداف الإستراتيجية للمحطة قيد الدراسة حيث تبين أن أكثر الخصائص أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة كانت " الأهداف الإستراتيجية للمحطة واضحة ومعلومة لجميع العاملين فيها " حيث بلغ متوسط هذه الفقرة 3.69، تليها الفقرة التي تنص على " توجد صعوبات تؤثر على تحقيق الأهداف ومن ثم على أداء المحطة " بمتوسط حسابي بلغ 3.67 مما يدل أيضا على إن غالبية عينة الدراسة كانت إجاباتهم "موافق" حسب المقياس الخماسي المستخدم.

3- 7 - 2: نتائج اختبار الفرضيات الرئيسة:-

حيث استخدمت الباحثة اختبار ويلكوكسون لبيان صحة الفرضية الرئيسة الثلاث فكانت النتائج كالآتي:-

أولاً- العلاقة بين مستوى المتطلبات اللازمة لممارسة مهام القائد الاستراتيجي بالمفهوم العلمي، والواجب توافرها، والمتطلبات المتوفرة بمحطة تحلية مياه البحر قيد الدراسة:-

الجدول رقم (10) نتائج اختبار ويلكوكسون المتعلق بالمتطلبات المتوفرة لممارسة مهام القائد الإستراتيجي

N	mean	Z	WILCOXON W	Sig
15	3.76	3.17	21.36	0.824

من الجدول السابق يتبين أن قيمة sig تساوي 0.824 وهي أكبر من 5% إذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة بخصوص المتطلبات المتوفرة لممارسة مهام القائد الإستراتيجي" ونرفض الفرضية البديلة القائلة "توجد فروق دالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة بخصوص المتطلبات المتوفرة لممارسة مهام القائد الإستراتيجي".
ثانياً- العلاقة بين مستوى الخصائص والصفات المطلوب توافرها في القائد الاستراتيجي بالمفهوم العلمي، والخصائص والصفات الفعلية للقائد الاستراتيجي بمحطة تحلية مياه البحر قيد الدراسة:-

الجدول رقم (11) يوضح نتائج اختبار ويلكوكسون المتعلق بخصائص وصفات القائد الإستراتيجي

N	mean	Z	WILCOXON W	Sig
15	3.51	1.52	26.049	0.001

من الجدول السابق يتبين أن قيمة sig أقل من 5% لذا نرفض الفرضية الصفرية القائلة "لا توجد فروق دالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة بخصوص خصائص القائد الإستراتيجي"

ونقبل الفرضية البديلة القائلة " توجد فروق دالة إحصائياً في إجابات عينة الدراسة بخصوص خصائص القائد الإستراتيجي " وذلك يرجع لقلة معرفة عينة الدراسة بتلك الخصائص التي يتسم بها القائد الإستراتيجي".

ثالثاً- العلاقة بين مستوى خصائص الأهداف الإستراتيجية بالمفهوم العلمي وخصائص الأهداف الإستراتيجية بمحطة تحلية مياه البحر قيد الدراسة:-

الجدول رقم (12) نتائج اختبار ويلكوكسون المتعلقة بخصائص الأهداف الإستراتيجية للمحطة

N	mean	Z	WILCOXON W	Sig
15	3.24	2.46	19.702	0.206

من الجدول السابق يتبين أن قيمة sig تساوي 0.206 وهي أكبر من 5% إذا تقبل الفرضية الصفرية القائلة " لا توجد فروق دالة إحصائياً في إجابات عينة الدراسة بخصوص خصائص الأهداف الإستراتيجية للمحطة " ونرفض الفرضية البديلة القائلة " توجد فروق دالة إحصائياً في إجابات عينة الدراسة بخصوص خصائص الأهداف الإستراتيجية للمحطة ".

3- 8 : النتائج:-

وفقاً للبيانات التي تم جمعها، وتحليلها، والفرضيات التي تم اختبارها توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- وجود علاقة طردية (موجبة) بين مستوى المتطلبات اللازمة بالمفهوم العلمي، والمتطلبات المتوفرة لممارسة مهام القائد الاستراتيجي بالمحطة قيد الدراسة، بحيث كلما زاد مستوى المتطلبات المتوفرة زاد مستوى أداء القائد الإستراتيجي، وبالتالي النجاح في ممارسة مهامه والتي تتعكس إيجاباً على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمحطة.

ح- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الخصائص والصفات المطلوب توافرها في القائد الاستراتيجي بالمفهوم العلمي، والخصائص والصفات الفعلية للقائد الاستراتيجي بالمحطة قيد الدراسة، وهذا يرجع إلى قلة اقتناع وتخوف المسؤولين بالإدارة العليا بممارسة مهامهم من منظور استراتيجي، مما يدل على أن نمط القيادة السائد بالمحطة هو النمط التقليدي، وهو السبب الرئيس في قصور إدارة المحطة على تطبيق المفهوم العلمي للقيادة الإستراتيجية والاستفادة من نتائجها.

ج- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين خصائص الأهداف الإستراتيجية بالمفهوم العلمي وخصائص الأهداف الإستراتيجية للمحطة قيد الدراسة، وذلك لأن الهدف الإستراتيجي للمحطة تم تحديده ووضعه بواقعية ووفق أسس علمية دقيقة.

3- 9 : التوصيات:-

بناءً على مجموعة النتائج التي خلصت إليها الدراسة يمكن تقديم التوصيات الآتية:
أ- وضع خطة للارتقاء بمستوى كفاءة قيادات المحطة وجميع العاملين فيها، وتطوير مهاراتهم وإمكانياتهم وخبراتهم بما يكفل تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية من خلال إستراتيجية حوافز عادلة، ومشاركتهم في برامج وندوات ومؤتمرات علمية، والاستفادة من نتائجها في الواقع العملي.

ب- ضرورة إدراك القيادات الإدارية في المحطة قيد الدراسة بضرورة تطوير الهيكل التنظيمي للمحطة واستحداث قسم أو إدارة تحت مسمى نظام المعلومات الإستراتيجية، وتحديثها بصورة مستمرة تمكنهم من ممارسة مهام الإدارة الإستراتيجية بنجاح، لما له من تأثير على زيادة فاعلية الرقابة الإستراتيجية، وبالتالي إمكانية الوصول إلى الأهداف المطلوبة بكفاءة وفاعلية أكبر.

ج- ضرورة وضع معايير، ومؤشرات أداء واضحة للحكم على مدى دقة ممارسة القائد الإستراتيجي لمهامه بشكل سليم، ومدى قدرته على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمحطة قيد الدراسة .

المراجع :-

- [1] صيرفي، محمد عبد الفتاح، 2009، الإدارة الإستراتيجية، تكوين الإستراتيجي، (ط 2، دار المناهج، عمان، الأردن، 7).
- [2] مرسي، نبيل محمد، 2003، الإدارة الإستراتيجية، وتكوين، وتنفيذ إستراتيجيات التنافس، (ب.ط، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 22).
- [3] غنية، المهدي، 2007، إدارة الأعمال، (ط 2، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ص32).
- [4] عامري، محمد بن شيبان، 2012، أهمية القيادة الإدارية، (ب.ط، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص64).
- [5] أغا، حلمي، وفيق، 2013، دور القيادة الإدارية، والتنمية الإدارية، (ب.ط، دار الأزهر، غزة، فلسطين، ص252).
- [6] رحيمة، سلمى، حنينة، 2012 م، دور مهارات القيادة الإستراتيجية في التهيؤ لضغوط العمل، (مجلة جامعة الانبهار، المجلد الرابع، العدد التاسع، الأنبار، العراق، ص251).
- [7] شرقاوي، علي، 1981، إدارة الأعمال العامة، (ب.ط، دار النهضة، بيروت، لبنان، ص56).

مدى الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح عند المحاسبة على منحة الوفاة (دراسة تطبيقية على القسم المالي بمراقبة تعليم الزاوية)

أ. حسن علي تعلقوة

أ. البشير المختار صالح

كلية اقتصاد الزاوية

bashersaleh76@gmail.com

hassantalooga2011@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي القسم المالي بمراقبة التعليم الزاوية بخصوص المحاسبة على منحة الوفاة وصرفها، وقد اعتمدت هذه الدراسة في جانبها النظري على ما ورد في قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980، بالإضافة إلى تصميم استبانة وزعت على مجتمع الدراسة بطريقة المسح الشامل والمكون من موظفي القسم المالي والذين لهم علاقة مباشرة بالمحاسبة وصرف المنحة، حيث تم توزيع عدد 26 استبانة وهو العدد الكلي لمجتمع الدراسة استرجعت منها 24 استبانة كانت كلها صالحة للدراسة، وقد تم استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية في تحليل إجابات المبحوثين، ومن ثم توصلت الدراسة إلى أن موظفي القسم المالي بمراقبة التعليم الزاوية غير ملتزمون بتطبيق القوانين واللوائح عند قيامهم بالمحاسبة على منحة الوفاة وصرفها، ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة التزام موظفي القسم المالي بتطبيق القوانين واللوائح في فيما يخص منحة الوفاة من حيث الضوابط الشكلية والإجرائية، والتي أهمها ضرورة وجود مستحقين للمنحة، ووجوب تقديمهم طلب الحصول على المنحة مع الالتزام بمدتها وتوقيت صرفها وعدم استردادها أو حجزها أو تسويتها مع أي ديون على المتوفى.

Abstract

This study aimed to find out the extent of commitment to the application of laws and regulations by employees of the financial department at the monitor the education of Zawia regarding the impartiality and disbursement of the death grant. This study has adopted, in its theoretical part, on what is mentioned in the Social Security Law No. (13) for the year 1980, In addition to designing a questionnaire distributed to the study community by means of a comprehensive survey consisting of financial department employees who have a direct relationship with accounting and grant disbursement, As 26 questionnaires were distributed, which is the total number of the study community, 24 of which were retrieved were all valid the study. Percentages and arithmetic mean were used in analyzing the respondents 'answers, then the study concluded that the employees of the financial department in monitoring in Zawia education are not committed to applying laws and regulations when they are accounting for the granting the death grant. Among the most important recommended by the study is the necessity of the commitment of the employees of the financial department to apply laws and regulations with regard to the death grant in terms of formal and procedural controls that, the most important of which is the necessity of having beneficiaries of the grant and the necessity of submitting request to obtaining the grant with commitment to its duration and timing of disbursement and not be recovered or seized it or settled with any debts on dead.

1. الإطار العام للدراسة:

1-1 مقدمة:

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي من المفاهيم الحديثة نسبياً، إذا ما تمت مقارنته بالمفاهيم والأهداف المحاسبية التقليدية، أن الإفصاح عن المسؤولية

الاجتماعية يعتبر بيان في مدى مساهمة المنظمات في تقدم ورفاه أعضائها، وهو نوع من الحوافز ودافع ايجابي في زيادة العطاء وتقدم المنظمة أو المجتمع بصفة عامة. (محمد بدوي، 2000)

أن المسؤولية البيئية والاجتماعية نوع من أنواع التضحيات الإضافية (تكاليف) والذي يكون قياسها خاضعا لمبادئ ومعايير متعارف عليها أو تحكمها قوانين ولوائح، كما هو الحال في منحة الوفاة التي اقرها المشرع الليبي في العديد من القوانين واللوائح، ونظم كيفية قياسها وصرفها وحدد الأطراف التي تستفيد منها، والجهات التي يجب أن تقوم بدفعها، وقد تطور مفهوم منحة الوفاة بتطور القوانين حيث كانت تسمى "نفقات جنازة بواقع المرتب الكامل عن شهرين تؤدي إلى الزوجة أو احد أبنائها وأقاربه على أن تسري إجراءات الصرف خلال أسبوع من تاريخ الوفاة". (المادة (17) اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (55) لسنة 1976م)، وباعتبار أن منحة الوفاة نوع من أنواع المسؤولية الاجتماعية فان المشرع ربط هذه المنحة بالضمان الاجتماعي حيث افردها باب كامل في قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980 ولائحته التنفيذية، وألغى كل القوانين السابقة ذات العلاقة. (المادة 54 من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980)، وما يميز هذا القانون انه عرف منحة الوفاة تعريف جيدا ومميز بينها وبين إعانة الدفن (مراسم الدفن) والتي سوف يتم التطرق إليها أكثر في متن الإطار النظري للدراسة، وان الدراسة سوف تركز في إطارها النظري على المواد الخاصة بمنحة الوفاة الواردة في قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980 ولائحته التنفيذية لمعرفة كيفية المحاسبة عليها، إلى جانب بعض العناوين التي يراها الباحثان أنها ذات علاقة بمنحة الوفاة، أما في الجانب العملي سوف يتم التأكد في مدى التزام موظفي القسم المالي بمراقبة التعليم الزاوية بتطبيق القوانين واللوائح عند المحاسبة على منحة

الوفاء ومن ثم بيان الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

1-2 مشكلة البحث

في العام 1980 صدر قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) ولائحته التنفيذية، ليعيد تعريف وتنظيم صندوق الضمان الاجتماعي، وقد تضمن هذا القانون بشكل موسع العديد من الجوانب مثل تعريف صندوق الضمان الاجتماعي ومصادر تمويله والمنافع النقدية والعينية التي يقدمها، ومن المنافع النقدية التي تطرق لها القانون ما يسمى بمنحة الوفاة والتي عرفتها المادة (23) منه، في حين افرد لها الباب الرابع من لائحته التنفيذية والذي يبين تعريف المنحة، خصائصها، قيمتها، والأطراف المستفيدة منها والجهة التي تقوم بدفعها إلى جانب العديد من الأحكام الإضافية المتعلقة بها، أن أحكام منحة الوفاة ليست خاصة بصندوق الضمان الاجتماعي فقط، فهي عندما تنطبق للجهة التي تدفع المرتب أو الدخل فأنها تعني الجهات العامة والخاصة، أي الموظف أو العامل قبل التقاعد، وعندما تشير إلى الجهة التي تقوم بدفع المعاش فأنها تعني صندوق الضمان الاجتماعي أي الأشخاص الذين يتقاضون المعاش التقاعدي، كذلك سرت أحكام منحة الوفاة على الأشخاص الذين يعملون لحساب أنفسهم، وألزمت صندوق الضمان الاجتماعي بالمحاسبة عليها وصرفها وفق الأحكام الخاصة بها، والقسم المالي بمراقبة تعليم الزاوية من الجهات العامة التي تقوم بالمحاسبة على منحة الوفاة وصرفها عند وفاة احد العاملين او المعلمين التابعين لها، عليه تقوم هذه الدراسة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى التزام موظفي القسم المالي بمراقبة تعليم الزاوية بتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالمحاسبة على منحة الوفاة ؟

1-3 أهمية الدراسة:

- يعتقد الباحثان أن أهمية الدراسة تتبع من الأسباب التالية:
- محاولة لمعرفة مدى التزام موظفي القسم المالي بمراقبة تعليم الزاوية بالقوانين واللوائح عند المحاسبة على منحة الوفاة.
 - أن منحة الوفاة تمس شريحة واسعة من المجتمع، لها أثارها النفسية والسلوكية والاجتماعية على العاملين بقطاع التعليم والمستفيدين منها.

1-4 أهداف البحث:

يهدف البحث في الجانب النظري إلى بيان الأحكام القانونية المنظمة لعملية حساب وصرف منحة الوفاة وبعض العناوين ذات العلاقة بها، إلى جانب رؤية الباحثان في الخطوات العملية للمحاسبة عليها وصرفها والضوابط الشكلية الواجب توفرها وإتباعها، في حين يهدف في جانبه العملي إلى بيان فيما إذا كان يتم الالتزام بالقوانين واللوائح عند المحاسبة على منحة الوفاة من خلال دراسة ميدانية بالقسم المالي بمراقبة تعليم الزاوية، ومن ثم الخروج ببعض النتائج والتوصيات التي يمكن أن يستفيد منها مجتمع الدراسة.

1-5 فرضيات الدراسة:

حدد الغرض من الجانب العملي في الإستبانة الموزعة وهو استقصاء آراء المبحوثين حول مدى التزامهم بالقوانين واللوائح عند المحاسبة على منحة الوفاة، من خلال فرضية رئيسية واحدة صيغت كالتالي:

"أن المحاسبة على منحة الوفاة تتم وفق القوانين واللوائح المعمول بها"

1-6 منهجية الدراسة:

نظرا لان الدراسة تهدف للتعرف على مدى الالتزام بالتشريعات القانونية ذات العلاقة عند المحاسبة على منحة الوفاة في حالة وفاة المعلم أو الموظف التابع لمراقبة

التعليم بالزاوية، وان المنحة لها أبعادها الإنسانية والاجتماعية، فان الباحثان استخدم المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة كونه المنهج الأكثر شيوعا في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، والدراسة تحتوي على العديد من المصادر للبيانات والمعلومات، حيث ركز الباحثان على القوانين واللوائح ذات العلاقة في الجانب النظري أما فيما يخص الجانب العملي فكان مصدره استبانته وزعت على مجتمع الدراسة بطريقة المسح الشامل، حيث كان العدد الكلي لمجتمع الدراسة 26 موظف وموظفة وزعت عليهم استبانات بالكامل.

2. الإطار النظري للدراسة:

تمهيد:

في هذا الفصل سوف يتم تعريف منحة الوفاة والأحكام الخاصة بها إلى جانب بعض المصطلحات الأخرى والتي لها علاقة مباشرة بمنحة الوفاة مثل إعانة الدفن تعريفها وأحكامها وكذلك شهادة الدفع الأخير ومن ثم إيضاح وسرد الخطوات أو الإجراءات الواجب تسلسلها خلال المحاسبة على منحة الوفاة.

2-1-1 منحة الوفاة:-

2-1-1-1 سريان قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 على موظفي الدولة :

لقد حددت المادة (1) من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم 669 لسنة 1981م المشتركين الذين ينتفعون بإحكام هذه اللائحة، في الفقرة (ب) تحت بند المشتركين المنتفعين بأحكام اللائحة على " الموظفين : وهم موظفو الوحدات الإدارية العامة ومن في حكمهم (بما في ذلك رجال القضاء والنيابة العامة والشرطة وحرس الجمارك والحرس البلدي)". (المادة 1 من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي)

2-1-2 مرجعية منحة الوفاة:

تتم المحاسبة على منحة الوفاة حسب المادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م وفق الفقرات التالية:

أ- في حالة وفاة المشترك، أو وفاة صاحب المعاش المقرر وفقا لأحكام إحدى المواد (14 و 17 و 18 و 21 و 22)، يستمر أداء مرتبه أو أجرها ودخله أو معاشه، إلى المستحقين عنه من أفراد أسرته الذين تحددهم اللوائح، في المواعيد المحددة للصرف بافتراض عدم وفاته، وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له.

ب- يكون أداء المرتب أو الأجر أو الدخل من الجهة التي كان يصرف منها للمشارك مرتبه أو أجره أو دخله حال حياته. ويكون أداء المعاش من خزنة صندوق الضمان الاجتماعي التي كان يصرف منها المعاش قبل وفاته.

ت- إذا كان المشترك من العاملين لحساب أنفسهم، فيمنح المستحقون عنه من أفراد أسرته منحة الوفاة من صندوق الضمان الاجتماعي، وتحسب قيمتها على أساس الدخل المفترض لمدة ثلاث أشهر بواقع (60%) ستين في المائة منه في حالة الوفاة العادية، وبواقع (70%) سبعين في المائة في حالة الوفاة بسبب إصابة عمل.

ث- وتعتبر هذه المبالغ منحة لا يجوز استردادها أو الحجز عليها. (المادة 23 من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م).

2-1-3 خصائص منحة الوفاة: بينت المذكرة الإيضاحية الصادرة مع القانون رقم (13) لسنة 1980 الآتي :

1- أن منحة الوفاة من المنح المحدودة. قدرت بثلاث أشهر (شهر الوفاة والشهرين التاليين) بالنص في المادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي، وأيضا ذكر (إبراهيم الفقيه حسن) أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي في المذكرة الإيضاحية بشأن منحة الولادة وإعانة الدفن، "منحة الوفاة قررها قانون الضمان الاجتماعي في

المادة (23) وفصلت أحكامها لائحة المعاشات الضمانية وتقدر قيمة المنحة في حالة وفاة المشترك العامل بمرتب أو اجر أو دخل ثلاث أشهر، أي في حالة وفاة المشترك الذي انتهت خدمته استحق معاش بمعاش ثلاث أشهر". (مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي - الجزء الثالث ص 528)

2- كذلك تحت عنوان منحة الوفاة ورد " ولئن كانت هذه المنحة لفترة موساة فأن منحة الوفاة تصرف لأمد محدود هو ثلاث أشهر، فان القانون الجديد قد أوجب في مادته 37 أن تتم تسوية المعاشات الضمانية التي تستحق بمقتضاها - ومنها معاش الورثة المستحقين عن المضمون المتوفى - على وجه السرعة وفي خلال أمد محدد لا يجاوز ثلاث أشهر من تاريخ وفاته". (مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي - الجزء الثالث ص 120).

3- منحة الوفاة مبلغ يمنح بالإضافة إلى المعاش الذي يستحق بمقتضى القانون لورثة المضمون المتوفى وفقا للمادة (111) من لائحة المعاشات الضمانية وبمقتضى حكم المادة 21 من قانون الضمان الاجتماعي، أي أن المنحة ليست بديل عن المرتب أو المعاش. (مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي - الجزء الثالث ص 120)

4- أن منحة الوفاة من (المنح المحدودة)*، وليست من (المنح المقطوعة)**،
أي أن منحة الوفاة _____

*- المنح المحدودة: راجع المادة (11،23،25) من قانون الضمان الاجتماعي رقم(13) لسنة 1980.

** - المنح المقطوعة: راجع المادة (11،27) من قانون الضمان الاجتماعي رقم(13) لسنة 1980.

ليست مبلغ محدد، فهي تختلف قيمتها باختلاف مرتب المشترك ودرجته الوظيفية، ولا تعطى مرة واحدة، بل يطلب من جهة صرف المرتب أو الدخل أو المعاش والاستمرار

في الصرف (شهر الوفاة والشهرين التاليين) أي كل شهر على حدة - حسب المادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي - وذلك لمقابلة فترة السماح (ثلاث أشهر كحد أقصى لربط وصرف معاشات المستحقين لمرتب المتوفى حسب المادة 149 من لائحة المعاشات الضمانية)، والتي نصت في الفقرة (1) على انه " يجب أن تتم تسوية أي معاش من المعاشات الضمانية - التي تستحق بمقتضى أحكام المواد (14، 17، 18، 21) من قانون الضمان الاجتماعي، وأحكام الباب الأول والثاني والثالث والرابع من هذه اللائحة- على وجه السرعة في خلال ثلاث أشهر على الأكثر من تاريخ تحقق السبب الموجب لاستحقاق المعاش". (المادة 23 من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1981)

2-1-4 حالات استحقاق منحة الوفاة: تضمنت لائحة معاشات الضمان الاجتماعي الصادرة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (669) لسنة 1981 في الباب الرابع بعنوان المعاشات والمنح للمستحقين عن المتوفى ما يلي: *Human and Community Studies Journal*
تستحق منحة الوفاة في الحالتين الآتيتين:-

الأولى: وفاة المشترك سواء كان شريكا منتجا، أو موظفا، أو عاملا، أو عاملا لحساب نفسه.

الثانية: وفاة صاحب المعاش، وذلك سواء كان صاحب معاش شيخوخة أو معاش عجز كلي أو جزئي لإصابة عمل أو معاش عجز كلي لغير إصابة العمل أو معاشا أساسيا. (المادة 104 من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي ص 77)

2-1-5 مناهات استحقاقها: تضمنت المادة (105) الآتي: تستحق منحة الوفاة بالتطبيق لحكم المادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي. (لائحة معاشات الضمان الاجتماعي ص 77)

2-1-6 مقدارها ومصدرها: نصت المادة (107) على الآتي:-

- 1- في حالة وفاة المشترك يستمر أداء مرتبه أو أجره أو دخله إلى المستحقين عنه المذكورين في المواعيد المحددة للصرف بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الميلادي الذي حدثت خلاله الوفاة والشهرين التاليين له.
- 2- ويكون أداء هذه المبالغ من جهة العمل أو الخدمة إلي كان يصرف منها للمشارك مرتبه أو أجره أو دخله حال حياته وذلك إذا كان المشترك قبل وفاته موظفاً أو عاملاً أو شريكاً في الإنتاج. (لائحة معاشات الضمان الاجتماعي ص78)
- 2-1-7 تحديد المرتب والأجر:** بينت المادة (108) من لائحة المعاشات الضمانية: بأنه يقصد بالمرتب أو الأجر - فيما يتعلق بتحديد قيمة المنحة في حالة وفاة الموظف أو العامل - المرتب الفعلي أو الأجر الفعلي الذي كانت تحسب على أساسه الاشتراكات الضمانية على المشترك الموظف أو العامل والذي يسوى على أساسه المعاش الضماني له، وهو يشمل ما كان يتقاضاه المشترك من مرتب أساسي أو اجر أساسي مضافاً إليه ما كان يستحقه من علاوة السكن وعلاوة العائلة والعلاوات الأخرى ذات الصفة المستقرة الثابتة المنتظمة، وذلك على النحو الذي حددته لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش والقرارات الصادرة بمقتضاها. (لائحة معاشات الضمان الاجتماعي ص78)
- 2-1-8 المنحة منفعة إضافية:** تشير المادة (113) من لائحة المعاشات إلى أنه: تستحق منحة الوفاة بالإضافة إلى المعاشات التي تستحق لأفراد الأسرة المستحقين عن المتوفى بمقتضى حكم المادة (21) من قانون الضمان الاجتماعي. (لائحة معاشات الضمان الاجتماعي ص81)
- 2-1-9 المستحقون للمنحة** ورد في المادة (106) من لائحة المعاشات الضمانية: تستحق منحة الوفاة لأفراد أسرة المتوفى سواء كان مشتركاً أو صاحب معاش. (لائحة المعاشات الضمانية ص78)، ويسري على المنحة ما يسري على استحقاق

المعاشات الضمانية للورثة المستحقين من شروط وقد حددت المادة (122) من اللائحة المستحقون للمعاش كالتالي:

- 1- الأرملة أو الأرملة.
- 2- الأبناء الذكور.
- 3- البنات.
- 4- الوالدان.
- 5- الزوج.
- 6- الأخوة والأخوات.

وذلك مع مراعاة شروط الاستحقاق الواردة في المواد من المادة (123) إلى المادة (135) من لائحة المعاشات الضمانية. (راجع لائحة المعاشات الضمانية ص 86-94) **10-1-2 طلب الصرف** تضمنت المادة (114) من لائحة المعاشات الضمانية الأتي:

- 1- يقدم طلب صرف المنحة على النموذج المعد لذلك.
- 2- يتقدم بالطلب أفراد أسرة المشترك المستحقون عنه إلى جهة العمل أو الخدمة التي كان يصرف له منها مرتبه أو أجره أو دخله حال حياته. (لائحة معاشات الضمان الاجتماعي ص 81)

11-1-2 التوكيل ورد في المادة (115) من لائحة المعاشات الضمانية:-

- 1- يجوز لأفراد الأسرة المستحقين توكيل احدهم في طلب المنحة نيابة عنهم وصرفها وتوزيعها عليهم حسب نصيب الذي يستحقه كل منهم، وتتبع في هذا الشأن أحكام التوكيل في صرف المنافع النقدية المبينة بالباب الخامس من هذه اللائحة.
- 2- يصرف نصيب القصر من المستحقين عن المتوفى إلى من يتولى شؤونهم حسبما تثبته الشهادة الإدارية التي تصدر بهذا الشأن من اللجنة الشعبية للمحلة الكائن

بدانيتها محل إقامة المشترك أو صاحب المعاش قبل وفاته. (لائحة معاشات الضمان الاجتماعي ص 82)

2-1-12 عدم جواز الاسترداد والحجز نصت المادة (116) من لائحة المعاشات الضمانية على إنه:-

لا يجوز استرداد منحة الوفاة المستحقة أو الحجز عليها. (لائحة معاشات الضمان الاجتماعي ص 82)

2-1-13 الإعفاء من الضرائب تشير المادة (117) من لائحة المعاشات الضمانية بأنه تعفى المنحة من جميع الضرائب والرسوم وذلك تطبيقاً لحكم المادة (43) فقرة أ من قانون الضمان الاجتماعي. (لائحة معاشات الضمان الاجتماعي ص 82)

2-1-14 الإسقاط والوقف نصت المادة (42) في الفقرة (ب) من قانون الضمان الاجتماعي والمادة (164) من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي على الأتي:- لا يسقط بمجرد مضي المدة الحق في المنحة أو الإعانة، وإن كان يمنع سماع الدعوى التي موضوعها النزاع على أصل استحقاق هذه المنافع النقدية بمضي خمس عشر سنة. (مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي - الجزء الثالث ص 529).

2-2 شهر الوفاة والاشتراكات الضمانية:

2-2-1 تعريف شهر الوفاة: من الأسباب التي ينتهي بها عمل المشترك أو المضمون هي الوفاة، ولذلك سُمية الشهر الذي تحدث فيه الوفاة (شهر الوفاة).

2-2-2 خصائص شهر الوفاة من خصائص شهر الوفاة الأتي:

-في اغلب الأحيان يوجد كسر من الشهر لم يشغله الموظف (بعد تاريخ الوفاة).

-يفقد الموظف في شهر الوفاة بعض أو جزء من المزايا المستقرة والملازمة لمرتبته سابقاً.

-نصت القانون على ضرورة الاستمرار في أداء الاشتراكات الضمانية حتى تاريخ انتهاء خدمة المشترك أو عمله. (قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980، المادة 32 الفقرة 5)

2-2-3 المنافع النقدية لشهر الوفاة أن المتبوع لأسباب انتهاء عمل المشترك أو المضمون في غير حالة الوفاة يلاحظ وجود أكثر من مصدر للمنافع النقدية للشهر المنتهية فيه خدماته وذلك على النحو التالي:

-تكون المنافع النقدية (المرتب أو الأجر) عن الأيام التي اشتغلها فعلا من جهة العمل.
-المنافع النقدية (المعاش) عن بقية أيام الشهر فتكون من صندوق الضمان الاجتماعي.
(لائحة معاشات الضمان الاجتماعي المادة 27 و المادة 77)

غير انه في حالة انتهاء العمل بسبب الوفاة يمكن ملاحظة الأتي:

-إقرار المشرع بضرورة صرف منحة (منحة الوفاة) عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة.
-إقرار المشرع بضرورة احتساب اشتراكات الضمان الاجتماعي عن الأيام التي اشتغلها المشترك فعلاً من شهر الوفاة، يعد إقراراً ضمناً بضرورة صرف منافع نقدية (كمرتب أو اجر) من جهة العمل عن الأيام التي اشتغلها المضمون فعلاً. (قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980، المادة 32 الفقرة 5)

-وجود فترة (كسر شهر الوفاة الذي لم يشتغله المشترك) قد تطول أو تقصر حسب تاريخ الوفاة، لم يبين المشرع صراحة من يتحمل منافعها النقدية (كمرتب أو معاش).

-صرف منحة وفاة عن شهر الوفاة لا يعفي جهة المرتب أو المعاش من صرف مرتب أو معاش عن شهر الوفاة محسوب عن الأيام الفعلية أو عن كامل الشهر.

ونظراً للخصوصية التي اقرها المشرع عن بداية استحقاق المعاشات الضمانية عند انتهاء العمل بسبب الوفاة يجب مراعاة :-

1- الأيام التالية لتاريخ الوفاة من شهر الوفاة يجب أن تتحمل منافعها النقدية جهة العمل.

2- طالما أن المشرع قد حدد بداية استحقاق المعاش للمستحقين من بداية الشهر الميلادي التالي لتاريخ الوفاة حسب المادة (134) من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي، فإن المنافع النقدية لشهر الوفاة (كمرتب أو اجر) يجب أن تتحمله جهة العمل أو المعاش.(لائحة معاشات الضمان الاجتماعي)

3- إقرار المشرع لوجوب أن تكون منحة الوفاة إضافة إلى جانب المرتب أو الأجر أو المعاش حسب المادة (113) من لائحة المعاشات الضمانية، فإن ذلك يستوجب أن يكون لشهر الوفاة شقين من المنافع النقدية:
الأول: عبارة عن المرتب أو الأجر أو المعاش.

الثاني: عبارة عن منحة الوفاة الخاصة بشهر الوفاة (حيث أن منحة الوفاة يجب أن تصرف بنفس النمط الذي كانت تدفع به المرتبات أو الأجر أو المعاشات- من حيث موعد الصرف- لمدة ثلاث أشهر متتالية حسب المادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي).

4- إن تفسير إبراهيم الفقيه حسن أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي سابقا، للمادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي، وضح في أكثر من موضع أن منحة الوفاة ثلاثة أشهر،(مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي - الجزء الثالث ص 528)، ولكنه لم يوضح من يتحمل المنافع النقدية الأساسية(المرتب أو الأجر) عن كسر شهر الوفاة بالنسبة للأيام التي لم يشغلها المشترك.

2-2-4 استحقاق الاشتراكات الضمانية

في حالات بدء العمل أو الخدمة وانتهائها تؤكد المادة (42) من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الصادرة تنفيذا لقانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980

في الفقرة الأولى على أنه " يستحق الاشتراك عن الشهر الذي يبدأ فيه المشترك العمل أو الخدمة وكذلك عن الشهر إلي ينتهي فيه عمله أو خدمته وذلك على أساس نسبة عدد أيام العمل أو الخدمة الفعلية لذلك المشترك في الشهر المذكور إلى مدة الشهر كامل". (لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش ص 41)

2-2-5 مدة العمل أو الخدمة

في حساب مدة العمل أو الخدمة ورد في المادة (81) / الفقرة (ب) من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الآتي: " عند حساب مجموع مدة العمل والخدمة لكل مشترك - عند تسوية المعاش تعتبر كسور السنة سنة كاملة لصالح المشترك وذلك أياً كان مقدار الكسر وأياً كان نوع الخدمة والعمل". (لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش)

2-2-6 بداية استحقاق المعاشات الضمانية

فيما يخص بداية استحقاق المعاش للمستحقين لمرتب المشترك والمنتھية خدمته بسبب الوفاة، تشير المادة (134) من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي أنه " يستحق المعاش لأفراد الأسرة المستحقين عن المشترك المتوفى أو عن صاحب المعاش المتوفى وذلك اعتباراً من اليوم الأول من الشهر الميلادي التالي لتاريخ وفاة المشترك أو صاحب المعاش". (لائحة معاشات الضمان الاجتماعي).

والملاحظ أن بداية استحقاق المعاش في حالة انتهاء العمل بالوفاة - اعتباراً من اليوم الأول من الشهر الميلادي التالي لتاريخ وفاة المشترك أو صاحب المعاش - يتباين مع كل حالات استحقاق المعاشات الضمانية، مثل بداية استحقاق معاش الشيوخ في المادة (27) من لائحة المعاشات الضمانية، وكذلك بداية استحقاق معاش العجز الكلي لإصابة العمل في المادة (77) من لائحة المعاشات الضمانية، وأيضاً بداية استحقاق معاش العجز الكلي لغير إصابة العمل في المادة (101) من لائحة المعاشات الضمانية، حيث أجمعت على أن بداية استحقاق المعاش الضماني يبدأ من اليوم التالي

لتاريخ انتهاء خدمة المشترك أو عمله، والجدول التالي يبين تباين حالات بداية استحقاق المعاشات الضمانية.

الجدول (1) يبين بداية استحقاق المعاشات الضمانية (الجدول من تصميم الباحثان)

مصدر المعاش (الضمان الاجتماعي)	شهر انتهاء العمل	مصدر المرتب (جهة العمل)
استحقاق معاش الشيخوخة	بداية	انتهاء العمل ببلوغ السن
استحقاق المعاش بسبب العجز الكلي (إصابة عمل)	بداية	انتهاء العمل بالعجز الكلي (إصابة عمل)
استحقاق المعاش بسبب العجز الكلي (لغير إصابة العمل)	بداية	انتهاء العمل بالعجز الكلي (لغير إصابة العمل)
بداية استحقاق المعاش بسبب الوفاة	انتهاء العمل بسبب الوفاة	

2-2-7 شهادة الدفع الأخير تعرف شهادة الدفع الأخير بأنها: "مستند قانوني يصدر عن جهة العمل، عند انتهاء عمل الموظف تحت أي ظرف، يبين المنافع النقدية التي تم صرفها عن آخر شهر". (الباحثان)

2-2-8 أهمية إعداد شهادة الدفع الأخير:

- 1- تبين درجة ومربوط الموظف.
- 2- تبين قيمة إجمالي المرتب وتفصيلاته من حيث العلاوات في آخر شهر عمل للموظف.
- 3- تبين آخر شهر تقاضه من جهة العمل السابقة.

- 4- فك الارتباط المالي بين جهة العمل والموظف.
- 5- تاريخ مغادرته لمركز عمله السابق.
- 2-2-9 إصدار شهادة الدفع الأخير عن شهر الوفاة: يلاحظ الباحثان انه في حالة إصدار شهادة دفع الأخير للموظف المتوفى موجهة للضمان الاجتماعي، مبين فيها أنه تم دفع المرتبات إلى آخر يوم من شهر الوفاة، هذا يُعد مخالفاً للقواعد القانونية للأسباب التالية:
- 1- تم صرف مبلغ عن جزء من الشهر لم يشتغله الموظف فعلياً (كسر شهر الوفاة بعد تاريخ الوفاة)، والضمان الاجتماعي غير معني بسداد تلك القيمة من عدمه، لان تلك القيمة لا تدخل في حسابات المعاش لدى الضمان تحت أي ظرف.
- 2- تم استقطاع اشتراكات عن (أيام) لم يشتغلها الموظف فعلياً ولا تحسب في مدة الخدمة.
- 3- أن المشترك أو المضمون لم يشتغل كامل الشهر في اغلب الحالات.
- 4- أن قانون الضمان الاجتماعي يطلب من جهة العمل استقطاع حصة الضمان الاجتماعي للمشارك عن كسر الشهر الذي اشتغله فقط طبقاً للمادة (42) من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الصادرة تنفيذاً لقانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980 وتعديلاته. (المادة (42) من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش)
- 5- أن شهر الوفاة سوف يحدث فيه خلل بالنسبة للعلاوات ذات الصبغة المستقرة والتي تدخل في إجمالي المرتب الخاضع لحساب قيمة الاشتراكات الضمانية.
- 6- أن المشرع في المادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 ميلادية طلب الاستمرار في صرف شهر الوفاة والشهرين التاليين كمنحة وفاة وليس كمرتب عادي

أي أن المشرع ضمناً طلب اعتبار شهر الوفاة منحة وفاة، وترك للجهة مصدر الدخل أو المرتب أو المعاش تقدير كيفية صرف مقابل خدمات المتوفى عن الأيام التي اشتغلها فعلاً من شهر الوفاة.

7- إن الأرقام في الفقرة الأولى من شهادة الدفع الأخير لا تعبر عن المرتب الكامل في الوضع الطبيعي.*

وعليه يقترح الباحثان أن تتكون شهادة الدفع الأخير من مفردات المرتب الإجمالي من واقع الشهر السابق لشهر الوفاة، باعتباره آخر شهر كامل وطبيعي اشتغله الموظف، وهذا ينسجم مع أهم وظائف شهادة الدفع الأخير (حساب المرتب الكامل)، وكذلك حكم المحكمة العليا بشأن - * الوضع الطبيعي:

- حصول الموظف على كامل المزايا المستقرة أو الثابتة (بدون خصم نتيجة عدم قدرته على العمل بسبب الوفاة).
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
HCSJ
- خضوع كامل المرتب لكافة الاستقطاعات وخاصة حصة المضمون في الضمان الاجتماعي.

- أن الشهر محسوب بالكامل من مدة الخدمة.
طلب الرأي حول تسوية المعاش عن شهر الوفاة أم عن الشهر السابق للوفاة في احد الحالات، حيث حكمت بان تتم تسوية المعاش عن الشهر السابق للوفاة. (محكمة استئناف طرابلس، الدائرة الإدارية، قضية رقم 35/37 لسنة 2006).

أي أن شهادة الدفع الأخير يجب أن تأخذ في الاعتبار وتوضح النقاط التالية:

- أ- مفردات المرتب الكامل.
- ب- تاريخ انتهاء عمل الموظف وسببه.
- ت- بيان كسر الشهر الذي حسب على أساسه قسط الضمان الاجتماعي.
- ث- حساب مدة العمل.

ج- أي التزامات على العامل أو الموظف أو صاحب المعاش اتجاه جهة المرتب أو الأجر أو المعاش.

2-3 إعانة الدفن : نصت المادة (27) من قانون الضمان الاجتماعي على الآتي: تصرف للمشارك المنح المقطوعة الآتي بيانها وتستحق كل منها دفعة واحدة متى توافرت شروطها منها: الفقرة ج: إعانة الدفن وقيمتها - خمسون ديناراً لیبیا. (قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 م)

2-3-2 خاصة إعانة الدفن: نصت المادة(9) من لائحة منحة الولادة وإعانة الدفن أنه:

" إعانة الدفن منحة ضمانيه مقطوعة قدرها(50) ديناراً لیبياً تستحق دفعة واحدة في حالة وفاة المشارك أو صاحب المعاش.(مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء

الثالث. ص 521) **مجلة دراسات الإنسان و المجتمع**

كذلك ورد في المذكرة الإيضاحية المرفقة بالقانون فيما يخص المنح المقطوعة قولها: ورد بالنص على المنح المقطوعة في المادة 27 من القانون، وهي تقابل المادة 26 من القانون السابق وتستتقي أحكامه، وتستحق هذه المنح للمشاركين في الضمان الاجتماعي من أي فئة كانوا - موظفين أو عمالاً أو شركاء أو عاملين لحساب أنفسهم - متى توافرت في أي منهم شروط استحقاقها، والتي منها إعانة الدفن وقيمتها خمسون ديناراً فقط، والملاحظ أن المنح المقطوعة بأنواعها- إعانة الحمل، منحة الولادة، إعانة الدفن، منح الكوارث والطوارئ - يتم دفعها من قبل صندوق الضمان الاجتماعي، بغض النظر عن التبعية والتسمية الوظيفية للمشارك. (راجع المذكرة الإيضاحية، مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثالث، من ص 526 إلى ص 532)

2-3-3 علاقة إعانة الدفن بمنحة الوفاةورد في المادة (14) من لائحة منحة الولادة وإعانة الدفن الآتي:

"تستحق إعانة الدفن بالإضافة إلى منحة الوفاة المستحقة بمقتضى حكم المادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي والى أي معاش قد يستحق لأفراد أسرة المتوفى وفقا لأحكام قانون الضمان الاجتماعي ولائحة المعاشات الضمانية". وهذا يبين تباين مدلول كل من مصطلح إعانة الدفن ومنحة الوفاة. (مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثالث. ص 522)

2-3-4 جهة منح إعانة الدفن: في المادة (22) من لائحة منحة الولادة وإعانة الدفن:

"إذا قدم طلب صرف منحة الولادة أو إعانة الدفن إلى اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي الكائن بدائرتها مكان الولادة أو محل الوفاة أو الدفن، فعلى هذه اللجنة أن تحصل على إقرار من مقدم الطلب بعدم الصرف من جهة أخرى، وان تبادر إلى إخطار اللجنة المسجل بها المشترك أو صاحب المعاش بان الطلب قد قدم إليها وأنها تتخذ الإجراءات للصرف". (مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثالث ص 524).

كذلك ورد في المادة (23) من اللائحة السابقة: "تتولى صرف منحة الولادة وإعانة الدفن اللجنة الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلدية المختصة على أن يكون صرفها من حساب المعاشات والمنح الضمانية النقدية التابع لصندوق الضمان الاجتماعي". وهذا يبين تباين آخر بين إعانة الدفن ومنحة الوفاة في كون الأولى تصرف في كل الأحوال من صندوق الضمان الاجتماعي بينما تصرف الثانية من جهة منح المرتب أو الدخل أو المعاش. (مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثالث. ص 524).

3. الإطار العملي للدراسة :

3-1 مجتمع الدراسة:

تم تحديد القسم المالي التابع لمراقبة الخدمات التعليمية الزاوية كمجتمع للدراسة للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالمحاسبة وصرف منحة الوفاة عن العاملين بقطاع

التعليم بالمراقبة والتي تنتهي أعمالهم بالوفاة، وقد تم توزيع الاستبيانات على كافة العاملين بالقسم والذين لهم علاقة بالمحاسبة وصرف المنحة، وقد بلغ عددها 26 استبانة استلم منها عدد 24 استمارة، أي نسبة الذين شاركوا 92% من العدد الكلي لمجتمع الدراسة، علما بان الدراسة تستخدم أسلوب المسح الشامل للمجتمع والذي يجب مراعاته عند التحليل الإحصائي للبيانات.

3-2 مقياس الدراسة:

تم اعتماد مقياس لكرت خماسي الأبعاد بدرجات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) وقد أعطيت لها الأوزان على التوالي (1. 2. 3. 4. 5).

جدول رقم (2) يوضح مقياس ليكرت الخماسي الأبعاد

التقييم	النسبة	الدرجة المعيارية	الأوزان	المقياس
منخفض	من 20% إلى أقل من 36%	من 1 إلى أقل من 1.80	1	غير موافق بشدة
	من 36% إلى أقل من 52%	من 1.80 إلى أقل من 2.60	2	غير موافق
متوسط	من 52% إلى أقل من 68%	من 2.60 إلى أقل من 3.4	3	محايد
مرتفع	من 68% إلى أقل من 84%	من 3.40 إلى أقل من 4.20	4	موافق
	من 84% إلى 100%	من 4.20 إلى 5	5	موافق بشدة

ومن الجدول يمكن إيجاد قيمة النسبة المئوية التي يبدأ منها قبول العبارات وذلك بقسمة 3.40 (وهي بداية قبول العبارات عند تحديد مستوى خيارات الإجابة) على 5 (أعلى

وزن أعطيت لخيارات الإجابة). أي أن النسبة المئوية لبداية قبول العبارة = $3.40 / 5$
= 68% وعليه فإنه:

- تقبل العبارة إذا كانت النسبة المئوية لخيار الإجابة لها $\leq 68\%$

- تقبل الفرضية إذا تجاوز متوسط نسبة قبول العبارات $\leq 68\%$

3-3 اختبار الفرضيات وعرض النتائج:

3-3-1 عرض نتائج الإحصاء الوصفي:

أولاً: توزيع وخصائص مجتمع الدراسة:

جدول رقم (3) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا لصفة المبحوث.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الصفة	رئيس قسم	1	4%
	مدير مكتب	0	0%
	معد مرتبات	23	96%
المجموع		24	100%

تشير التكرارات والنسب المئوية فيما يتعلق بمتغير الصفة بان مجتمع الدراسة له
رئيس قسم واحد بنسبة 4% من مجتمع الدراسة وفيما يتعلق بصفة مدير مكتب فهي
غير مسكن عليها أي موظف بنسبة 00% والبقية عبارة عن معدي مرتبات بنسبة
96% من أفراد المجتمع.

جدول رقم (4) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا لنوع الجنس.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	13	54%
	إناث	11	46%
المجموع		24	100%

تشير التكرارات والنسب المئوية فيما يخص متغير الجنس بان الذكور يمثلون 54% من أفراد مجتمع الدراسة في حين يمثل جنس الإناث 46%، وهي نسبة متقاربة جدا من نسبة الذكور .

جدول رقم (5) يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا المؤهل العلمي.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ماجستير	3	13%
	بكالوريوس	16	67%
	دبلوم عالي	2	8%
	دبلوم متوسط	1	4%
	مؤهلات أخرى	2	8%
المجموع		24	100%

نلاحظ من الجدول أن أكثر المؤهلات العلمية لمفردات مجتمع الدراسة يأتي من حملة درجة البكالوريوس بنسبة 67% تليها حملة درجة الماجستير بمعدل 13% في الوقت الذي كان فيه حملة درجة الدبلوم المتوسط من اقل المعدلات بنسبة 4% من مجمل أفراد مجتمع الدراسة. توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا التخصص العلمي.

جدول رقم (7) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا للتخصص العلمي.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
التخصص العلمي	محاسبة	17	71%
	إدارة أعمال	3	13%
	اقتصاد	1	4%
	تمويل ومصارف	1	4%
	تخصصات أخرى	2	8%
المجموع		24	100%

من الجدول نلاحظ أن نسبة 71% من أفراد مجتمع الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة يليها تخصص إدارة الأعمال بنسبة 13%، في حين أن التخصصات الأخرى لم تتجاوز في مجموعها 16% من العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة.
جدول رقم (8) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا للخبرة.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	2	8%
	من 5 إلى اقل من 10	9	38%
	من 10 إلى اقل من 15	5	21%
	من 15 فأكثر	8	33%
المجموع		24	100%

يشير الجدول إلى أن أكبر عدد من مفردات مجتمع الدراسة كانت خبرتهم ما بين 5 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة 38% في حين جاء الأشخاص الذين خبرتهم أكثر من 15 سنة في المرتبة الثانية بنسبة 33%، أما بخصوص الذين كانت خبرتهم اقل من 5 سنوات في المرتبة الأخيرة بنسبة 8% من العدد الإجمالي لأفراد مجتمع الدراسة.

ثانيا: التحليل الوصفي لكل عبارة من معلمات الاستبيان.

يتم إيجاد النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبانة للوصول للمتوسطات التي يتم من خلالها اختبار قبول الفرضية من عدمه والتي تم صياغتها بشكل ايجابي والتي تقول أن المحاسبة على منحة الوفاة تتم وفق القوانين واللوائح المعمول بها.

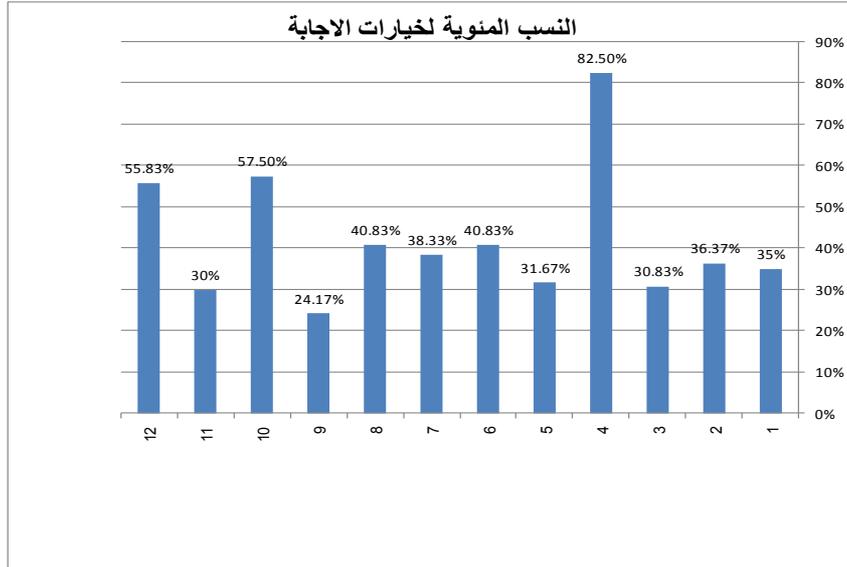
جدول رقم (9) يوضح النسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة.

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	العبرة	الرقم
غير موافق بشدة	0.79	1.75	35%	يتم صرف منحة الوفاة عن ثلاث أشهر (شهر الوفاة والشهرين التاليين)	1
غير موافق	0.96	1.83	36.67 %	يتم صرف منحة الوفاة في تواريخ صرف المرتبات لبقية الموظفين الآخرين.	2
غير موافق بشدة	0.88	1.54	30.83 %	شهر الوفاة يتم صرفه بقيمة إجمالية باعتباره من أشهر منحة الوفاة.	3
موافق	0.90	4.13	82.5%	منحة الوفاة يتم صرفها بقيمة إجمالية بدون خصومات.	4
غير موافق بشدة	1.18	1.58	31.67 %	تتم المحاسبة وصرف مقابل الأيام التي اشتغلها الموظف قبل وفاته من شهر الوفاة.	5
غير وافق	0.62	2.04	40.83 %	يتم التأكد من وجود نموذج طلب صرف المنحة من المستحقين أو وكيل عنهم من ضمن المستندات المقدمة.	6
غير موافق	1.14	1.92	38.33 %	قبل المحاسبة على منحة الوفاة وصرفها يتم التأكد من وجود مستحقين للمنحة بنفس شروط	7

				استحقاق المرتب.	
غير موافق	0.91	2.04	40.83 %	حتى وان دفعت مرتبات للمتوفى بعد شهر الوفاة فانه يتم صرف المنحة دون تسويتها مع المرتبات المدفوعة.	8
غير موافق بشدة	0.41	1.21	24.17 %	يتم اعداد شهادة الدفع الأخير للمعني عن الشهر السابق لشهر الوفاة.	9
محايد	1.39	2.88	57.50 %	سبق لي الاطلاع على القوانين واللوائح المتعلقة بالمحاسبة وصرف منحة الوفاة.	10
غير موافق بشدة	1.59	1.50	30%	سبق لي الحصول على دورات في كيفية المحاسبة عن منحة الوفاة.	11
محايد	1.44	2.79	55.83 %	تتوفر بالقسم أرشيف للقوانين الخاصة بطبيعة وكيفية المحاسبة عن المرتبات وما في حكمها من منح ومكافآت.	12
	0.94	2.1	42.01 %	متوسط القيم	

يبين الجدول النسب المئوية لخيارات المشاركين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات الخاصة باختبار فرضية الدراسة التي تبحث فيما إذا كانت المحاسبة على منحة الوفاة تتم وفق القوانين واللوائح المعمول بها، والملاحظ من الجدول أن الفقرة الرابعة التي تقول أن منحة الوفاة يتم صرفها بقيمة إجمالية بدون خصومات جاءت في المرتبة الأولى بنسبة مئوية 82.5% وبمتوسط حسابي 4.13

وانحراف معياري 0.9، تلتها الفقرة العاشرة المتعلقة بالاطلاع على القوانين واللوائح المتعلقة بالمحاسبة وصرف منحة الوفاة سابقا في المرتبة الثانية بنسبة 57.5% وبمتوسط حسابي 2.88 وانحراف معياري 1.39، في حين احتلت الفقرة الثانية عشر الترتيب الثالث والتي تسأل عن توفر بالقسم أرشيف للوائح والقوانين الخاصة بطبيعة وكيفية المحاسبة عن المرتبات وما في حكمها من منح ومكافآت. بنسبة مئوية 55.83% وبمتوسط حسابي 2.79 وانحراف معياري 1.44، أما الفقرتين السابعة والثانية فقد توسطتا الترتيب حيث جاءت الفقرة السابعة في الترتيب السادس والتي تقول قبل المحاسبة على منحة الوفاة وصرفها يتم التأكد من وجود مستحقين للمنحة بنفس شروط استحقاق المرتب. بنسبة مئوية بلغت 38.33% وبمتوسط حسابي 1.92 وانحراف معياري 1.14، والفقرة الثانية في الترتيب السابع والتي تتساءل فيما إذا كان يتم صرف منحة الوفاة في تواريخ صرف المرتبات لبقية الموظفين الآخرين. بنسبة 36.67% وبمتوسط حسابي 1.83 وانحراف معياري 1.83. في حين كانت المراتب الأخيرة من نصيب الفقرة الأولى في المرتبة العاشرة والتي صيغت بأن شهر الوفاة يتم صرفه بقيمة إجمالية باعتباره من أشهر منحة الوفاة. بنسبة 30.83% ومتوسط حسابي 1.54 وانحراف معياري 0.88، وفي المرتبة الحادية عشر جاءت الفقرة الحادية عشر والتي تستوضح فيما إذا كان أي من أفراد مجتمع الدراسة سبق له الحصول على دورات في كيفية المحاسبة عن منحة الوفاة. بنسبة 30% ومتوسط حسابي 1.5 وانحراف معياري 1.59، أما الفقرة التاسعة والتي تتساءل فيما كانت شهادة الدفع الأخيرة للمتوفى يتم إعادتها من واقع الشهر السابق لشهر الوفاة فقد احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة 24.17% ومتوسط حسابي 1.21 وانحراف معياري 0.43، والملاحظ من الجدول أن أي من فقرات الجدول لم تصل إلى 68% وهو معدل القبول فيما عدا الفقرة الرابعة والتي وصلت فيها النسبة المئوية إلى 82.5% بدرجة موافق.



شكل رقم (1) يبين متوسط النسب المئوية لخيارات إجابات مجتمع الدراسة

جدول رقم (10) يوضح متوسط النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات على فقرات الاستبانة.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	متوسط النسبة المئوية	العبرة
غير موافق	0.94	2.1	42.01%	المتوسط العام لإجابات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بالفرضية الرئيسية والتي تقول ان المحاسبة على منحة الوفاة تتم وفق القوانين واللوائح المعمول بها.

من خلال الجدول تبين أن المتوسط العام للنسب المئوية للعبارات المتعلقة بالفرضية الرئيسية (42.01%) والمتوسط العام للمتوسطات الحسابية للعبارات (2.1) في حين أن

المعدل المئوي الفرضي 68%، والمتوسط الحسابي الفرضي (3.4) لخيارات إجابات مجتمع الدراسة، وضعا كحد أدنى لقبول الفرضية الرئيسة للدراسة.

4. النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال تحليل ردود مجتمع الدراسة على العبارات الواردة بالاستبانة، والتي هدفت الى معرفة مدى التزامهم بالقوانين واللوائح عند المحاسبة على منحة الوفاة، توصلت الدراسة إلى أن متوسط النسب المئوية لدرجة قبول العبارات من مجتمع الدراسة بلغ 42.01% وهو معدل اقل من 68% وهو الحد الأدنى كنسبة مئوية لقبول الفرضية، وأن القيمة المتوسطة للمتوسط الحسابي المستخرج من الجدول رقم (10) بلغت (2.1) وهي اقل من المتوسط الحسابي الفرضي (3.4) كحد أدنى لقبول الفرضية، عليه يتم رفض الفرضية الرئيسة القائلة أن المحاسبة على منحة الوفاة تتم وفق القوانين واللوائح المعمول بها، وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1- استنتاجات متعلقة بخصائص مجتمع الدراسة:

أ- تبين من ردود المبحوثين أن كافة مجتمع الدراسة له علاقة مباشرة بموضوع البحث.

ب- عدم وجود خصوصية لطبيعة العمل حيث أثبتت الدراسة أن أعداد الجنسين متقارب جدا ويفارق لا يتجاوز 8% لصالح الذكور.

ت- المؤهلات العلمية جيدة من وجهة نظر الباحثان فقد بينت الدراسة أن ما نسبته 80% من المبحوثين يحملون درجة البكالوريوس والماجستير.

ث- بينت الدراسة أن ما نسبته 71% من الأفراد تخصصاتهم العلمية محاسبة، وهو معدل يجب أن يرتفع وذلك لخصوصية طبيعة العمل وعلاقته المباشرة بتخصص المحاسبة.

- ج- تعتبر خبرة أفراد مجتمع الدراسة جيدة حيث بلغت نسبة الأشخاص الذين تجاوزت خبرتهم العملية الخمس سنوات 92%، في حين أن ما نسبته 59% من النسبة السابقة قد تجاوزوا العشر سنوات خبرة في مجال العمل.
- 2- استنتاجات متعلقة باختبار فرضية الدراسة:
- أ- تبين من ردود مجتمع الدراسة أن منحة الوفاة يتم صرفها بقيمة شهرين فقط، دفعة واحدة إجمالية، وهذا مخالف للفقرة (أ) بالمادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980.
- ب- أن شهر الوفاة يخضع للخصومات وهذا يتعارض مع الفقرة (أ) بالمادة 23 من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 والمادة 108 من لائحة المعاشات الضمانية.
- ت- لا يتم صرف مقابل الأيام التي اشتغلها المتوفى من شهر الوفاة وهذا مخالف للمادة (113) من لائحة المعاشات الضمانية.
- ث- يتم صرف منحة الوفاة دون التأكد من وجود طلب صرف المنحة او مستحقين لها، وهذا يتعارض مع المادتين (114) و(106) والمواد (من 118 حتى 122) من لائحة المعاشات الضمانية.
- ج- يتم تسوية منحة الوفاة في حالة صرف مرتبات بعد شهر الوفاة، وهذا مخالف للمادة (116) من لائحة المعاشات الضمانية.
- ح- يتم إعداد شهادة الدفع الأخير للمتوفى، عن شهر الوفاة وهذا يتعارض مع المادة (23) من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980.
- خ- بينت ردود أفراد مجتمع الدراسة أن جلهم لم يطلع على القوانين واللوائح الخاصة بصرف منحة الوفاة بشكل كافي.

د- من الردود يتضح عدم خضوع شريحة واسعة جدا من مجتمع الدراسة لدورات في كيفية المحاسبة عن منحة الوفاة.

ذ- وجود قصور من القسم في توفير أرشيف خاص بالقوانين واللوائح الخاصة بالمحاسبة عن المرتبات وما في حكمها من منح ومكافآت.

ثانيا: التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجانب العملي للدراسة يوصي الباحثان بالاتي:

أ- يجب الالتزام بالقانون فيما يخص بمدة المنحة والتي حددتها المادة 23 من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980 والتي حددت مدة المنحة بثلاث أشهر (شهر الوفاة والشهرين التاليين).

ب- يجب صرف كل شهر من منحة الوفاة على حدة وفي المواعيد الاعتيادية لصرف المرتبات طبقا للفقرة (أ) بالمادة 23 من القانون 13 لسنة 1980. ضرورة وضع ترتيبات لصرف مقابل الأيام التي اشتغلها المتوفى من شهر الوفاة باعتبار أن منحة الوفاة تصرف بالإضافة إلى المرتب أو المعاش وليست بديل عنه حسب المادة 113 من لائحة المعاشات.

ث- يجب الالتزام بضرورة صرف المنحة بعد تقديم طلب بصرف المنحة من قبل المستحقين أو من الوكيل عنهم بما يماشى والمادة 114 من لائحة المعاشات..

ج- يجب التأكد من وجود مستحقين للمنحة قبل المباشرة بصرفها حسب ما حددته المواد (118 إلى 122) والتي تؤكد على عدم صرف منحة الوفاة إلا في وجود مستحقين تنطبق عليهم شروط استحقاق المرتب أو المعاش.

ح- يجب عدم تسوية المنحة مع أي ديون تخص المتوفى حال حياته أو أي مرتبات تم صرفها بالتجاوز بعد شهر الوفاة وذلك بما يتماشى والمادة 116 من لائحة معاشات الضمان الاجتماعي.

المراجع

- [1] بدوي، محمد عباس، 2000، المحاسبة على التأثيرات البيئية والمسئولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية، الجامعة الجديدة للنشر.
- [2] القوانين واللوائح والوثائق القانونية:
- [3] قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م وتعديلاته.
- [4] قانون الخدمة المدنية رقم 55 لسنة 1976م.
- [5] مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثاني، سنة 1979م.
- [6] مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثالث، سنة 1983م.
- [7] لائحة معاشات الضمان الاجتماعي، سنة 1981م.
- [8] لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش، سنة 1991م.
- [9] وثيقة (حكم محكمة استئناف طرابلس - دائرة القضاء الإداري - في القضية رقم 35/37 ق لسنة 2006م).

واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي

دراسة تحليلية للفترة 2012 – 2019م

أ. رضا علي الصالح / عضو هيئة تدريس / المعهد العالي للعلوم والتقنية بالزاوية

redaalsalh75@gmail.com

الباحث / عبد المجيد الهادي الرتيمي / جامعة طرابلس

majdyalhadi@gmail.com

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة موضوع واقع السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي وذلك بتسليط الضوء على هذه السياسات، من خلال الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية التي تعكس تفاصيل كل سياسة وأدواتها وإمكانية تطبيقها في ظل ما يمر به الاقتصاد الليبي من أزمات من عام 2011م إلى 2019م، هدفت هذه الورقة الى طرح اطار نظري للتعريف بالسياسة النقدية والمالية ، وبيان أهمية هذه السياسات في الاقتصاد، بالإضافة الى التطرق الى أدوات السياسة النقدية والمالية من اجل تحقيق هدف توسعي أو انكماشى في الجانب النقدي أو المالي للدولة. وخلصت الورقة الى جملة من النتائج أهمها: أنه بعد عرض الإطار النظري اتضح أن هناك ضعف فاعلية الأدوات نتيجة لعدم التنسيق بين السياسات في ممارسة عملها داخل الاقتصاد، بالإضافة الى هناك تحديات تواجه كل سياسة، تتمثل في ارتفاع الأسعار نتيجة تدهور قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، والانخفاض في محصلة الإيرادات النفطية لأسباب أمنية وحربية، وارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي، من خلال الفرق بين الصادرات والواردات، وانتشار الفساد المالي والإداري الذي طال معظم أجهزة ومؤسسات الدولة.

كلمات مفتاحية: السياسات النقدية ، السياسات المالية ، الاقتصاد الليبي

ABSATRACT

This study addressed the topic of the reality of monetary and financial policies in the Libyan economy by highlighting these policies, through statistics and economic indicators that reflect the details of each policy and its tools and the possibility of their application in light of the crises that the Libyan economy is going through from 2011 to 2019. This paper aimed to present a theoretical framework for the definition of monetary and financial policy, and to demonstrate the importance of these policies in the economy, in addition to examining the tools of monetary and financial policy in order to achieve an expansionary or contractionary goal in the monetary or financial aspect of the state. The paper concluded with a set of results, the most important of which are: After presenting the theoretical framework, it became clear that there is a weak effectiveness of the tools as a result of the lack of coordination between the policies in practicing their work within the economy, in addition to there are challenges facing each policy, represented in the high prices as a result of the deterioration of the value of the Libyan dinar against foreign currencies And the decrease in the yield of oil revenues for security and warfare reasons, the high degree of economic exposure to the outside world, through the difference between exports and imports, and the spread of financial and administrative corruption that affected most of the state's institutions and institutions.

Key words: monetary policies, financial policies, the Libyan economy

المقدمة :

يعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً بامتياز لاعتماده على المنتجات النفطية وإيراداتها لتسيير أمور الدولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، حيث عانى هذا الاقتصاد من عدة أزمات مالية وأمنية وانكاسات اقتصادية، عرقلت مسيرة الإصلاحات والنهوض بالنشاط الاقتصادي، واهمها ازمة السيولة التي نالت المكانة الأولى في الترتيب، بالإضافة الى التضخم وهدر الموارد الاقتصادية، وكذلك الانخفاض الملحوظ في الإيرادات النفطية بسبب اغلاق الحقول والموانئ النفطية بسبب الحروب، وتراجع متوسط الأسعار العالمية

للفنط خلال الفترة 2012-2019 بما لا يقل عن 50%، وكذلك الانخفاض في الإيرادات غير النفطية مما أثر على مستويات الانفاق في مختلف المجالات الذي بدوره أدى الى تعثر النمو الاقتصادي بالدولة. في هذه الدراسة نسلط الضوء على دور السياسات الاقتصادية المتمثلة في السياسة النقدية والمالية في كيفية معالجة هذه المشاكل.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول السياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة بعض الظواهر مثل التضخم وأزمة السيولة وهدر الموارد المالية للدولة، في ظل الظروف التي تشهدها ليبيا في الفترة محل الدراسة، للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي: ما هو دور السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) في الاقتصاد الليبي؟

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة التي تحقيق بعض الأهداف منها:
- أ- طرح إطار نظري بالتعرف بواقع السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي.
 - ب- التعرف على السياسات الاقتصادية التي نفذتها الدولة من الناحية النظرية والتنفيذية ومدى تأثيرها للتخفيف من حدة الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد خلال الفترة 2012-2019م.
 - ت- محاولة التعرف على اهم المعوقات والتحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية .

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تتناول الاقتصاد لما له من أهمية في قيادة اقتصاد الدولة نحو النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة الى انها ترتبط بالتخصص العلمي ورغبة الباحثان بدراسة مثل هذه الموضوعات، وايضاً من واقع الازمات التي مر بها الاقتصاد الليبي ما بعد 2011م، ودراسة الأسباب التي أدت الى تفاقمها، ومدى فعالية السياسات الاقتصادية التي نفذتها الدولة للحد من هذه الأزمة.

تساؤلات الدراسة:

- تحاول الدراسة الاجابة علي عدد من الاسئلة اهمها :
- أ- هل قامت الدولة بوضع سياسات مناسبة كفيلة بإحداث تأثير ايجابي في الاقتصاد الليبي؟
- ب- هل هناك تناغم وعمل مشترك بين السياسات الاقتصادية وفعالية للتأثير في الاقتصاد الليبي؟
- ت- ما اهم التحديات التي تعوق تطبيق السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي ؟

منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة النظرية يعتمد الباحثان علي المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد علي المراجع المتاحة للتعريف بمتغيرات الدراسة ، وما يتوفر من بيانات ومعلومات من مصادرها الرسمية لتحقيق أهداف الدراسة.

الجانب النظري

المبحث الأول: السياسة النقدية:

من خلال هذا المبحث نحاول التعرض لماهية السياسة النقدية من خلال مختلف التعريفات التي أطلقها الاقتصاديون، ثم استعراض الاستراتيجية الحديثة التي تقوم عليها.

تعريف السياسة النقدية: تتوعت واختلفت تعريفات السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، وهي الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة المصدرة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها. وهذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية:

1- يعرفها **GEORGE PARIENTE** على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف .

2- عرفها **أكن لونيس** بأنها " مجموعة من الاجراءات والتشريعات والاوامر التي تتخذها السلطة النقدية والحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التقلبات بالمحافظة على استقرار قيمة العملة على النطاقين الداخلي والخارجي، لمحاولة المحافظة على ثبات نسبي لمستوى الاسعار باستخدام مجموعة من الأدوات في زمن معين (بوخاري ، 2010 ، ص 59).

إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

تعتمد هذه الإستراتيجية على استخدام الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية، فقامت الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية، على اتجاه ودرجة الفرق بين الأهداف والتقديرات فترفع أو تخفض معدل المجاميع النقدية، وبالتالي التحكم في نمو العرض النقدي، وعليه يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصد النقدية لدى البنوك (لونيس ، 2010 ، ص 11).

الأهداف الأولية والوسيطّة والنهائيّة :

أولاً: الأهداف الأولية : تتمثل في :

1- **مجمعات الاحتياطات النقدية:** وتعرف بالقاعدة النقدية على وهي الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتتكون من العملة في التداول والاحتياطي النقدي لدى البنوك المركزية.

2- **ظروف سوق النقد:** تتكون هذه الظروف من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصد، وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية.

ثانياً: **الاهداف الوسيطة:** تعرف بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية، والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج والدخل. و تمثل الأهداف الوسيطة الآتي:

- 1- **مستوى معدل الفائدة :** هناك عدة أنواع من معدلات الفائدة منها:
 - **المعدلات الفائدة الرئيسية:** وهي معدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي، ويسند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
 - **معدلات فائدة السوق النقدي:** يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل والقابلة للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع.
 - **معدلات فائدة التوظيف:** الفائدة في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.
 - **المعدلات الفائدة المدنية:** وهي معدلات الفائدة التي تطبق على القروض الممنوحة. (قادي، 2003، ص 64)

2- **سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى:**
يعتبر سعر الصرف النقدي مؤثر هام على الأوضاع الاقتصادية للبلد، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوطات التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطاً انكماشياً، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو. (مفتاح ، 2005 ، ص 124) .

3- **المجمعات النقدية:**
هي عبارة عن مؤثرات كمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة المالكين المقدمين على الأنفاق. أما بالنسبة للنقديين يحاولون تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج، ويرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد وكذلك درجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو السيولة .

ثالثاً: **الاهداف النهائية**: تعتبر الأهداف الأولية والوسطية في الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية وتعرف هذه الأهداف اختصاراً بـمربع كالدور، والمتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمالة الكاملة وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدولة .

رابعاً: **القطاعات المزودة بالمعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية (الشباني، 2012 ، ص 21):**

- 1- **القطاع الحكومي**: يحتاج واضع السياسة النقدية الى معلومات من القطاع الحكومي الذي لايزال يشغل حيزاً هاماً في الاقتصاد، فقطاع الحكومة يؤثر على السياسة النقدية عن طريق الإنفاق العام، خاصة الدعم بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي.
- 2- **القطاع العائلي**: يقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك، فهذا القطاع يحصل على الدخل النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال، كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخارات ولا ينتج عنها انخفاض في الإنفاق الكلي إذ تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري.
- 3- **قطاع الأعمال**: يتأثر قطاع الأعمال العام أو الخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، ويؤثر على السياسة النقدية بوجهين، الأول عن طريق الاستثمار فيقوم بالطلب على النقود وهذا حسب معدلات الفائدة، أما الوجه الثاني فهو الإنتاج حيث يؤثر بالزيادة في الصادرات، وبالانخفاض في الواردات.
- 4- **القطاع المالي**: يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية، حيث أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية.
- 5- **القطاع الخارجي**: أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، ويؤدي هذا التبادل إلى تدفقات

رأس مالية بالنسبة للمصدرين، كما يسرب أموال خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثير مهما على النشاط الاقتصادي للدولة إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات عن الواردات أو بانخفاض عرض النقود في الحالة العكسية.

خامساً: أدوات السياسة النقدية :

النوع الأول: الأدوات الكمية: تتمثل الأدوات الكمية في مجموعة من التقنيات التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في كتلة النقود والقروض التي تصدرها البنوك التجارية وهي: (قادي ، 2003 ، ص 69)

(1)- سعر إعادة الخصم : وهو حالتين :

• في حالة الانكماش يكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل وبالتالي يعتمد البنك المركزي سياسة توسعية: يعمل على التوسع في إصدار النقود.

• أما في حالة التضخم فيكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق استقرار الأسعار، وعليه فإن البنك المركزي يعتمد سياسة انكماشية: يعمل على الحد من الإصدار النقدي وتقليص قدرة البنوك التجارية على منح القروض.

(2)- الاحتياطي القانوني: نسبة المبلغ الاحتياطي الذي يتعين على البنوك التجارية إيداعه لدى البنك المركزي. حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني الإجمالي، في حالة السياسة الانكماشية، كما يمكن له أن يخفض تلك النسبة لتمكين البنوك التجارية من التوسع في الإقراض في ظل السياسة التوسعية.

(3)- عمليات السوق المفتوحة: يمكن للبنك المركزي أن يدخل السوق فيشتري الأوراق المالية ويطرح بدلا منها كمية من النقود السائلة في حالة السياسة التوسعية. وعلى العكس من ذلك في حالة السياسة الانكماشية، إذ يدخل البنك المركزي السوق بائعا للأوراق المالية ويسحب بدلا منها كمية من النقود فينقص حجم الكتلة النقدية المتداولة.

النوع الثاني: الأدوات النوعية :

- (1) - **تأطير الائتمان:** يمكن للسلطات النقدية في حالة السياسة الانكماشية أن تحدد سقفا للقروض الممكن منحها والعكس صحيح في حالة السياسة التوسعية.
 - (2) - **سياسة القروض الانتقائية:** يمكن تحديد سقف للمبالغ المقترضة أو لعدد المقترضين أو تحديد فترة لتسديد القرض، وكلها وسائل للحد من توزيع القروض في قطاعات معينة.
 - (3) - **الإقناع الادبي:** يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة.
 - (4) - **سعر الصرف:** يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي دفع التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيضه بهدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج.
- المبحث الثاني: السياسة المالية (بن علي ، 2006 ، ص ص 10-12)

أولاً: مفهوم السياسة المالية :

هناك أكثر من تعريف للسياسة المالية وذلك وفقاً لوجهات نظر المفكرين والاقتصاديين وأحد تعريفات السياسة المالية "هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي".

ثانياً: أهداف السياسة المالية :

إن السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية التي تعد من أهم أهدافها هو تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول لمستوى التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار

الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن في ميزان المدفوعات. وأهداف السياسة المالية تتمثل في التالي:

1- **تحقيق التنمية الاقتصادية:** إن التنمية هي أساس النمو ولكن لا تضمن وحدها تحقيق النمو؛ حيث أن النمو يعني إنتاج السلع والخدمات في الدولة يكون أكبر من النمو السكاني في الدولة، ولكن التنمية لا تركز فقط على حجم الإنتاج ولكنها تركز أيضاً على هيكل هذا الإنتاج. إن الأموال التي تخصص للإنفاق في الموازنة العامة للدولة لها دور في تحقيق التنمية وذلك من خلال استخدام تلك الأموال في الإنفاق الاستثماري، وكذلك بالنسبة للإيرادات فيجب أن تتأكد الدولة من أن إنتاجيتها تتكون من الدخل والثروة اللذين تولدا من النفقات.

2- **تحقيق التوازن الاقتصادي:** السياسة المالية يمكن أن تقوم بمساعدة فعالة في تسوية الأوضاع الاقتصادية وذلك في أوقات الركود وأوقات الازدهار؛ حيث تقوم الحكومة بعمل ما يعجز الفرد عن تحقيقه؛ فتشجع على الاستثمار في أوقات الركود مما يزيد من الإنتاج، وفي أوقات الازدهار تحد السلطة من الاستثمار العام، وهو ما يوصي به العلماء والمؤلفين الذين تبنا أفكار كينز.

3- **تحقيق العدالة الضريبية:** تحقيق العدالة الاجتماعية يتضمن في جوهره تحقيق العدالة الضريبية، حيث تقوم الدولة بدور المعدل فهي تقتطع من دخول الأفراد مقابل خدمات تؤديها لهم في مختلف شئون حياتهم، على سبيل المثال: عندما تقوم الدولة بفرض الضريبة العقارية تستخدمها في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها .

ثالثاً: أدوات السياسة المالية (غدير ، 2010 ، ص 30):

1- **الإيرادات العامة:** يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية" مجموع الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة؛ من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ". أهمها المصادر الضريبية وهي تمثل النصيب الأكبر من الإيرادات العامة وتتمثل تلك المصادر في الآتي :

أ- **موارد الدولة من أموالها الخاصة:** هي كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق، مباني الوزارات، والموانئ، والممتلكات التي تحولت من

الاستخدام العام للاستخدام الخاص كالأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية، والأوراق المالية التي تكون ملكاً للدولة.

ب- الرسوم: هي مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة في مقابل خدمة معينة ذات نفع خاص تؤديها الدولة، أو السلطة العامة مثل رسوم شراء سيارة، ورسوم التسجيل في جامعة.

ج- الضرائب: هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل ذلك؛ لتغطية الأعباء العامة، وتحقيق أهداف الدولة المختلفة، كما تعد الضرائب من أكبر مصادر الإيرادات. يُقسم مُختصو المالية العامة الضرائب إلى قسمين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة؛ الضرائب المباشرة هي التي تُقَطَّع مباشرة من الدخل أو رأس المال كضريبة الدخل، بينما الضرائب الغير مباشرة والتي تسمى بـضرائب الإنفاق تفرض عندما ينفق الفرد رأسماله في سبيل تحقيق حاجة كالضريبة الجمركية أو ضريبة المبيعات وهي أقل أهمية من الضريبة المباشرة.

د- القروض العامة: هي مورد من موارد الدولة وأداة لتمويل الإنفاق وهو دين يكتتب في المؤسسات المالية في الداخل أو الخارج، أو الحكومات الأجنبية مع التعهد بسداد فوائد القرض وفقاً للشروط.

2- النفقات العامة: تعرف النفقات العامة بأنها "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداداً لحاجة عامة، يكون الغرض منها حماية المواطنين، وزيادة رفايتهم العامة، ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة". يزداد تنوع النفقات التي تقوم بها الدولة كلما ازداد تدخلها في النشاط الاقتصادي، بإتباع ما يتلاءم مع حاجاتها وظروفها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: التقسيمات النظرية للنفقات العامة (الموسوي ، 2005 ، ص 23):

- نفقات عادية و نفقات غير عادية: النفقات العادية هي التي تتكرر بانتظام كدفع مرتبات الموظفين، بينما الغير عادية فلا تتكرر بانتظام في الميزانية كنفقات مواجهة الكوارث.

- **نفقات جارية ونفقات استثمارية:** النفقات الجارية لازمة لدفع رواتب الموظفين وتسيير المرافق العامة، بينما النفقات الاستثمارية خاصة بتكوين رؤوس الأموال للمجتمع.

- **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:** النفقات الحقيقية تحصل الدولة فيها على مقابل لتلك النفقات كالحصول على السلع والخدمات، بينما النفقات التحويلية تحول فيه الدولة جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية المرتفعة الدخل للطبقات محدودة الدخل.

ثانياً: **التقسيمات العملية للنفقات العامة :**

• **التقسيم الوظيفي:** تقوم فيه الدولة بمعرفة إيرادات كل دائرة من دوائرها والمصاريف اللازمة لها وبعد ذلك يتم تحديد النفقات المخصصة لكل قطاع حسب التكلفة.

• **التقسيم الاقتصادي:** يعتمد هذا التقسيم على المهام التي تقوم بها الدوائر الحكومية بشرط تقسيمها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة-صناعة-تجارة).

• **التقسيم الإداري:** يتم التقسيم هنا حسب الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق كالوزارات والهيئات ثم تقسم الإدارات لإدارات أصغر.

3- عجز الموازنة العامة :

هي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، حيث تقوم الدولة بإصدار النقود من أجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفى هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي. لا تطبق الدول المتقدمة هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، بينما الدول النامية تعتمد على هذه السياسة بشكل مستمر وذلك لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح هذه السياسة يتوقف على حالة البلد الاقتصادية؛ حيث يعتمد هذا على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي فإن التمويل بالعجز يدفع الاقتصاد إلى النمو في الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني من ضعف وعجز الجهاز الإنتاجي يترتب على التمويل بالعجز مزيد من التضخم والعجز.

الجانب العملي

الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية في ليبيا

المبحث الأول: السياسة النقدية في ليبيا :

إن السياسة النقدية التي يرسمها ويشرف على تنفيذها مصرف ليبيا المركزي تتأثر بسمات الاقتصاد الليبي التي تتمثل في انه اقتصاد ريعي وذو مصدر وحيد لدخله وهو النفط، كما تتأثر بمدى تطور القطاع النقدي والمالي، ونوعية وحجم وسائل الدفع المتاحة به والتشريعات المنظمة لهذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتهدف السياسة النقدية في ليبيا كما نصت عليه المادة الخامسة من القانون رقم 1 لسنة 2005 وتعديله إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما في ذلك استقرار سعر صرف الدينار الليبي والمحافظة على سلامة واستقرار القطاع النقدي والمالي.

ومن بين أدوات السياسة النقدية المتاحة لمصرف ليبيا المركزي: سعر إعادة الخصم والاحتياطي النقدي الإلزامي والسيولة القانونية المطلوبة وعمليات السوق المفتوحة أي بيع وشراء الأوراق المالية «شهادات إيداع المصرف المركزي»، التدخل المباشر والاقناع الأدبي. وقد خُفض سعر إعادة الخصم في عام 2004 من 5% إلى 4% ثم إلى 3% في عام 2006، كما أدخل المصرف المركزي في عام 2008 أداة جديدة غير مباشرة لسياسته النقدية وهي شهادات ايداع المصرف المركزي لمدة 91 يوماً، ثم قام بإضافة شهادات ايداع 28 يوماً، كما استحدث ما عُرف بتسهيل الايداع الليلة واحدة وذلك من أجل حسن إدارة السيولة لدى بعض المصارف التجارية والتأثير في حجم الائتمان المصرفي. ويمكن توضيح اسعار الفائدة على شهادات الايداع وتسهيل الايداع لليلة واحدة كما يبرزه الجدول رقم 1 ادناه.

وقد توقف العمل بسياسة سعر إعادة الخصم واسعار الفائدة الدائنة والمدينة للأشخاص الطبيعيين اعتباراً من أول يناير 2013 وللأشخاص الاعتباريين ابتداء من أول يناير 2015 وذلك تنفيذاً للقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية.

جدول (1) اسعار الفائدة على شهادات ايداع المصرف المركزي

السنة	على شهادات الإيداع		تسهيل إيداع لليلة الواحدة	على إعادة الشراء	
	أجل 91 يوما	أجل 28 يوما		أجل 91 يوما	أجل 28 يوما
2008	2.25	-	-	4.25	-
2009	1.75	-	-	3.75	-
2010	1.0	0.85	0.25	3.75	1.60
2011	1.0	0.85	0.25	2.00	1.60
2012	1.0	0.85	0.25	2.00	1.60
2013	1.0	0.85	0.25	2.00	1.60
2014	1.0	0.85	0.25	2.00	1.60
*2015	-	-	-	-	-
*2016	-	-	-	-	-
*2017	-	-	-	-	-
*2018	-	-	-	-	-
*2019	-	-	-	-	-

*تم الغاء التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع المعاملات الربوية.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، ورقة حول تطور السياسة النقدية اغسطس 2010، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

اولاً: تأثير السياسة النقدية في المجاميع النقدية :

1- عرض النقود

شهد عرض النقود (ع1) خلال الفترة 2014-2019م تزايد ملحوظ ليصل في نهاية 2014 إلى نحو 66,732 مليون دينار وقد شكّل المتوسط السنوي للعملة في التداول خارج المصارف ما نسبته 25.7% من اجمالي عرض النقود (ع1)، ليصل في نهاية

عام 2019 الى 27.1 مليار دينار ثم الى 107.735 مليار دينار في الربع الثالث من عام 2019 وهي نسبة مرتفعة، تدل على عدم انتشار الوعي المصرفي وعدم التوسع في استعمال وسائل دفع أخرى متنوعة ومتطورة والتي ظل استخدامها محدود للغاية. أي إن زيادة معدل عرض النقود لم تكن له أي تأثيرات ايجابية على المجالات النقدية الأخرى وتعود أسباب ذلك إلى عدم توجيه الائتمان المصرفي نحو الأغراض الاستثمارية والانتاجية، بل تم استخدامه في الأغراض الاستهلاكية نلاحظ تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض. كما يتضح من الجدول رقم (2) أدناه.

جدول (2) عرض النقود بالمليون دينار

السنة	عرض النقود (1ع) 3+2=1	عملة لدى الجمهور (2)	ودائع تحت الطلب (3)	معدل نسبة العملة لدى الجمهور/ع1% %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2010	41,321	7,609	33,712	18.4	87,375
2014	66,732	17,174	49,557	25.7	30,871
2015	76,783	23,007	53,775	29.9	غير مرصود
2016	94,609	27,103	67,505	28.6	
2017	109,089	30,865	78,223	28.2	
Q1(2018)	110,061	31,781	78,280	28.8	غير مرصود
Q2(2018)	116,606	32,964	83,642	28.2	
Q3(2018)	122,063	34,827	87,235	28.5	
Q4(2018)	108,911	34,732	74,197	31.8	
Q1(2019)	107,537	35,244	72,292	32.7	غير مرصود
Q2(2019)	109,132	36,368	72,763	33.3	
Q3(2019)	107.735	36,038	71,696	33.4	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية اعداد مختلفة

2- الائتمان المصرفي: بلغ متوسط نسبة الائتمان في الودائع خلال الفترة 2010 - 2015 نحو 28.3%، ويصل متوسط نسبة الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية في السنوات ما قبل عام 2011 إلى حوالي 14%، وهي نسبة متدنية للغاية، أما ارتفاع نسبة الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2014م التي تجاوزت 60% كما يتضح من الجدول رقم 3 أدناه، فهي تعود إلى الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بسبب توقف إنتاج النفط وانخفاض أسعاره وتراجع مساهمة القطاعات غير النفطية في هذا الناتج. وهناك عدة أسباب وراء عدم قدرة السياسة النقدية على التحكم في الائتمان المصرفي وتوجيهه إلى ما يلائم أهدافها، من هذه الأسباب ارتفاع مخاطر الائتمان بسبب ضعف الضمانات المتخذة مقابل منح هذا الائتمان وارتفاع حجم الديون المتعثرة والتي تجاوزت نسبتها في إجمالي الائتمان 22.4%.

جدول رقم (3) يبين (علاقة الائتمان بالودائع وبالناتج المحلي الإجمالي) بالمليون دينار

السنة	اجمالي الائتمان	اجمالي الودائع	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الائتمان / الودائع	نسبة الائتمان / الناتج المحلي
2010	13,044	55,313	87,375	23.5%	14.9%
2014	19,959	78,910	30,871	25.2%	64.6%
2015	20,212	71,257	-	28.3%	-
2016	18,770	83,407	-	22.5%	-
2017	17,446	95,938	-	18.2%	-
2018	16,448	93,657	-	17.5%	-
Q1(2019)	16,235	91,527	-	17.7%	-
Q2(2019)	16,214	91,668	-	17.6%	-

إعداد: الباحثان المصدر: مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

3- معدل التضخم: شهدت سنتي 2016 و 2017 زيادة غير مسبوقه في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) بالاعتماد على مؤشر الرقم القياسي للأسعار في مدينة طرابلس، كما يتضح من الجدول التالي رقم 4 أدناه، مما أثر سلبا على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد وتدهور القوة الشرائية مما زاد في نسبة الفقراء في ليبيا.

جدول (4) يوضح معدل التضخم للفترة 2010 – 2018

البيان	الأوزان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	366	2.8	15.9	-3.8	3.7	4.5	15.3	29.8	35.1	13.8
ملابس وأقمشة وأحذية	73	8.9	13.0	16.7	7.3	-1.8	20.5	41.9	27.9	7.8
السكن ومستلزماته	233	0.1	11.8	22.0	4.8	2.0	2.8	1.7	2.9	0.4
أثاث المسكن	59	3.1	23.3	16.3	0.6	-0.1	3.4	65.3	32.7	5.0
العناية الصحية	40	0.0	50.8	7.5	-3.6	1.2	7.6	34.8	19.3	5.1
النقل والمواصلات	112	-0.4	9.2	7.6	0.4	1.5	0.3	10.4	15.1	4.5
التعليم والثقافة والتسليّة	64	5.4	4.8	10.4	0.9	1.4	7.8	34.6	49.7	4.4
سلع وخدمات أخرى	53	7.1	22.7	0.4	-6.2	0.4	21.5	38.2	58.1	5.1
المعدل العام للتضخم	1000	2.4	15.8	6.1	2.6	2.4	9.8	25.9	28.5	9.8

إعداد الباحثان، المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية حتى 2018م

من خلال الجدول السابق.. نلاحظ ان معدلات التضخم في عام 2016 و 2017 بلغت 25.9 و 28.5 على التوالي وهي اعلى المعدلات خلال الفترة 2010 الى 2018م وهذا يدل على وجود ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وبشكل سريع وهو ما يعرف بالتضخم الجامح بسبب الارتفاع السريع في الأسعار وفي فترات زمنية متقاربة جداً، ومن ثم الوصول الى معدل التضخم في 2018م الذي بلغ 9.8 حيث يمكن تفسير الضغوطات التضخمية القوية الناجمة عن الاختلال الهيكلي في الاقتصاد بأنها تعود الى زيادة معدلات الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري وحسب ما تقدم من معدلات التضخم ليس مرتبط بسياسة اقتصادية واحدة بل انها نتيجة أداء السياسات (النقدية والمالية).

المبحث الثاني: السياسة المالية في ليبيا :

السياسة المالية هي التي تحدد مصادر دخل الدولة وأوجه الانفاق بما يساهم في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، وتلعب السياسة المالية دوراً وتأثيراً مهماً في الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل وإدارة موارد الدولة وضبط العجز الحكومي. فالإنفاق الاستثماري الحكومي وشكل النظام الضريبي والنفقات الحكومية على الدعم والخدمات الاجتماعية له تأثير

كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى معدلات النمو الاقتصادي. إن تنفيذ السياسة المالية يعتمد بشكل أساسي على المؤسسات الحكومية، لذلك فإن كفاءتها وقدراتها الإدارية والتنسيقية هي أحد أبرز عوامل نجاح هذه السياسة. يتركز هذا المبحث على تحليل السياسة المالية المتبعة والتي بالرغم من تغيير النظام السياسي في ليبيا الذي كان قائما خلال الفترة 1969 - 2011، إلا إنها مازالت تعتمد على قانون النظام المالي للدولة الصادر في 1967 وتعديلاته، وبناء عليه فإن أهم أدوات السياسة المالية في ليبيا ما يتم تحصيله من الإيرادات النفطية والضرائب والرسوم والعوائد بأنواعها فيما يتعلق بالإيرادات العامة، والإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والنفقات العامة، وفيما يلي توضيح إيرادات ومصروفات الميزانية العامة خلال 2012 الى 2019م في الجدول رقم 5.

جدول (5) إيرادات ومصروفات الميزانية العامة للدولة خلال 2012 الى 2019م

البند	خلال العام							
	2019.9.30	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الإيرادات:	41.544	49.143	22.337	8.595	16.843	21.543	54.763	70.131
إيرادات نفطية	22.751	33.475	19.209	6.665	10.597	19.976	51.775	66.932
إيرادات غير نفطية	1.823	2.435	3.128	1.929	6.245	1.566	2.987	3.199
إيرادات رسوم بيع النقد الأجنبي	16.969	13.232	-	-	-	-	-	-
المصروفات:	29.265	39.286	32.692	28.787	36.014	43.814	65.283	53.941
التسييرية	21.628	29.269	24.834	21.315	23.933	26.892	42.598	36.733
التحول	2.257	3.390	1.887	1.398	3.861	4.482	13.276	5.500
الدعم وموازنة الاسعار	5.318	6.626	5.970	5.723	8.219	12.439	9.408	11.708
الإضافية	-	-	-	350.0	-	-	-	-

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية اعداد مختلفة

أولاً: إيرادات ومصروفات الميزانية العامة

- **الإيرادات النفطية:** تعتبر الإيرادات النفطية العمود الفقري للإيرادات العامة حيث تشكل ما لا يقل عن 90.0% من إجمالي الإيرادات كما يتضح من الجدول رقم 5 أعلاه، إلا ان هذه الإيرادات سريعة التأثير بالتطورات والأحداث المحلية والدولية كما حدث في الفترة التي تلت النصف الثاني من عام 2013 التي نجمت عن اغلاق الموانئ والحقول النفطية لما يزيد عن عامين ونصف العام، وكذلك تداعيات انخفاض

الاسعار العالمية للنفت منذ عام 2015 ثم اتجهت نحو الارتفاع الملحوظ في عام 2018م.

• **الإيرادات غير النفطية:** تتكون الإيرادات غير النفطية في ليبيا من الضرائب والرسوم الجمركية وعوائد بعض الجهات الاعتبارية العامة كأرباح مصرف ليبيا المركزي وبعض المؤسسات والشركات الاستثمارية العامة، وتشكل الإيرادات غير النفطية حوالي 10.0% من إجمالي الإيرادات العامة، وتتعرض هذه الإيرادات الى التذبذب الكبير في قيمتها من سنة لأخرى بسبب التهرب الضريبي والتراخي في دفع الجباية والرسوم وابقاء بعض ما يتم تحصيله منها في البلديات دون ايداعها في حساب الإيرادات المركزية لدى مصرف ليبيا المركزي. وفيما يلي تفصيل موجز عن تطور الإيرادات غير النفطية:

• **الإيرادات الضريبية والجمركية والعائدات المالية العامة :** يشمل النظام الضريبي والجمركي العائدات المالية العامة في ليبيا كل من الضريبة على دخل الافراد وضريبة الدمغة والضرائب على دخل الشركات والضرائب غير المباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع عند استيرادها، كما يشمل عائدات وارياح المؤسسات والشركات التي تمتلك الحكومة رأسمالها وهي غالبا شركات نفطية واستثمارية، بالإضافة الى ارباح مصرف ليبيا المركزي وشركتي الاتصالات (المدار وليبيانا).

جدول (6) إيرادات غير نفطية لميزانية الدولة خلال 2012 الى 2019م

السنة	رسوم جمركية	إيرادات ضريبية	أخرى (تشمل رسوم بيع النقد الأجنبي*)	الإجمالي
2012	248.9	617.6	2,332	3,199
2013	141.6	851.0	1,995	2,987
2014	59.5	660.9	846.3	1,566
2015	46.0	671.3	5,528	6,245
2016	64.3	716.9	1,148	1,929
2017	164.5	845.2	2,118	3,128
*2018	449.7	1063.5	14,154	15,667
*30.9.2019	224.4	684.8	17,883	18,793

المصدر: وزارة المالية، مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة

تعتبر العائدات غير النفطية (ضرائب ورسوم جمركية وعائدات مالية) في ليبيا منخفضة نسبة إلى العائدات النفطية، فقد بلغت 4.5% عام 2012 وارتفعت الى 22.4% في عام 2016، وارتفاع نسبة هذه العائدات لا يعبر على ارتفاع في قيمتها بقدر ما يعبر على الانخفاض الكبير في قيمة المداخل النفطية التي تشهد تنديبا من سنة الى أخرى، وخاصة خلال الفترة 2016 - 2012، كما هو واضح من الجدول رقم 6 والجدول رقم 7 وقد شهدت كل من الضرائب على الدخل والرسوم الجمركية على الواردات انخفاضا ملحوظا منذ عام 2011 وذلك بسبب عدم قدرة الدولة على القيام بمهامها، نتيجة عدم استقرار الاوضاع الأمنية وانتشار ظاهرة اقتصاد الموازي (الاقتصاد الخفي) على حساب الاقتصاد الرسمي والذي يساعد على التهرب الضريبي، فضلا عن صغر نشاط القطاع الخاص، كما تم الغاء الضرائب على دخل جميع العاملين بالجهاز الاداري للدولة والبالغ عددهم حوالي 1.6 مليون موظف وعامل معظمهم في قطاعات التعليم والصحة والامن العام (تشكيلات مسلحة وشرطة)، وهذا الاجراء كان قد اتخذه النظام السابق في عام 2010 كبديل عن زيادة مرتبات هؤلاء العاملين. كما أن ما يتم جمعه من الضرائب والرسوم على مستوى بعض البلديات يتم الاحتفاظ به وانفاقه في البلديات ذاتها ولا يتم تنزيله في حساب الإيرادات المركزية لوزارة المالية لدى مصرف ليبيا المركزي، كما ساهم الفساد الاداري والمالي في المنافذ الجمركية في ضعف تحصيل الرسوم المقررة بموجب القانون. وتجدر الاشارة الى أن النظام الضريبي يقوم أساسا على ضرائب الدخل التي تتراوح نسبتها ما بين 10% لشرائح الدخل المتوسط و 20% لشرائح الدخل المرتفع وذلك كما يتضح في الجدول رقم 3 أدناه.

أما الرسوم الجمركية فقد تم تحديدها ب (صفر%) خلال الفترة 2016 - 2006، وكبديل عنها تم تحديد ما عُرف برسوم خدمة نسبته 4.0% على جميع الواردات، كما تم إعفاء بعض السلع الرأسمالية والوسيلة من الرسوم الجمركية. ويتراوح معدل الرسوم الجمركية وفقا لقرار المجلس الرئاسي الاخير ما بين 0% - 50%. ذلك أن المواد الغذائية والادوية ومستلزمات ذوي الاحتياجات الخاصة والمواد الاولية اللازمة لنشاطي الزراعة والصناعة معفاة من الضرائب، وان النسبة الاعلى من الرسوم الجمركية تخص عدد من

المنتجات الكمالية كالسيارات الفاخرة والسجائر... الخ. ومن بين المآخذ على النظام الضريبي الليبي الحالي ما يلي:

- 1- ارتفاع معدلات الضرائب على دخل الشركات، مقارنة بمستويات الدخل وبيئة الاعمال غير الملائمة وهو ما يدفع الممولين الى التهرب الضريبي.
- 2- لم يميز القانون بين الشركات التي تتواجد مراكزها ومصانعها الصغيرة في مناطق نائية، وتلك التي تتواجد في مناطق حضرية، الامر الذي يؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية الجهوية والمحلية.

الجدول رقم (7) يوضح بالنسب المئوية وبالمبالغ تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية وما تشكله من إجمالي الإيرادات العامة.

البيان	2012	2014	2016	2018	30.9.2019
الإيرادات النفطية/ إجمالي الإيرادات	95.4	92.7	77.6	68.1	54.7
الإيرادات غير النفطية/ إجمالي الإيرادات	4.5	7.2	22.4	4.9	4.3
إيرادات الضرائب / إجمالي الإيرادات	0.88	3.06	8.34	2.16	1.64
الرسوم الجمركية/ إجمالي الإيرادات	0.35	0.27	0.74	0.91	0.54
إيرادات متنوعة أخرى/ إجمالي إيرادات	3.3	3.9	13.3	28.8	43.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية. ديوان المحاسبة: التقارير السنوية.

ثانيا: النفقات العامة

تتكون النفقات العامة من إنفاق جاري وإنفاق استثماري وإنفاق على الدعم الحكومي على بعض السلع والخدمات، وتقوم الحكومة الليبية بتحديد حجم الانفاق العام السنوي ضمن الميزانية العامة السنوية، تتضمن كيفية توزيع هذا الانفاق على القطاعات والنشاطات المختلفة داخل الدولة. ويتم توزيع الميزانية العامة للدولة الى ثلاثة اقسام رئيسة وهي:

- 1- الانفاق الجاري ويشمل الاجور والمرتبات وما في حكمها والمصروفات الادارية والعمومية والتي ازدادت بصورة مضاعفة منذ عام 2011.

2- الاتفاقات الاستثمارية ويشمل الاتفاقات مشاريع البنية التحتية والكهرباء وتلك التي تخص قطاع التعليم والصحة والقطاع العام في مجالي الزراعة والصناعة. وقد تم خلال السنوات 1987-2006 توزيع معظم الاتفاقات الاستثمارية بمبالغ صغيرة على مستوى ادارات الحكم المحلي، بحيث لم تتم الاستفادة منه في اقامة مشروعات مركزية كبيرة في مناطق رئيسية بالبلاد، وقد تم معالجة هذا الوضع اعتباراً من عام 2008.

3- الاتفاقات على الدعم الحكومي، حيث يحظى دعم المحروقات ودعم الدقيق بنسبة اعلى ويتم تهريب جزء كبير من السلع المدعومة الى دول الجوار بسبب الفارق الكبير في الاسعار.

وفي الوقت الذي بلغ فيه معدل الاتفاقات الاستثمارية السنوي الى اجمالي الاتفاقات العام 57.2% خلال فترة الخمس سنوات 2006 - 2010، نجد أن هذا المعدل لم يتجاوز 12.6% خلال فترة السنوات الخمس التالية 2012 - 2019 وهذه النسبة وجهت معظمها في شكل تحويلات للطلبة الدارسين في الخارج على أساس انه استثمار بشري، في حين لم يتم اعتماد أية مبالغ تذكر في التنمية سواء القائمة او الغير المستكملة منها أو حديثة العهد و ذلك بسبب مغادرة الشركات الاجنبية واليد العاملة الوافدة نتيجة للظروف الامنية الغير مستقرة وفي المقابل بلغ المتوسط السنوي للاتفاقات الجاري الذي يتضمن الاجور والمرتببات خلال فترتي المقارنة المذكورتين اعلاه 68.0% و 73.9% من اجمالي الميزانية العامة لكل منهما. والجدولين رقم 8 ورقم 9 يوضحان تطور انواع النفقات وقيمتها ونسبها الى إجمالي النفقات العامة.

جدول (8) تطور النفقات العامة (نسب مئوية)

البيان	2012	2014	2016	2018	30.9.2019
الاتفاقات الجاري/ اجمالي الاتفاقات	68.0	61.3	28.3	74.5	73.9
الأجور والمرتببات/ اجمالي الاتفاقات	-	53.9	66.3	60.0	54.2
الاتفاقات الاستثمارية/ اجمالي	10.1	10.2	4.8	8.6	7.7

الانفاق					
18.1	16.8	19.8	28.3	21.1	نفقات الدعم/ اجمالي الانفاق

عمل الباحثان/ المصدر: تقارير ونشرات المصرف المركزي وديوان المحاسبة.

جدول (9) تطور النفقات العامة (بالمليون دينار)

البيان	2012	2014	2016	2018	30.9.2019
اجمالي الانفاق	53,941	43,814	28,787	39,286	29,265
الانفاق الجاري	36,733	26,892	21,315	29,269	21,628
الانفاق الاستثماري	5,500	4,482	1,398	3,390	2,257
نفقات الدعم	11,708	12,439	5,723	6,626	5,318

المصدر: تقارير ونشرات المصرف المركزي وديوان المحاسبة

- 1- ضعف تأثير السياسات المذكورة في الاقتصاد الليبي الناجم عن محاولة هيمنة كل سياسة عليه والعمل المنفرد وهذا يزيد من أعباء الدولة اقتصادياً.
- 2- إن السياسة النقدية التوسعية والزيادة في معدل عرض النقود لم يتم توجيه الائتمان المصرفي نحو الاستثمار والإنتاج، بل تم استخدامه في الأغراض الاستهلاكية.
- 3- ان السياسة المالية التوسعية والزيادة في الانفاق كانت موجهة الى النفقات التسييرية والمرتببات ولم يكن إنفاق استثماري.
- 4- ان تدهور الحالة الأمنية في ليبيا ساهم في مغادرة الشركات الأجنبية والأيدي العاملة الوافدة مما يعرقل مسيرة عجلة التنمية الاقتصادية وتوقف العديد من المشاريع القائمة والمستحدثة منها.

5- ان التضخم ناجم عن الزيادة في معدل الانفاق بالإضافة الى الزيادة في كمية النقود المعروضة، الذي بدوره يجعل النقود تفقد قوتها الشرائية وتم توجيه هذه الزيادات الى الاستهلاك أكثر من الاستثمار .

6- درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي كبيرة، وذلك بسبب اعتماد الدولة تصدير بضاعة واحدة وهي النفط واعتمادها على الاستيراد بدرجة كبيرة في معظم احتياجاتها ومعاملاتها.

ثانيا : التوصيات:

يوصي البحث بالاتي:

1- أن يتم استحداث سعر صرف خاص بجانب سعر الصرف الرسمي الحالي على ان يتم تحديده بنسبة اقل من السعر السائد في السوق الموازية وذلك بتخفيضه تدريجياً بهدف الوصول الى سعر الصرف التوازني الجديد الذي يحدده المصرف المركزي في الوقت المناسب.

2- التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بحيث تكون ادواتهما متناغمة وغير متقاطعة.

3- ترشيد الانفاق الاستهلاكي العام والعمل على تفعيل السياسة المالية من خلال أداة الضريبة وضبط وجباية الرسوم، بما يسهم في التقليل من الاعتماد على إيرادات النفط.

4- تنويع أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل مصرف ليبيا المركزي كالودائع المشروطة من اجل الاستيراد، وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني لدى المصارف التجارية، واستخدام عمليات السوق المفتوحة الانكماشية بهدف سحب الفائض من العرض النقدي.

5- العمل على زيادة التعامل بالبطاقات الائتمانية للعمل بها داخل البلاد وخارجها، وذلك من اجل الحد من عرض النقود.

6- دعم البرامج والمشاريع الصغرى والمتوسطة في مجالي الزراعة والصناعة وتقديم التسهيلات اللازمة لتوفير احتياجات هذه القطاعات من مواد خام ومعدات ومستلزمات تشغيل.

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] الموسوي، ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية الكلي، (ط 1 ، ديوان مطبوعات جامعة الجزائر ، 2005).
- [2] الاشقر، احمد ، الاقتصاد الكلي ، (ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان الاردن ، 2007).
- [3] الدليمي ، عوض اسماعيل ، النقود والبنوك ، (دار الحكمة للطباعة والنشر الموصل ، 1990).
- [4] بوخاري، الجلول موسي، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، (مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع لبنان ، 2010).
- [5] بن علي، لعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان مطبوعات جامعة الجزائر ، 2006.
- [6] عبدالله ، عقيل جاسم ، مفاهيم ونظم اقتصادية ، (دار وائل للنشر ، الاردن ، 2006).
- [7] غدير، هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، (الهيئة العامة للكتاب دمشق، 2010).
- [8] فني ، عاشور ، السياسة النقدية وادواتها ، (ديوان مطبوعات جامعة الجزائر ، 2010).
- [9] قادي، عبدالحميد، المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية ، (ديوان مطبوعات جامعة الجزائر، 2003).
- [10] مفتاح ، صالح ، النقود والسياسة النقدية ، (دار الفجر للنشر والتوزيع مصر ، 2005).

- [11] لونس، اكن ،السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2000-2009 رسالة ماجستير نقود وبنوك الجزائر ، 2010) .
- [12] ولد الشباني، الشيخ احمد ، فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ماجستير في الاقتصاد، جامعة فرحات عباس سطيف (2012)
- [13] افيو، علي محمد ،اثر نقص الاوراق النقدية (السيولة) في المصارف الليبية علي انتشار الربا في ليبيا ، دراسة مقارنة ،(جامعة المرقب مجلة البحوث الاكاديمية العدد 11 2018) .
- [14] http://cte.univsetif.dz/coursenligne/moduleamine_web_webrtl/co/grain_02.htm
- [15] مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية الربع الثالث 2018 .
- [16] مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي للمصرف، اعداد مختلفة.
- [17] مصرف ليبيا المركزي: تقارير متابعة تنفيذ الميزانية العامة، تقارير مختلفة.
- [18] القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012.
- [19] ديوان المحاسبة: التقارير المالية السنوية للديوان تقارير مختلفة.

الجودة وأثر تطبيقها على مخرجات التعليم التقني والفني في ليبيا

د. علي محمد الحربي

المعهد العالي للعلوم والتقنية ، قصر الأخيار، ليبيا

alharbi_72@yahoo.com

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الجودة والتميز العلمي على مخرجات التعليم التقني والفني في ليبيا وتكونت عينة الدراسة من (35) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بطريقة عشوائية من الكليات والمعاهد التقنية العليا وتكونت أداة الدراسة من مقياس أثر تميز جودة مخرجات التعليم التقني ، وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في تطبيق معايير التميز للتعليم التقني والفني في الكليات والمعاهد التقنية العليا وأيضاً لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في جودة مخرجات التعليم التقني والفني للكليات والمعاهد التقنية العليا في ليبيا ، كما تبين وجود أثر لتطبيق معايير الجودة على مخرجات التعليم التقني والفني في ليبيا .

Abstract

This study aimed to know the effect of applying quality and scientific excellence on technical and technical education outputs in Libya. The study sample consisted of (35) faculty members who were randomly selected from colleges and higher technical institutes. The study tool consisted of a measure of the impact of excellence in the quality of technical education outputs, and the results showed The study shows that there are no statistically significant differences at the significance level (0.05)) in applying the criteria of excellence for technical and technical education in colleges and higher technical institutes and also there are no statistically significant differences at the significance level (0.05)) in the quality of technical and technical education outputs for colleges and institutes Higher Technology in Libya, as it was

found that there is an effect of applying quality standards on the outputs of technical and technical education in Libya.

1. المقدمة :

لقد تغيرت حاجات سوق العمل ومتطلباته في العقدين الماضيين تغيراً كبيراً، ولم تعد المهارات والكفاءات التي كانت مطلوبة في الماضي ذات جدوى في سوق العمل الحالي، مما أوجد ضغطاً كبيراً على المؤسسات التعليمية بشكل عام ، ومؤسسات التعليم التقني والمهني على وجه الخصوص لكي تعد خريجين يمتلكون مقدرات وكفايات جديدة تمكنهم من مواكبة المستجدات والتطورات العلمية اللازمة في ممارسة أعمالهم ووظائفهم في ميادين العمل المتنوعة [1] .

واستقطب التعليم التقني والفني اهتمام مختلف بلدان العالم المتقدمة والنامية لما له من أهمية في ميادين التنمية البشرية والاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي وظهرت الدعوة إلى ضرورة مراعاة أساليب الجودة وإيجاد وسائل وأساليب فعالة لتقويم البرامج التقنية وبناء معايير تخضع لها برامج التعليم التقني في مؤسسات التعليم العالي تتسجم وفلسفة هذه البرامج وأهدافها ، ويعد التعليم العالي المتميز من أهم الوسائل لتنمية المهارات وبناء القدرات البشرية التي تحتاجها قطاعات العمل والإنتاج والخدمات لبناء مجتمع المعرفة وسرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي فهو بذلك يعد استثماراً استراتيجياً يتم من خلاله إعداد القوى العاملة وتأهيلها والتي تتطلبها أسواق العمل والاحتياجات التنموية الوطنية [2] .

2. مشكلة الدراسة :

تسعى الكليات والمعاهد التقنية العليا كغيرها من المؤسسات إلى البقاء والنمو في سوق العمل ، وتعمل على تطوير الاستراتيجيات العامة وتنفيذها لتضمن لها تحقيق أهدافها ولكن أصبحت تواجه تحديات جديدة متزايدة منها التحديات المالية والمنافسة المحلية والدولية وضغوط متطلبات سوق العمل المتنوعة والمتغيرة وبين سعيها للعمل وفق رسالتها وتحقيق أهدافها وسعيها لتحقيق المزايا التنافسية واستدامتها تزداد التحديات تعقيداً بسبب الطبيعة القانونية والقطاعية للتعليم التقني وبسبب أنها تحتاج للعمل وفق

أسس مختلفة نسبياً عما هو متاح لمؤسسات القطاع الخاص ، يزداد الأمر صعوبة بالتنافسية دائماً تجعل الإنتاج والخدمة غير كفوئين ، إضافة إلى أنه لم توجد دراسات سابقة ليبية تربط بين تميز التعليم التقني وجودة مخرجاته ؛ لذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي :

ما أثر تطبيق معايير الجودة والتميز على مخرجات التعليم التقني والفني في ليبيا ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما واقع جودة مخرجات التعليم التقني والفني الليبي ؟
2. ما واقع تميز التعليم التقني والفني الليبي ؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في جودة مخرجات التعليم التقني في الكليات والمعاهد التقنية العليا ؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في التميز للتعليم التقني للكليات والمعاهد التقنية العليا في ليبيا ؟
5. هل يوجد أثر لتطبيق معايير الجودة على مخرجات التعليم في ليبيا ؟

3. أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى :

1. التعرف على واقع مخرجات التعليم التقني الليبي.
2. واقع تطبيق معايير جودة التعليم التقني الليبي.
3. الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في أثر تطبيق معايير الجودة والتميز للتعليم التقني والفني.
4. الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في أثر تطبيق معايير جودة مخرجات التعليم التقني والفني.
5. معرفة أثر تطبيق معايير الجودة على مخرجات التعليم التقني والفني في ليبيا.

4. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها :

1. تعد إضافة علمية جديدة من نوعها من حيث الوقوف على أثر تطبيق معايير التميز وجودة مخرجات التعليم التقني والفني الليبي.
2. ندرة الدراسات التي تناولت موضوع معايير الجودة للتعليم التقني والفني في ليبيا.
3. قد تسهم الدراسة في زيادة اهتمام المسؤولين بالهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني ووزارة التعليم بتطبيق جودة مخرجات التعليم التقني الليبي للارتقاء بمستوى جودة التعليم التقني بالكليات والمعاهد التقنية العليا .
4. قد تفيد هذه الدراسة الباحثين في مجال التعليم التقني وتفتح أمامهم مجالات جديدة لدراسات أخرى.

5. الدراسات السابقة :

- دراسة إبراهيم (2014) : دراسة تقييمية لجودة مخرجات كلية التربية بحوطة سدير في ضوء معايير الجودة بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية.
هدفت الدراسة إلى تقييم جودة مخرجات كلية التربية بحوطة سدير في ضوء معايير الجودة بالمملكة العربية السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة أن جودة مخرجات كلية التربية بحوطة سدير حازت على نسبة عالية.
- دراسة اللالا (2013) : جودة البرامج التعليمية في الجامعات الأردنية مفصل أساسي لجودة مخرجات العملية التعليمية.
هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الكفاءة الداخلية للمناهج الدراسية للتعليم العالي في الجامعات الأردنية وأظهرت نتائج الدراسة أن الفجوة الرئيسية تتمثل بين التعليم العام والتعليم الجامعي الأردني في نوعية المناهج وحجمها ومحدودية اعتماد تقنيات التعليم الإلكتروني والتي تسمح بمتابعة آخر مرجع علمي ومؤلف بحثي ليصل إلى مصادره بطرائق أفضل من تلك التي تتبعها نظم التعليم التقليدية.
- دراسة الظالمي (2011) : قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل.

هدفت الدراسة إلى قياس جودة مخرجات التعليم العالي وأظهرت نتائج الدراسة أن جودة مخرجات التعليم العالي سلبية لأسباب تقع ضمن مسؤولية الجامعات والبعض الآخر يقع على عاتق مؤسسات سوق العمل.

• دراسة الصمادي (2017) : مدى التزام الكليات الجامعية المتوسطة التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية بمعايير التميز للتعليم التقني .

هدفت الدراسة إلى تقصي مدى الالتزام بمعايير التميز للتعليم التقني في الكليات الجامعية المتوسطة الحكومية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية وتكونت عينة الدراسة من (123) عضو هيئة تدريس وتكونت أداة الدراسة من استبانة معايير التميز التقني وأظهرت نتائج الدراسة أن استجابات أفراد عينة الدراسة جاءت غالبها في المستوى المتوسط.

• دراسة أبو زينة (2008): بناء معايير تميز للتعليم التقني في الكليات الجامعية المتوسطة في الأردن.

هدفت الدراسة إلى بناء معايير تميز للتعلم التقني في الكليات الجامعية المتوسطة في الأردن وتكونت عينة الدراسة من (844) فرداً من القيادات الإدارية والطلبة في الكليات الجامعية ، وأظهرت نتائج الدراسة أن معايير التعلم التقني تتمتع بدرجة ملائمة عالية للتعليم التقني في الكليات الجامعية المتوسطة.

6. الإطار النظري :

أولا / تميز التعليم التقني والفني :

يعتبر التميز نظاماً متكاملًا يضم الفعاليات الإدارية الحديثة وتقنياتها ، بهدف رفع مستويات الأداء والإنجاز إلى أعلى المستويات لتتفوق بها الهيئة على الهيئات والمنظمات الأخرى وترقى إلى المستوى العالمي ويتحقق التميز من مجمل جهود العاملين في الهيئة وعلى كافة المستويات ، كما أنه لا يكفي تحقيق مستوى معين من التميز، بل الأهم هو الاحتفاظ بهذا المستوى وتنميته باستمرار ، ويذكر أن الأداء المتميز يؤدي إلى مضاعفة العائد والأرباح ، كما يذكر أن الجهد الذي يبذل في كسب عميل جديد يساوي 12 ضعف الجهد الذي يبذل في المحافظة علي نفس العميل .

• تعريف التميز :

هو أن تكون أفضل من الأفضل أو أن تكون الأفضل بلا منازع في مجالك ، وأن لا تفعل مثل ما يفعل الآخرون بل أن تفعل شيئاً مختلفاً وأفضل وأن لا تكون منافساً بل رائداً في مجالك [3] .

• تعريف معايير التميز التقني والفني :

هي مقياس يحدد الصفات والسمات والخصائص الواجب توافرها في الكليات العالية للحكم على نوعية الأداء الأكاديمي والمؤسسي فيها [4] .

• تعريف التعلم التقني والفني :

ذلك النمط من التعليم العالي النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة التقنية ، والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لا تقل عن ثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية [5] .

• أهداف التعلم التقني :

تتمثل أهداف التعلم التقني في المساهمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والتطور الثقافي والاقتصادي ، وفي الوقت ذاته تنمية الأفراد للمساهمة الفعالة في صياغة هذه الأهداف وتنفيذها بغض النظر عن الدين والجنس والعمر ، واستيعاب المظاهر العلمية والتقنية المعاصرة وإدراك البيئة الاجتماعية بطريقة تمكن من الممارسة العملية آخذين في الاعتبار جوانب المضامين الاجتماعية والسياسية والتغير العلمي والتكنولوجي .

• وظائف التعلم التقني:

من أهم وظائف التعلم التقني ما يلي :

1. إحداث التغييرات في اتجاهات الأفراد والجماعات بما يجعل الصناعة والعلم والتكنولوجيا والعمل المهني واليدوي وكل الأفكار والقيم والمفاهيم المرتبطة بذلك جزءاً أساسياً من ثقافة المجتمع.
2. إعداد القوى العاملة المدربة اللازمة من زوايتي الكم والكيف لعملية التصنيع بمختلف أنواعه وتطوير المجتمع وتنميته.
3. تأصيل فكرة ومفهوم احترام العمل اليدوي والصناعي وتنمية وتطوير المجتمع صناعياً وتكنولوجياً.

4. تأمين قاعدة علمية عريضة للعمال الفنية بحيث يصبح من السهل أن يتجاوز الفرد مع التطور السريع في التكنولوجيا والعلوم التقنية.
5. فتح المجال أمام كل راغب لتعلم مهنة أو مواصلة تدريبه لأقصى ما تسمح به إمكانياته العلمية والتكنولوجية.

• مشكلات التعلم التقني والفني :

- من أهم مشكلات التعلم التقني ما يأتي :
- تدني مستوى الموازنة بين مخرجات التعليم التقني والفني وسوق العمل.
1. تدني ما يقدمه القطاع الخاص من دعم لخدمات التعليم التقني والفني .
 2. يعاني التعليم التقني والفني من نظرة المجتمع الدونية.
 3. غياب واضح من قبل الإعلام عن أهمية التعليم التقني والفني.
 4. تعدد تبعية مؤسسات التعليم والتدريب لجهات مختلفة ، لكل منها سياستها ونظمها وأهدافها.
 5. قصور المعلومات الحقيقية عن احتياجات سوق العمل ؛ لضعف أسلوب الاستقصاء وضعف مشاركة القطاع الخاص.
 6. الحاجة إلى تطور نوعية البرامج المهنية وإخضاعها لمعايير ومستويات مستمدة من متطلبات سوق العمل ، مما يساهم في تطوير البيئة الاستثمارية الاقتصادية.
- ثانيا / جودة مخرجات التعليم التقني والفني :

• تعريف الجودة:

مجموعة الخصائص الواجب توافرها في واقع الإعداد (ويشمل المدخلات، العمليات، المخرجات) والتي تلبي احتياجات كافة عناصر واقع الإعداد، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة^[6] :

• مبررات تطبيق الجودة في مخرجات التعليم التقني والفني :

- إن مبررات تطبيق الجودة في مخرجات التعليم العالي تتمثل فيما يلي :
1. الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي بصورة مستمرة.
 2. السيطرة على المشكلات التي تواجه العمليات الإدارية والحد من تأثيراتها.
 3. إدارة التغيير بصورة منهجية مخططة والتعامل مع نتائجها بعقل مفتوح.

4. الاستثمار الفعال لطاقت أعضاء هيئة التدريس والإداريين وتوظيفها لتجويد التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
5. المراجعة المستمرة للأهداف والبرامج والخطط الدراسية والعمل على تحسينها .
6. الاستجابة السريعة لحاجة المجتمع إلى خريجين بمواصفات عالية الجودة والتصدي لمشكلاته .

• شروط الجودة في التعليم العالي :

تحدد شروط الجودة في التعليم العالي بأنها [7] :

1. تحديد رسالة المؤسسة وغرضها .
 2. تحديد الوظائف التي تضطلع بها المؤسسة وأهميتها النسبية لتحقيق رسالتها.
 3. تحديد أهداف كل وظيفة من وظائف المؤسسة ووضع مؤشر أداء كمي وكيفي.
 4. تحديد نظام الجودة التي تستخدمها الإدارة في الوقوف على مدى تحقق الأهداف.
 5. أن يكون أعضاء هيئة التدريس مؤهلين بدرجة كافية ومناسبة.
 6. أن ينفرد أعضاء هيئة التدريس للعمل في مؤسسة تقنية واحدة.
 7. ضرورة توفير خدمات إدارية وإلكترونية جيدة.
 8. توجيه النقد البناء لسياسة الهيئة أو لأي سلطة في موقع المسؤولية.
- في ضوء ما سبق يرى الباحث أن تطبيق الشروط السابقة يسهم في زيادة فعالية الجودة في التعليم التقني والفني ، ويؤدي إلى التحسين المستمر لمخرجات العملية التعليمية .

• أهمية الجودة في التعليم العالي:

- إن أهمية جودة التعليم العالي تظهر من خلال ما يمكن أن يحققه من فوائد عند تطبيقه لمعايير ضمان الجودة ومن أبرزها [7] :
1. التطوير المستمر لرسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها .
 2. الاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية.
 3. تحقيق الدور المجتمعي لمؤسسات التعليم التقني .
 4. تطوير مهارات العاملين في مجال التعليم التقني .

في ضوء ما سبق يتضح للباحث أن أهمية الجودة في التعليم التقني تكمن في أنها تعمل على جودة الأداء بالإضافة إلى جانبها الاجتماعي الذي يتضح من خلال العلاقات الإنسانية بين الأفراد وزيادة رضاهم عن العمل .

• مبادئ الجودة في التعليم العالي :

لكي تترجم مفاهيم الجودة على أرض الواقع في التعليم العالي يتطلب العديد من المبادئ الواجب الالتزام في تطبيقها إداريا وأكاديميا ومن أهمها [8] :

1. وجود رؤيا ورسالة مناسبة وأهداف محددة وواضحة للهيئة يشارك في وضعها جميع العاملين فيها والتأكد من تحققها .
2. توفير بيئة تساعد على التغيير وتسهل عملية تطبيقه وذلك بتثقيف العاملين وتعزيز شعورهم بأهميته للكلية والمعهد .
3. توافر قيادة فعالة تدعم مبدأ العمل الجماعي وتحقق الترابط والتعاون .
4. التزام الهيئة بمراجعة أنظمتها وقوانينها وتصحيح العمليات للعمل على تطويرها إداريا ومهنيا وبشكل مستمر .
5. تطوير نظام للمعلومات لإنشاء قاعدة بيانات متكاملة تشمل معلومات دقيقة شاملة لواقع الهيئة والخدمات التي تقدمها .
6. التقييم لأداء أعضاء هيئة التدريس وتصنيفهم حسب أدائهم الأكاديمي والتقني .
7. انفتاح الهيئة على البيئة المحيطة لخلق اتجاهات إيجابية نحوها من قبل الطلاب والأساتذة وأولياء الأمور والمجتمع .

في ضوء ما سبق يستنتج الباحث أنه يجب الوصول بالتعليم التقني والفني إلى مستوى عال من التنافسية العالمية ورسالته تتمثل في القيام بالخطوات اللازمة للارتقاء بمستوى أداء التعليم التقني وتعزيز قدراته التنافسية على مستوى الجامعات الليبية وضمان تطبيقها لأنظمة ومعايير الجودة التي تتفق مع مثيلاتها في الدول العربية وقيمها تتمثل في تعميق مفهوم الانتماء للوطن واحترام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في الهيئة الإدارية .

7. إجراءات الدراسة :

1.7. منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

2.7. عينة الدراسة :

يمثل المجتمع الأصلي لهذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد التقنية العليا ، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية ، وبلغت العينة (35) عضو هيئة تدريس (15) عضو هيئة تدريس من الكليات التقنية ، و (20) عضو هيئة تدريس من المعاهد التقنية العليا .

3.7. أداة الدراسة :

بعد الاطلاع على مجموعة من الأبحاث ذات العلاقة بمعايير تميز التعليم التقني وأثره على جودة مخرجات التعليم التقني والفني ، تم بناء أداة الدراسة من قبل الباحث بعنوان "استبانة الجودة والتميز وأثر تطبيقها على مخرجات التعليم التقني والفني في ليبيا" واشتملت محورين على النحو التالي :

● **المحور الأول : تميز التعليم التقني :** وقد اشتمل على (44) فقرة موزعة على ست محاور " البحث العلمي وتنمية المجتمع ، الموارد البشرية والمادية ، القيادة والتخطيط ، تقويم الأداء ، الطلبة ، البرامج والمناهج " وتم تحديد مستوى الموافقة بخمسة مستويات حسب طريقة ليكرت الخماسية ، ولضمان صدق هذه الأداة تم عرضها على مجموعة من المتخصصين ، وذلك بهدف التعرف على مدى صلاحية هذه الأداة في قياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة وعدد بنود المقياس ومدى صحة فقرات المقياس لغوياً وعلمياً ، ومدى مناسبة فقرات المقياس لما وضع لقياسه ، وتم حساب صدق الاتساق الداخلي للمقياس بإيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للمقياس كما تبين أن جميع فقرات المقياس مرتبطة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية وتم إيجاد معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات المقياس والدرجة الكلية كما ينضح من الجدول (1) :

جدول (1) يوضح معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات المقياس والدرجة الكلية للمقياس

م	المجالات	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	البحث العلمي وتنمية المجتمع	7	0.85	0.01
2	الموارد البشرية والمادية	10	0.91	0.01
3	القيادة والتخطيط	6	0.94	0.01
4	تقويم الاداء	7	0.93	0.01
5	الطلبة	7	0.93	0.01
6	البرامج والمناهج	7	0.96	0.01

يتضح من الجدول السابق أن جميع مجالات المقياس مرتبطة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمقياس ، وهذا يدل على صدق الاتساق الداخلي وللتأكد من ثبات الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ وبلغ (0.98) ، وكذلك معامل التجزئة النصفية بلغ (0.95) وهذه القيم تدل على أن المقياس يتميز بثبات مرتفع .

● **المحور الثاني : جودة مخرجات التعليم :** وقد اشتمل المقياس على (25) فقرة موزعة على خمس محاور " جودة المستوى النوعي للخريجين ، البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع ، المشاريع العلمية ، المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع ، سمعة الكلية أو المعهد ورضا المستفيد ، كما تبين أن جميع فقرات المقياس مرتبطة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمقياس ، وتم حساب صدق الاتساق الداخلي للمقياس بإيجاد معامل الارتباط بين مجالات المقياس والدرجة الكلية للاستبانة كما يتضح من الجدول (2) :

جدول (2) يوضح معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات المقياس والدرجة الكلية للمقياس

م	المجالات	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	جودة المستوى النوعي للخريجين	5	0.87	0.01
2	البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	5	0.91	0.01
3	المشاريع العلمية	5	0.76	0.01
4	المؤتمرات والندوات والبرامج الموجهة إلى المجتمع	5	0.85	0.01
5	سمعة الكلية والمعهد ورضا المستفيد	5	0.99	0.01

يتضح من الجدول السابق أن جميع مجالات المقياس مرتبطة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمقياس ، وهذا يدل على صدق الاتساق الداخلي وللتأكد من ثبات الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ وبلغ (0.98) ، وكذلك معامل التجزئة النصفية بلغ (0.97) وهذه القيم تدل على أن المقياس يتميز بثبات مرتفع.

4.7. المعالجات الإحصائية :

استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) في معالجة السؤال الأول والثاني من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب.

5.7. نتائج الدراسة ومناقشتها :

✓ ينص السؤال الأول على ما يلي : "ما واقع تميز التعليم التقني الليبي ؟ " للإجابة على هذا السؤال تم إيجاد قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمجالات معايير تميز التعليم التقني ، كما بالجدول (3).

الجدول (3) قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمجالات معايير تميز التعليم التقني

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	البحث العلمي والتنمية	3.52	.76	70.37
2	الموارد البشرية والمادية	3.73	.75	74.51
3	القيادة والتخطيط	3.71	.69	74.29
4	تقويم الأداء	3.76	.81	75.10
5	الطلبة	3.69	.89	73.88
6	البرامج والمناهج	3.88	.78	77.63
	الدرجة الكلية للمجال	3.72	.72	74.31

ويتضح من الجدول أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على هذه المجالات بلغت (3.72) وبلغ الوزن النسبي للمقياس (74.31%) ولقد اتضح أن جميع المجالات تنحصر بين (70.37 - 77.63 %) وهي مرتبة تنازلياً كما في الجدول.

✓ ينص السؤال الثاني على ما يلي : "ما واقع جودة مخرجات التعليم التقني الليبي ؟ "

وللإجابة على هذا السؤال تم إيجاد قيمة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب كما يوضحها الجدول (4).

الجدول (4) قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمجالات معايير تميز التعليم التقني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
جودة المستوى النوعي للخريجين	3.72	.64	74.40
البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع	3.76	.74	75.20
المشاريع العلمية	3.59	.76	71.89
المؤتمرات والبرامج الموجهة للمجتمع	3.75	.82	74.97
سمعة الكلية والمعهد ورضا المستفيد	3.76	.75	75.20
الدرجة الكلية للمجالات	3.76	.75	75.20

ويتضح من الجدول السابق أن متوسط درجة الاستجابة لدى عينة الدراسة على هذا المجال بلغت (3.76) وبلغ الوزن النسبي للمقياس (75.20%) ، و أن جميع المجالات تنحصر بين (71.89 – 75.20%) وهي مرتبة تنازلياً كما في الجدول. ✓ ينص السؤال الثالث على ما يلي : " هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في معايير التميز وأثر تطبيقها على مخرجات التعليم التقني والفني الليبي ؟ "

وللإجابة على السؤال تم استخدام اختبار (مان وتي) لعينتين مستقلتين عدد كل عينة فيهما أقل من 20 عضو هيئة تدريس وهذا لا يمثل توزيع طبيعي للعدد على العينة لذلك استخدم (مان وتي) للكشف عن دلالة الفرق بين متوسطي الاستجابات ، وقد قام الباحث بتحليل هذا السؤال إلى فرضين كما يوضح ذلك الجدول (5) :

جدول (5) نتائج استخدام اختبار "مان ويتني" لعينتين مستقلتين للكشف عن الفروق في تطبيق معايير التميز للتعليم التقني

المتغير	العينة الكلية	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة (U)	قيمة (Z)
متغير 1	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	18.87	283.00	137	0.435 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	17.35	347.00		
متغير 2	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	20.77	311.50	108.5	1.386 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	15.93	318.50		
متغير 3	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	20.83	312.50	107.5	- 1.0428
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	15.88	317.50		
متغير 4	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	20.60	309.00	111	1.304 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	16.05	321.00		
متغير 5	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	20.97	314.50	105.5	1.49 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	15.78	315.50		
متغير 6	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	20.83	312.50	107.5	1.42 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	15.88	317.50		
الدرجة	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	20.97	314.50	105.5	1.484 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	15.78	315.50		

ويلاحظ من الجدول السابق أن قيمة Z المحسوبة للدرجة الكلية لمقياس معايير تميز التعلم التقني غير دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في تطبيق الجودة للتعليم التقني والفني وتتفق نتائج الفرض التالي مع دراسة أبو زينة (2008) ويختلف مع دراسة الصمادي (2017) .

✓ ينص السؤال الرابع على ما يلي : " هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في معايير الجودة وأثر تطبيقها على مخرجات التعليم التقني والفني الليبي ؟ "

للإجابة تم استخدام اختبار (مان وتني) لعينتين مستقلتين للكشف عن دلالة الفرق بين متوسطي الاستجابات والجدول (6) يوضح ذلك :

جدول (6) نتائج استخدام اختبار "مان وتني" لعينتين مستقلتين للكشف عن الفروق في جودة مخرجات التعليم التقني والفني الليبي

المتغير	العينة الكلية	ن	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة (U)	قيمة (Z)
متغير 1	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	18.87	283.00	129.5	0.689 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	19.37	290.50		
متغير 2	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	16.98	339.50	140.5	0.319 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	18.63	279.50		
متغير 3	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	17.53	350.50	111.0	- 0.1.308
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	15.40	231.00		
متغير 4	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	19.95	399.00	128.5	0.720 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	19.43	291.50		
متغير 5	أعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	16.93	338.50	134.0	0.539 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	19.07	286.00		

المتغير	العينة الكلية	الرتب	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة (U)	قيمة (Z)
الدرجة	اعضاء هيئة تدريس الكليات التقنية	15	17.20	344.00	134.0	0.539 -
	أعضاء هيئة تدريس المعاهد العليا	20	19.07	286.00		

ويلاحظ من الجدول السابق أن قيمة Z المحسوبة للدرجة الكلية لمقياس جودة مخرجات التعليم التقني والفني غير دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في جودة مخرجات التعليم التقني والفني وتتفق نتائج الفرض التالي مع دراسة إبراهيم (2014) وتختلف مع دراسة كل من اللالا(2013) والظالمي (2011).

✓ ينص السؤال الخامس على ما يلي : " ما أثر تطبيق الجودة على مخرجات التعليم

التقني والفني الليبي ؟ "

للإجابة على هذا السؤال تم حساب تحليل الانحدار المتعدد (Regression Linear Multiple) لاختبار أثر المتغير المستقل " تطبيق معايير التميز للتعليم التقني " على المتغير التابع (جودة مخرجات التعليم التقني والفني) وهي كما يوضحها جدول (7) .

جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار البسيط (Regression Multiple Linear) لاختبار أثر المتغير المستقل " تطبيق معايير التميز للتعليم " على المتغير التابع (جودة مخرجات التعليم التقني والفني)

المتغير المستقل	المتغير التابع	B	معامل التحديد R ²	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
تطبيق معايير التميز للتعليم	جودة المخرجات	0.965	0.843	0.918	13.33	0.01

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (7) إلى أنّ هناك أثر للمتغير المستقل على المتغير التابع ، بدلالة معاملات (Beta) وبدلالة قيم (T) المحسوبة وهذا يعني أنّ هناك أثر للمتغير المستقل " تطبيق معايير التميز للتعليم " على المتغير التابع (جودة مخرجات التعليم التقني والفني) .

8. نتائج الدراسة :

توصل الباحث إلى النتائج التالية :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في تطبيق معايير التميز للتعليم التقني والفني الليبي .
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في جودة مخرجات التعليم التقني والفني الليبي .
3. يوجد أثر لتطبيق الجودة والتميز على مخرجات التعليم التقني والفني الليبي .

9. التوصيات :

- بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي :
1. إجراء المزيد من البحوث العلمية والدراسات المتخصصة بجودة التعليم التقني للوقوف على الواقع وتحسينه وإثراء المكتبة العربية بالتقنية المتعلقة بجودة مؤسسات التعليم التقني وبرامجها.
 2. توفير برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس على دمج مخرجات التكنولوجيا الحديثة في مقرراتهم التدريسية.
 3. اعتماد معايير محددة كأساس لقياس جودة مخرجات التعليم التقني والفني تستخدم من قبل كافة الكليات التقنية والمعاهد العليا .
 4. ضمان توافر الإمكانيات والتجهيزات اللازمة لتعليم تقني متميز ولدعم جهد بحث وتطوير راق في مؤسسات التعليم التقني وفي مقدمة هذه تأتي المكتبات الحديثة والمختبرات جيدة التجهيز وتقنيات المعلومات والاتصال المختلفة.

10. المراجع :

- 1- أبو زينة ، تيسير (2011) : بناء معايير تميز للتعليم التقني في الكليات الجامعية في الأردن، دراسات، المجلد 38، العدد 2 ص 2471_ 2506.
- 2- عبدالله ، سليمان (2014) : مستوى أداء الجامعات السودانية في ضوء معايير الجودة : دراسة استطلاعية لوجهة نظر طلاب جامعتي بخت الرضا وكردفان السودانية ، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم ، المجلد 7 العدد.16
- 3- الدخيل ، عبدالله (2015) : دور جائزة التربية والتعليم السعودية للتميز في صقل مهارات الإدارة المدرسية و المدرسة المتميزة من وجهة نظر مدراء المدارس ، الثقافة والتنمية ، العدد97 ص 29_ 74.
- 4- الصمادي ، محارب (2017) : مدى التزام الكليات الجامعية المتوسطة التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية بمعايير التميز للتعليم التقني ، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي المجلد 10 العدد27 ، ص 111_ 138.
- 5- مغربي ، مكي (2014) : الصعوبات التي تواجه المعاقين سمعياً أثناء التأهيل المهني بالتعليم التقني بالقصيم في ضوء بعض المتغيرات ، مجلة كلية التربية، المجلد 25 ، العدد98 ، ص 123_ 147
- 6- اللالا ، زياد (2013) : جودة البرامج التعليمية في الجامعات الأردنية مفصل أساسي لجودة مخرجات العملية التعليمية ، أعمال المؤتمر الدولي للتعليم العالي في الوطن العربي ، آفاق مستقبلية الجامعة الإسلامية ، 1_ 17.
- 7- المنيراوي ، هناء (2015) : دور المعرفة الضمنية في تحسين جودة خدمة التعليم العالي "دراسة ميدانية على الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة ، جامعة عين شمس.
- 8- حمزة ، أسوان (2013) : ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في ضوء المعايير الدولية : بين النظرية والتطبيق، مجلة التواصل، العدد 30 ، كلية التربية، جامعة عدن ، ص 133_ 183.

اللاجئون في القانون الدولي بين الوضع القانوني والحماية الدولية

Refugees in international law between legal rights and international protection

د. نصر أبو عجيبة الشوشان

عضو هيئة التدريس بجامعة الزاوية/ كلية الاقتصاد-العجيلات

n.alsalhe@gmail.com

ملخص

تناول البحث من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية مشكلة اللاجئين، التي وضعت الأطر القانونية لعرضها، وتوضح الوضع القانوني للاجئين، ومعرفة الأسس والقواعد القانونية التي تعالج أوضاع اللاجئين في النزاعات المسلحة، وتسعى دائماً لتوفير الحماية الدولية لهم، وهذه المهمة تقع على عاتق المجتمع الدولي تجاه الأفراد الذين يتعرضون للعنف والاضطهاد في بلدانهم الأصلي، أو بلدان إقامتهم المعتادة، وأولئك الذين يلتمسون اللجوء في بلدان أخرى، والتي خلقت أدوات ووسائل دولية للعمل للهدف الرئيسي المتمثل في تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة.

Abstract

The research addressed through international agreements and protocols the refugee problem, which established legal frameworks for its presentation, clarifying the legal status of refugees, knowing the legal foundations and rules that address refugee situations in armed conflict, and always striving to provide international protection to them, and this task falls on the international community towards individuals who They are subjected to violence and persecution in their country of origin, or the countries of their usual residence, and those who seek asylum in other countries, which have created international tools and means

working for the primary goal of providing humanitarian assistance and relief.

مقدمة

تتصدر مشكلة اللاجئين المشكلات الموجودة في العالم، وترتبط بها، فالمشكلات تدور حول الإنسان وتقع في محيط البيئة الذي يتعايش فيها، باعتبار أن الإنسان أو الفرد المكون الأساسي للدولة، وهذه الأخيرة تعتمد في نشأتها على الأسرة التي اعتبارها الفيلسوف اليوناني "أرسطو" النواة الأولى لتكوينها، وفي هذا الإطار، أن كل ما يقع للإنسان من مشاكل تتعلق بالدولة، تؤثر عليه، تأثير مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي دفع بكثير من الدول والمنظمات إلى البحث عن حلول لتلك المشاكل، والتأكيد على حقوق الإنسان سواء تعلق الموضوع بالدولة التي يقيم فيها الفرد باعتباره مواطن ينتمي إليها بجنسيتها، أو اللاجئ أو المهاجر الذي خرج من دولته بسبب النزاعات المسلحة أو الاضطهاد، أو الانتقال بحثاً عن حياة أفضل، أو غير ذلك.

وفي هذا الخصوص، تشير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئينⁱⁱ إلى أن هناك جماعات إنسانية تشبه اللاجئين في تحركاتها، وتعتبر أن اللاجئين جزء من تلك التحركات، وهي تشمل طالبي اللجوء، وعديمي الجنسية، وضحايا الاتجار بالأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، والمهاجرين في أوضاع غير منتظمة.ⁱⁱⁱ

وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار اللاجئين فئة فرعية من المهاجرين، وهم أشخاص دفعتهم الظروف إلى مغادرة بلدانهم، ولا يستطيعون العودة إليها، خوفاً على حياتهم من التعرض للاضطهاد أو العنف، وبالتالي فإنهم يحتجون للحماية الدولية.^{iv} ونظراً لتزايد أعدادهم من جرى انتشار النزاعات المسلحة، وخاصة بعد عام 2011، كان لا بد من إلقاء الضوء على هذه المشكلة التي تواجههم خارج بلدانهم، وأما أولئك الذين يغادرون منطقتهم إلى منطقة أخرى داخل بلدانهم فهم يعتبرون أشخاص نازحون نتيجة تفاقم تلك النزاعات أو أشخاص تم تهجيرهم لأسباب دينية وعرقية واثنية

وعرفية، وهنا تجدر الإشارة بأن القانون الدولي عامة والقانون الدولي الإنساني خاصة، يهتم باللاجئين ويترك المشاكل التي تواجه نازحين ومهجري الداخل إلى القوانين الوطنية، ولا يتدخل إلا في أضيق الحدود من خلال الأدوات والوسائل الدولية المناط بها ذلك.

عليه، يحاول الباحث في هذه الورقة، إيضاح حقوق اللاجئين، وأوجه الحماية التي منحت لهم في القانون الدولي الذي يحث الأطراف المتنازعة على احترام تلك الحقوق، والتخفيف من آثار مشكلة اللاجئين، ومن هذا المنطلق، فإن هذه الورقة تسعى لتحقيق عدة أهداف، وهي:

- معرفة من هم اللاجئين الذين حددهم القانون الدولي، والشروط التي يتم على أساسها منح اللجوء للأشخاص، والأسباب التي تدفعهم إلى اللجوء من دولهم إلى دول أخرى؛
 - إيضاح حقوق اللاجئين التي كفلها لهم القانون الدولي من خلال الاتفاقيات والإعلانات الدولية والإقليمية، وعلى الرغم من ذلك، نجد أن بعض الدول لم تصادق على بعض الاتفاقيات، وتشارك في صياغة الإعلانات الدولية، الأمر الذي قاد إلى التباين بين الدول حول مشكلة اللاجئين؛
 - التعرف على أوضاع اللاجئين القانونية سواء في ظل النزاعات المسلحة كما ذهبت إلى ذلك اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين لعام 1949، أو غير ذلك، وما جاء به البروتوكول الإضافي الأول بشأن اللاجئين لعام 1977.
- وترتيباً على ما سبق، فإن أهمية الموضوع تتبع مما يتعرض له اللاجئون من إنكار لحقوقهم من بعض الدول، وعدم الاهتمام بهم ومراعاة ظروفهم الإنسانية، وخاصة بعد الموجات الإنسانية الكبيرة في ضوء ما يسمى بالربيع العربي، والتي توجهت إلى أوروبا، هرباً من النزاعات المسلحة في دولهم، وفقدان الأمل في إنهاء هذه النزاعات في المدى القصير؛ ويضاف إلى ذلك، الاهتمام الاممي من قبل منظمة الأمم المتحدة عبر

مفوضيتها للاجئين، وما تبذله من جهود مضمّنية في سبيل حصر أعداد اللاجئين، وحث الدول على الاستجابة السريعة لهم، من خلال إعطائهم الإقامة المؤقتة، ومراعاة إتمام إجراءاتهم، وعدم إرجاعهم إلى دولهم قسراً؛ كما يضاف أيضاً اهتمام الباحثين والكتاب بمثل هذه المشاكل التي أضحت تتفاقم دون القدرة على صياغة حلول ناجعة لها، ونشر العديد من البحوث والدراسات حول مشكلة اللاجئين في العالم من حيث شكلها ومحتواها الإنساني أو السياسي أو الاقتصادي.

وتأسيساً على ما سبق، تطرح هذه الورقة البحثية عدة تساؤلات تتعلق بمشكلة اللاجئين، من حيث التعريف باللاجئ أو اللاجئين، والشروط والأسباب الكامنة وراء منح اللجوء من قبل الدول المستقبلية للاجئين، وكذلك توضيح أهم الأسس والقواعد القانونية في هذا المجال للاطلاع على حقوق اللاجئين والتأكيد عليها، وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

- من هو اللاجئ في القانون الدولي؟
 - ما هي الشروط الواجب توافرها لمنح اللجوء للأشخاص في ضوء قواعد القانون الدولي؟
 - ما هي الأسباب المؤدية لمنح اللجوء للأشخاص في ضوء قواعد القانون الدولي؟
 - ما هي الأوضاع القانونية الدولية للاجئين؟
 - ما هي الأسس والقواعد المبينة لحماية اللاجئين في القانون الدولي؟
- تحاول هذه الورقة الإجابة على التساؤلات المطرحة، وإيضاح أن مشكلة اللاجئين تتعلق بآليات التنفيذ وضمن الحفاظ على الحقوق المثبتة في القانون الدولي وليس صياغة القواعد القانونية فقط، ولأجل ذلك تم تقسيم محاور الورقة إلى:
- المحور الأول: مفهوم اللاجئ وفقاً للأطر القانونية الدولية.
 - المحور الثاني: الوضع القانوني للاجئ في ضوء الأسس والقواعد الدولية.
 - المحور الثالث: الأدوات والوسائل الدولية لحماية حقوق اللاجئين.

المحور الأول: مفهوم اللاجئين وفقا للأطر القانونية الدولية.

يستند طلب اللجوء على معرفة وتحديد مفهوم اللاجئين باعتبار أنه يوضح الإجراءات التي تشمل اللاجئين من حيث التعريف بهم، والتفريق بينهم وبين الفئات الأخرى كالمهاجرين وغيرهم، وكذلك معرفة الشروط والأسباب التي تدفع اللاجئين إلى مغادرة بلدانهم، وعليه سوف نناقش التعريف باللاجئ على أساس الاتفاقيات الدولية والإقليمية، والشروط الواجب توافرها لمنح اللجوء على أساس قواعد القانون الدولي، وكذلك أسباب اللجوء وفق قواعد القانون الدولي، من خلال ما يأتي:

أولاً: التعريف باللاجئ على أساس الاتفاقيات الدولية والإقليمية

عملت الأمم المتحدة على إصدار وثيقة قانونية تتضمن المركز القانوني للاجئين من حيث معرفة من هو اللاجئ الذي يمكن للدول استقباله، مع الأخذ بالشروط والأسباب المؤدية إلى اللجوء، واقتصر الأمر حين اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 على القيد الزمني والمكاني (الجغرافي)، بينما ذهبت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية "الاتحاد الإفريقي حالياً" لشؤون اللاجئين عام 1969 إلى إبعاد من ذلك، بعدم اعتمادها على القيد الزمني والمكاني، وإدخال فئة جديدة من الأشخاص اللاجئين الذين يشملهم تعريف اللجوء. وعموماً يمكن أن نتناول تعريف اللاجئين بشيء من التفصيل، وفقاً لما يلي:

1- تعريف اللاجئين في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 :

جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، بتعريف للاجئ، حيث اقتصر على ما كانت عليه أوضاع اللاجئين في فترة زمنية معينة وتحديد منطقة بعينها، ومن جهة أخرى فإن هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات الدولية التي أبرمت لصالح اللاجئين، ويمكن اعتبارها حجر الأساس بالنسبة للمركز القانوني للاجئين، حين أقرت نظاماً قانونياً لحماية اللاجئين، ووضعت تعريفاً لهم، حيث أورد في مضمونها، بأن اللاجئ هو "شخص يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد

بسبب العنصر أو الدين أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه بسبب ذلك الاضطهاد".^٧

وتأسيسا على ما جاء في تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، الذي لم يشمل معظم اللاجئين الذين يهربون من أوطانهم نتيجة الحروب الأهلية، أو العدوان الخارجي، أو سيطرة قوى أجنبية على بلادهم، بل يقتصر على أولئك الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلادهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد، أو تعرضهم بالفعل للاضطهاد، بسبب الجنسية، أو العرق، أو الدين، أو الآراء السياسية؛ فإن ما تلي هذا التعريف من آراء وجهود قد شمل عددا آخر من اللاجئين، وهو ما يمكن الإشارة إليه من خلال ما تضمنته اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969، على

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

النحو الآتي:

2- تعريف اللاجئ في إطار اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969

قدمت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية "الاتحاد الإفريقي حاليا" تعريف للاجئ أكثر شمول مما قدمته اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، حين أشارت إلى أن مصطلح لاجئ ينطبق على كل شخص يجد نفسه خارج البلد الذي يحمل جنسيته، نتيجة لوجود ما يبرر تعرضه للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، ولا يستطيع أو لا يرغب من واقع الخوف في الاستفادة من حماية بلده، أو كل شخص لا يتمتع بجنسية، ويجد نفسه خارج البلد محل إقامته السابقة المعتادة بسبب مثل تلك الأحداث، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف للعودة إليه.^٨ كما أشارت الاتفاقية إلى كل شخص، يجد نفسه مضطرا للهروب من بلده الأصلي بسبب عدوان خارجي، أو سيطرة قوى أجنبية عليه، أو بسبب أحداث تثير

الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في جزء من بلده، أو في البلد الذي يحمل جنسيته، أو في أراضي أي منهما بالكامل، إلى أن يترك محل إقامته المعتادة من أجل البحث عن مكان آخر خارج بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته.^{vii}

زيادة للتوضيح، فإن التعريف الذي أوردته المنظمة الإفريقية عام 1969، قد تميز عن تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، من حيث أن مفهوم اللاجئ احتوى على فئة جديدة من الأشخاص الذين اضطروا للهروب نتيجة عدوان خارجي، أو سيطرة قوى أجنبية على بلدانهم، أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في بلدانهم، وكذلك تميز التعريف بأنه لم يعلق حق اللجوء أو تعريف الشخص الذي ينطبق عليه وصف اللاجئ على قيد زمني معين، وبالتالي نجد أن الاتفاقية الإفريقية عام 1969، قد تميزت عن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، مع العلم أن هذه الاتفاقية الأخيرة اعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية وما نتجت عنها من معاناة لكثير من الأشخاص على وجه الخصوص اللاجئين منهم، الأمر الذي ربما يفسر ضيق حدود تعريف اللاجئ فيها. بالنظر إلى أن الاتفاقيات الدولية والإقليمية قد تباينت من حيث تعريف اللاجئ إلا أنها أوردت عدة شروط يجب توافرها في الشخص اللاجئ.

ثانياً: الشروط الواجب توافرها لمنح اللجوء على أساس قواعد القانون الدولي

ترتبط التعريفات التي أوردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية بخصوص من هو اللاجئ، بمجموعة من الشروط الواجب توافرها، ومن أهم هذه الشروط هي:

➤ يطلب الشخص اللجوء عندما لا يستطيع التمتع بحماية بلده الأصلي، نظراً لعدة أسباب منها اندلاع حرب أهلية أو دولية، أو رفض بلده تقديم الحماية له، أو عدم رغبته في التمتع بحماية بلده لخوفه من الاضطهاد؛

➤ يطلب الشخص اللجوء بعد مغادرة بلده الأصلي، ويصبح خارج حدوده، أو خارج البلد المعتاد الإقامة فيه، لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية وبروتوكولاتها الخاصة بوضع اللاجئين، وبينما يطلب الشخص عديم

الجنسية اللجوء عند وصوله بلد الملجأ، وفي هذه الحالة يجب تحديد وضعه كلاجئ بالطريقة المتبعة بالنسبة لعديمي الجنسية؛ وفي معظم الحالات الأخرى يحتفظ اللاجئون بجنسية بلدانهم الأصلية، ويعتبر هذا الشرط من الشروط العامة للاعتراف بوضع اللاجئ دون أي استثناء، بمعنى إذا ادعى شخص أنه من بلد معين، فإنه يجب عليه أن يثبت جنسيته من هذا البلد؛

➤ يطلب الشخص اللجوء عندما يخاف من الاضطهاد، ويجب أن يكون هذا الاضطهاد قائماً على أسباب معقولة تبرره، ويكون خوف الشخص من التعرض له راجعاً إلى أسباب محددة حصراً، فلا ينطبق وصف اللاجئ على الأشخاص الذين ليس لديهم أسباب معينة للخوف من الاضطهاد، حيث قد حددت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 والخاصة باللاجئين أسباب الاضطهاد التي تؤدي إلى اعتبار الشخص لاجئاً؛^{viii}

➤ لا يستطيع طالب اللجوء الحصول على موافقة سلطات بلد الملجأ، نظراً لعدة أسباب قد ذكرتها المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووصفتها بأنها أسباب خطيرة، وهي ما ارتكبه طالب اللجوء من جرائم، وهي جريمة ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو كان قد ارتكب جريمة غير سياسية خارج بلد اللجوء، قبل قبوله في هذا البلد بصفته لاجئاً، أو ارتكب أفعالاً مضادة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها.^{ix}

إلى جانب الشروط الواجب توافرها لطالبي اللجوء، والتي تم استعراضها وفقاً لما أشارت إليه اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين لعام 1951، توجد الأسباب التي يتم الاستناد إليها، لأجل قبول اللاجئين في بلدان الملجأ.

ثالثاً: أسباب اللجوء وفق قواعد القانون الدولي

قد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بأوضاع اللاجئين لعام 1951، وكذلك البروتوكول الأممي الخاص بالملجأ الإقليمي لعام 1967، بعدة أسباب، تدفع الشخص

إلى اللجوء، وقد تضمن تعريف اللاجئ في الاتفاقية هذه الأسباب، بغية توضيح وتحديد المقصود من هو اللاجئ؟ وهذه الأسباب هي:

▪ **الخوف** لأسباب معقولة من الاضطهاد، وهو أن يوجد لدى الشخص طالب اللجوء حالة خوف من التعرض للاضطهاد في بلد جنسيته، أو شخص عديم الجنسية، التعرض لنفس الحالة في بلد إقامته المعتادة، ونظرا إلى أن حالة الخوف أو الخوف، تصور ذهني، يختلف من حيث السبب والدرجة، لدى شخص وآخر، فقد أضيف عنصر موضوعي، بأن يكون لحالة الخوف أو الخوف أسباب معقولة تبرره، ومرد تقديرها يرجع إلى الظروف الواقعة في بلد الشخص طالب اللجوء؛

▪ **الاضطهاد** هو التعرض لتهديد الحياة والحرية، وانتهاك حقوق الإنسان، التي تضمنتها الإعلانات والمواثيق الدولية، أو أي أعمال ضارة أخرى يمكن أن تبلغ مبلغ الاضطهاد، ومردّه يرجع إلى أسباب معينة على سبيل الحصر،^٥ ويقع الاضطهاد على طالب اللجوء من بلد جنسيته، أو من بلد إقامته المعتادة بالنسبة لعديمي الجنسية، من جانب حكومة شرعية أو حكومة احتلال، أي الحكومة المناط بها حماية حقوق الأشخاص أو الأفراد، ومع ذلك، تقدر جسامه الاضطهاد من خلال هدر الحقوق الأساسية للإنسان، ويشترط لأجله بأن يكون مصدر الأسباب الخمسة الآتي ذكرها على سبيل الحصر الاتفاقية، وهي:

أ- **العرق**، وهو أن تشترك جماعة معينة في الأصل، وتختلف عن السكان من حيث أصولها، ما يعرض هذه الجماعة للاضطهاد، ونشوء النزاعات بينها وبين مجموعات أخرى، لعدة أسباب منها الصراع على السلطة، ومن هذ النزاعات التي حدثت ما وقع في رواندا والبوسنة والصومال؛

ب- **الدين**، في كثير من الدول يحدث صراع ديني بين جماعات وطوائف متعددة في الدولة الواحدة، حتى تصبح ممارسة الشعائر الدينية أو عدم ممارستها سببا لتعرض جماعة أو طائفة من الأشخاص للاضطهاد، مثل ما يحدث في بعض الدول؛

ج- الجنسية، غالباً ما تتجلى في حركات سياسية قائمة على قومية معينة، فيؤدي تعايش اثنين أو أكثر من هذه الحركات، داخل دولة معينة، إلى نشوء حالات من النزاع، والاضطهاد، بسبب انتمائهم إلى حركة سياسية معينة، ك الشيشان في روسيا، والألبان في يوغسلافيا الاتحادية سابقاً؛

د- الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، تنتمي الأقليات وغيرها إلى فئة اجتماعية معينة، وبالتالي يلاحظ أن الأقليات في الغالب تتعرض للملاحقة، والاضطهاد، لعدة أسباب منها عدم ثقة النظام السياسي الحاكم في ولاءها له؛

هـ- الرأي السياسي، هو اختلاف رأي سياسي معين لشخص طالب اللجوء عن آراء حكومة بلده الأصلي أو بلد إقامته المعتادة، قد يعرضه إلى الخوف من التعرض للاضطهاد، وفي هذه الحالة غالباً ما يكون اللجوء فردي، ومع ذلك لا يكفي تعرض الشخص طالب اللجوء إلى الاضطهاد ما لم تمارس ضده انتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق.

عموماً فيما يخص الاضطهاد، لو أننا سلمنا جدلاً بالمفهوم النسبي له، فإنه من جانب يعاب على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951، حول تعريف اللاجئ، القيد الزمني والمكاني، لأسباب وضعها المتفقون عليها، ومن جانب آخر يعاب على الاتفاقية، التقييد بسبب واحد للجوء، وهو الخوف من التعرض للاضطهاد الذي له ما يبرره.¹¹ سنستعرض فيما يلي أوضاع اللاجئين زمن النزاعات المسلحة في ضوء القانون الدولي، من خلال التعرض لأهم الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، والبروتوكول الملحق لها.

المحور الثاني: الوضع القانوني للاجئ في ضوء الأسس والقواعد الدولية.

تناولت الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المكملة لها، الوضع القانوني للاجئ، وأشارت إلى وضع الشخص اللاجئ، ولم تفرق بشكل جلي بين الشخص الأجنبي المقيم في البلد المستضيف، والشخص الأجنبي اللاجئ، فالشخص اللاجئ هو أجنبي بطبيعة الحال،

وفي نفس الوقت هو لاجئاً محتملاً، ما يجعله مختلفاً عن الأجنبي المقيم في إقليم الدولة المضيفة له، ومن هنا برزت أهمية تحديد المركز القانوني للاجئ حتى يمكنه الاستفادة من أحكام القانون الدولي سواء المتعلقة بالأجانب أو المتعلقة باللاجئين.

وتأسيساً على ما سبق، فإن طالب اللجوء يواجه خلال تقديمه طلب اللجوء وحتى تاريخ البت فيه، مشكلة تحديد المركز القانوني الذي يتمتع به، خلال هذه الفترة، فما هو الأساس الذي يتم التعامل به مع طالب اللجوء، هل هو شخص أجنبي أو شخص لاجئ؟

ويضاف إلى ما سبق، وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة، فإنه عندما تؤدي الأعمال العدائية إلى نشوب حرب بين طرفين أو أكثر، يلجأ هذا الطرف أو ذاك إلى شن هجوماً عنيفاً على الطرف الآخر، وغالباً ما يقع المدنيين ضحايا في هذه الحرب، الأمر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً لقواعد القانون الدولي، ويؤدي إلى وضع مزيداً من القواعد الملزمة لأطراف المتحاربة، لأجل أن تنتهك باحترام حقوق الإنسان، والتخفيف من الآثار المترتبة على هذه الحرب. على هذا الأساس، نستعرض أولاً، المركز القانوني للشخص طالب اللجوء، وثانياً الوضع القانوني للاجئين أثناء النزاعات المسلحة من خلال:

أولاً: المركز القانوني للشخص طالب اللجوء:

يبين المركز القانوني، ما إذا كان طالب اللجوء هو شخصاً أجنبياً أو لاجئاً محتملاً، فهناك أشكال حول ما يتمتع الأجنبي من حقوق، وهو يقيم في الدولة المضيفة إقامة قانونية، وطالب اللجوء الذي يعتبر أجنبي لا يتمتع بحقوق إلاجئ في حال تم قبول طلبه، وهو يقيم في الدولة المضيفة إقامة غير قانونية، ومن خلال هذا يمكن استعراض الأمر كالاتي:

1. طالب اللجوء بوصفه شخصاً أجنبياً

يتمتع الشخص الأجنبي بالمركز القانوني الذي منحه له القانون الدولي، وبطبيعة الحال فإن طالب اللجوء يحمل صفة الشخص الأجنبي، الأمر الذي يحدث غموض حول شخصين كلاهما أجنبي، ولكن الأول يقيم داخل الدولة بطريقة قانونية، والثاني قد دخل أي دولة بطريقة غير قانونية، ويسعى للجوء لديها.

وعلى هذا الأساس، نجد أنه قد بذلت جهود كبيرة بشأن تدوين حقوق الأجنبي، ومن هذه الجهود، ما تسعى له لجنة القانون الدولي عبر طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة منها، الاهتمام بحقوق الأجنبي وتقنينها، وكذلك ما تم الإعداد له، في أواخر السبعينات، من مسودة إعلان حقوق غير المواطنين، من قبل اللجنة الفرعية، لمنع التمييز وحماية الأقليات. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة أن الجهود الدولية، تستند على ما وضع من إعلانات ومواثيق واتفاقيات دولية وغيرها، حيث يعتبر إعلان حقوق الإنسان من ضمن ما يستند عليه، حين نص على إن: "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون تفرقة".

وتأسيساً على ذلك، فإن القانون الدولي يضمن للأجنبي قدراً كافياً من الحقوق، حتى يستطيعون ممارسة حياتهم بشكل طبيعي بعيداً عن بلدانهم الأصلية التي هربوا منها خوفاً على حياتهم، أو لأي سبب من الأسباب الأخرى، وقد تضمنت الاتفاقيات الدولية معاملة خاصة للأجنبي، وحقوقهم، وبأن تكون الدولة طرفاً فيها، بمعنى آخر، يوجد هناك عرف دولي، بعدم إمكانية الدولة المضيفة أو المستقبل، الإخلال بقدر من حقوق الأجنبي، ومن أهم القواعد العرفية في هذا الخصوص، الاعتراف للاجئ بالشخصية القانونية، وما يترتب على ذلك، من أهليه لاكتساب الحقوق والالتزامات.

2. طالب اللجوء بوصفه لاجئاً محتملاً

ويقصد بعبارة "لاجئاً محتملاً"، هو الشخص الذي لاجئاً إلى إحدى الدول، التي تنظر في أوراق قبوله، أو سمحت له بالدخول والإقامة، أو دخل بطريقة غير قانونية إلى أراضيها، وفي ذات تعتبر هذه الدولة غير ملزمة بقبول اللاجئ على إقليمها، ومنحه ملجأ، ولكن أقل التزام تقوم به في بعض الحالات، منحه فرصة الذهاب إلى دولة أخرى. ووفقاً لذلك، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بخصوص اللاجئين، تؤكد على فكرة الحماية المؤقتة للاجئين الموجودين على أقاليم الدول بطريقة غير قانونية، من خلال نص المادة الحادية والثلاثون، الفقرة الثانية، الذي يلزم الدول المتعاقدة بمنح هؤلاء اللاجئين مهلة معقولة للإقامة على أقاليمها، ومنحهم جميع التسهيلات اللازمة للحصول على الإذن بالدخول إلى دول أخرى، وكذلك، قد أكدت الاتفاقية الأفريقية لعام 1969، من خلال نص المادة الثانية، الفقرة الخامسة، على اللاجئين الموجودين على أقاليم الدول بصورة قانونية، والذين ارتكبوا جرائم تتعلق بالأمن القومي أو بالنظام العام، بأن يعطوا مهلة معقولة وكافية، من أجل أن يتمكنوا من الدخول بصورة قانونية إلى دول أخرى، وأيضاً ما جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي لعام 1967، في المادة الثالثة، الفقرة الثالثة منه.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول، إن النظام القانوني الخاص بالأجانب لا يوفر لطالب اللجوء القدر الكافي من الحماية، وعليه، يجب أن يستفيد طالب اللجوء من الحماية الخاصة الممنوحة للأجنبي، من خلال مجموعة الحقوق التي تعطى للأجنبي، وتوفر لطالب اللجوء قدراً من الحماية، إلى حين البث في طلبه سواء بمنحه اللجوء، أو رفض ذلك، على هذا الأساس، فإن أبسط قواعد تفسير المعاهدات، توجب دائماً حسن النية، وتأخذ في الاعتبار موضوع المعاهدة، والغرض منها.

وفي هذا الصدد، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، توجب معاملة طالب اللجوء، على أنه لاجئ محتمل، وأن يتمتع بالحماية المطلوبة، إلى حين البث في طلبه.

ثانياً: الوضع القانوني للاجئين أثناء النزاعات المسلحة

تناولت اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، بخصوص اللاجئين، والبروتوكول الأول لعام 1977، الوضع القانوني للاجئين أثناء النزاعات المسلحة الدولية، وهو ما سيتم تناوله بإيجاز وفق السياق الآتي:

1. ترتيباً على اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين لعام 1949:

جاءت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، لتبين الوضع القانوني للاجئ، والحماية الواجب توفرها له، في الباب الثالث منها، حيث تضمن حقوق اللاجئين، وكيفية تنظيمها، وأوضاعهم القانونية، في حالة وجودهم على أراضي أحد الأطراف المتحاربة. على هذا الأساس، فإن مضمون الاتفاقية يتطلب من أي دولة طرفاً في نزاع دولي، أن تقوم بمعاملة الأشخاص الفارين من دولة معادية، على أنهم أجناب لاجئون، لهم معاملة تفضيلية، وأن تمتنع عن معاملتهم كأجناب أعداء.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الاتفاقية تضمنت قواعد عامة لأجل حماية اللاجئين أثناء النزاعات المسلحة، وعلى وجه الخصوص، ما جاء في المادة الرابعة والأربعين، وأيضاً المادة الخامسة والأربعين، وهنا يمكن لنا الإشارة إلى أهم هذه القواعد، وهي:

○ احترام الأشخاص المدنيين وشرفهم ومعاملتهم معاملة إنسانية، كما تلتزم الدول أطراف النزاع في جميع الأحوال باحترام اللاجئين وعاداتهم وتقاليدهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية؛

○ لا يجوز في جميع الأحوال ممارسة أعمال العنف ضد اللاجئين المدنيين أو التعرض لصحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية، وحظر احتجاز اللاجئين كرهائن؛

○ لا يجوز القيام بأي أعمال السلب أو النهب أو الانتقام ضد اللاجئين وتبقي هذه الحماية مضمونه لهم دون أي تمييز؛

○ يمنع على الأشخاص المحميين بموجب هذه الاتفاقية التنازل عن حقوقهم جزئياً أو كلياً منذ بداية النزاع وحتى انتهاء الاحتلال أو العمليات الحربية بشكل عام. وفقاً لذلك، فإن المادة الرابعة والأربعين من ذات الاتفاقية، تشير بوضوح إلا تعامل الدولة الحائزة، اللاجئين الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية أي دولة، كأجانب أعداء، لتبعيةهم القانونية لدولة معادية. وعليه فإن الحالات التي يكون عليها اللاجئ أثناء النزاع هي:

- اللاجئ الذي يكون من رعايا الدولة العدو، يمنع معاملته باعتباره عدو، وهذه حماية مكفولة له بحسب قواعد القانون الدولي؛^{xii}
- اللاجئ الذي يكون من رعايا الدولة المحايدة؛
- اللاجئ الذي يكون من رعايا الدولة المحاربة، فهو محمي بحسب قواعد القانون الدولي؛^{xiii}

وأما اللاجئ في حالة الاحتلال، فإنه يكون بين ثلاث حالات، وهي:

- اللاجئ الذي يكون من رعايا دولة الاحتلال قبل بدء النزاع في الأراضي المحتلة، عليه، لا يمكن "محاكمتهم أو إدانتهم أو إبعادهم عن الأراضي المحتلة..."^{xiv}
- اللاجئ الذي يكون من رعايا الدولة المحايدة، وفقاً لنص المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949؛
- اللاجئ الذي يكون من رعايا الدولة المحاربة، وفقاً لنص المادة الثالثة والسبعون من البروتوكول الإضافي الأول بخصوص اللاجئين.

2. ترتيباً على أحكام البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 :

جاء البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، بخصوص اللاجئين، وعديمي الجنسية، لتكملة النقص في اتفاقية جنيف الرابعة حول وضع اللاجئين أثناء النزاعات المسلحة، حيث أكمل البروتوكول الإضافي ما نصت عليه المادة الرابعة والأربعين، والمادة الخامسة والأربعين من اتفاقية جنيف الرابعة، بنص المادة الثالثة والسبعون منه، إنه:

"تكفل الحماية، وفقا لمدلول البابين الأول والثالث من الاتفاقية الرابعة، وذلك في جميع الظروف، ودونما تمييز مجحف للأشخاص الذين يعتبرون قبل بدء الأعمال العدائية، مما لا ينتمون إلى أي دولة، أو من اللاجئين، بمفهوم الموائيق الدولية المتعلقة بالموضوع، والتي قبلتها الأطراف المعنية، أو بمفهوم التشريع الوطني للدولة المضيفة أو لدولة الإقامة".^{xv} وفي هذا الخصوص، أكد البروتوكول الإضافي الأول في المادة الثامنة والسبعون منه، على الحماية الخاصة باللاجئين من الأطفال، والذين يحتاجون إلى رعاية حقوقهم في الملجأ، والتي من أهمها حق التربية، والتعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من الحقوق، بالإضافة إلى التمتع بالحقوق الممنوحة لهم في القانون الدولي.^{xvi}

المحور الثالث: الأدوات والوسائل الدولية لحماية حقوق اللاجئين.

أن الأدوات والوسائل الدولية المعنية بحماية حقوق اللاجئين هي مجموعة من الهيئات تعمل على تطبيق قواعد وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الملحة لها، ومن أبرزها مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية، مثل الهلال الأحمر، والاتحاد الدولي للصليب، وعلى هذا الأساس، سوف نستعرض مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، باعتبارهما أهم الهيئات المهتمة بشؤون اللاجئين، على النحو الآتي:

أولاً: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين :

جاء تأسيس المفوضية في عام 1950، بعدما عانت الدول من ويلات الحرب العالمية الثانية، حيث طالبت الدول بوجود منظمة قوية وفعالة، تعمل على حماية اللاجئين في البلدان التي التمسوا فيها اللجوء،^{xvii} وتساعد الحكومات على إيجاد الحلول الممكنة لتسوية مشكلة اللاجئين، وبأشرت المفوضية إعمالها في أول يناير 1951، لتقديم المساعدة للاجئين في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، ومن بعد اتسع دورها ليشمل جميع اللاجئين، وهي تختص بعقد الاتفاقيات الدولية لحماية اللاجئين، والإشراف على تنفيذها؛

والعمل على تقديم المساعدات والمعونات الإنسانية للاجئين؛ والاتصال بحكومات الدول بشأن جمع المعلومات عن اللاجئين لمعرفة إعدادهم وأوضاعهم المعيشية على أراضي هذه الدول؛ والتنسيق بين جهود الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، من أجل توفير الحماية للاجئين، وإيجاد الحلول الممكنة لهم؛ من خلال العودة الطوعية لبلدانهم الأصلية، أو إعادة إدماجهم في بلد اللجوء، أو إعادة توطينهم في بلد ثالث.^{xviii}

على الأساس السابق، تلعب المفوضية دورا كبيرا للاهتمام باللاجئين في العالم، يضاهاى الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة لتسوية النزعات المسلحة، وبالرغم من ذلك، فإن الجهود التي تبذلها المفوضية لازالت قاصرة على تلبية دعوة جميع اللاجئين، من حيث الاستقبال أو الحماية، وخاصة عندما تكون الأعداد جماعية وكبيرة.

ثانيا: اللجنة الدولية للصليب الأحمر :

وهي منظمة دولية مستقلة أسست في عام 1864، مقرها الرئيسي بمدينة جنيف في سويسرا، تعمل على حماية ضحايا الحروب، ومنهم اللاجئين، وتستند في ذلك على اتفاقيات جنيف الأربعة 1949، من خلال نص المادة الرابعة المشتركة، وكذلك نص المادة التاسعة في جميع الاتفاقيات الأربعة، وبالإضافة إلى المادة العاشرة، وما جاء به البروتوكولين الإضافيين الأول، في المادة الحادية والثمانون، والثاني، في المادة الحادية والثمانون، الملحقين باتفاقيات جنيف.^{xix}

وتأسيسا على ما سبق، فإن اللجنة تمتلك المبادرة لحماية الضحايا في العالم، وهو حق لا تنكره الدول، وعامل من العوامل التي ساهمت في تطور القانون الدولي الإنساني، وتختص إلى جانب مبادئها السبعة، وهي، الاستقلال، الحياد، التطوعية، الإنسانية، الخدمة، الوحدة، العالمية، بإقامة المخيمات، ونشر القانون الدولي بين افراد القوات المسلحة، والعمل على تقديم المساعدات للاجئين العائدين إلى أوطانهم مع ضمان أمنهم، وتسهيل العودة بشكل طبيعي، والبحث عن المفقودين للاجئين عبر

وكالاتها، وإقامة برامج طبية جراحية في زمن الحرب للاجئين الجرحى، والاحتجاج أمام السلطات الحكومية للدول، على التعسفات التي يتعرض لها اللاجئون.^{xx}

النتائج

- ✓ تتطلب الحالات الإنسانية التي تلجأ إلى الدول الأخرى هرباً من النزاعات في دولتهم، مزيداً من الاهتمام والمساعدات الفعلية، لتعينهم على تحمل ومقاومة الظروف الصعبة بسبب اللجوء؛
- ✓ تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، من أهم الوثائق الدولية بخصوص اللاجئين، وخاصة فيما يتعلق بالمركز القانوني للاجئ، غير أنها قيدت تعريف اللاجئ بقيدتين أحدهما زمني والآخر مكان؛
- ✓ جاءت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية "الاتحاد الإفريقي حالياً" لعام 1967 فيما يخص اللاجئين، بتعريف للاجئ يشمل جميع اللاجئين دون قيود تحدد فئة دون أخرى، كما سبقتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن اللاجئين، ويرجع الأمر في ذلك، إلى ما يشهده التطور السريع لمشكلة اللاجئين؛
- ✓ يستوجب على الدولة التي تمنح اللجوء السياسي لشخص ما، أن توفر له الحماية اللازمة، وفي ذات الوقت لها حق طرده من أراضيها، إذا شكلا خطراً على أمنها العام، بعد إنذاره، ومنحه الوقت الكافي لمغادرة أراضيها؛
- ✓ أهم المشاكل التي تواجه اللاجئ، تحديد مركزه القانوني، خلال فترة تقديم طلب اللجوء، وقبل البت فيه؛ وهو ما يتعلق بتطبيق الحماية الدولية من عدمها؛
- ✓ نظمت أسس وقواعد القانون الدولي الحماية للاجئين، وبيان المركز القانوني لهم، غير أن ما يسود في مشكلة اللاجئين، هو عدم تفعيل النصوص القانونية بالقدر الذي يحقق الغرض منها، وعدم قدرة الأدوات والوسائل المناط بها حماية اللاجئين على استيعابهم، والتحقق من وصول الحماية لهم وفق تلك الأسس والقواعد القانونية الدولية.

خاتمة

تعتبر مشكلة اللاجئين في العالم اليوم ذات أبعاد متعددة ومتداخلة، تسعى المنظمات الدولية والإقليمية لحلها ومعالجتها بالكيفية التي تحقق قدرا كافيا لحماية حقوق الإنسان، من خلال وضع أسس وقواعد دولية، لم تكن كافية لحماية جميع اللاجئين، بل اقتصرت الحماية على الأخذ بالشروط والأسباب، التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951، وما جاء بعدها من قواعد قانونية دولية وإقليمية، وبالرغم من ذلك، قد سعى المشرع الدولي، أن يوضح المركز القانوني للاجئ، ولكن لم يوضح وضع طالب اللجوء عندما يكون لاجئا محتملا.

وفي جميع الأحوال، فإن الأسس والقواعد القانونية الدولية، تؤسس لحماية اللاجئين، وفق مسطرة قانونية لا على الحالات الإنسانية فقط، الأمر الذي زاد من معاناة اللاجئين في بلد الملجأ، نظرا لعدة أسباب منها تقديم طالب اللجوء معلومات غير صحيحة، وعدم قدرة دول الملجأ على استيعاب عدد آخر من اللاجئين، واستخدام ورقة اللاجئين في الأروقة السياسية للضغط على الأطراف الدولية للحصول مكاسب سياسية أو غيرها.

التوصيات

❖ يجب على المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة إلزام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بحماية الحالات الإنسانية قبل حصولها على اذن اللجوء من خلال إقامة أماكن تشبه سفارات الدول تتبع الأمم المتحدة في جميع الدول إلى حين تقديم طالب اللجوء لطلبه عبر مفوضية اللاجئين للدولة التي يرغب في تقديم الطلب لها، وخلال مدة لا تتجاوز الشهر قابلة للتجديد بنفس المدة، وبعدها وفي حالة عدم قبول طلب اللاجئ يعاد إلى بلاده، وتحمل دولته مصاريف اللاجئين الذين من جنسيتها، وتشارك بنصيب معين؛

❖ يجب طرح مشكلة اللاجئين في المحافل الدولية والإقليمية بشكل متزايد من خلال تكوين ودعم فرق متخصصة تهتم بهذه المشكلة، عن طريق إقامة

المؤتمرات، والملتقيات، ودعوة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية إلى إبرام الاتفاقيات التي تعزز حقوق اللاجئين، وإظهار مدى تكاتف أعضاء المجتمع الدولي، سعياً منهم لإيجاد آليات فعالة لحل أو تسوية مشكلة اللاجئين، وأن يتمتع كل إنسان يسعى للجوء، بمعاملة لائقة من قبل الدول المستقبلية، وعدم طرده من أراضيها دون تهمة توجه إليه، ومع ذلك، يجب إعطائه الوقت الكافي لمغادرة أراضيها، وأن يتمتع اللاجئ بالحقوق التي كفلها له القانون الدولي؛

❖ يجب مكافحة الاتجاهات المؤدية للعنف والاضطهاد المسببة في عمليات اللجوء، وتسوية النزاعات المسلحة في مهدها من خلال دعم الجهود الوطنية والدولية، واتخاذ التدابير اللازمة على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، للحد من الأسباب المؤدية إلى اللجوء؛

❖ يجب تطبيق عقوبات على الدول التي لا تمنح حق اللجوء للأشخاص الذين يتوفر في حقهم شروط منح اللجوء، ولا تساهم بشكل فعال في توفير الظروف الملائمة للاجئين لمساعدتهم على اللجوء؛

المراجع

1. حورية توفيق مجاهد، "الفكر السياسي القديم والوسيط"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص78.
2. أسست الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14/12/1950 مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنحتها فترة ثلاثة سنوات لإكمال المهام المناطة بها، على أن تحل بعد انتهاء هذه المدة، إلا أن في 28/06/1951، تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، واستمرار المفاوضات في أعمالها.
3. اللجوء والهجرة، على الرابط: <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2765f.html>
4. لمزيد من التوضيح حول الفارق بين اللاجئين والمهاجرين، أنظر: إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

5. لمزيد من المعلومات، أنظر: اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، التي تم اعتمادها يوم 1951/7/28، من قبل مؤتمر المفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي وجهت له الأمم المتحدة دعوة الانعقاد بمقتضى قرار الجمعية العامة 429، حيث بدأ نفاذ هذه الاتفاقية في 1954/4/22، المادة الأولى، الفقرة (أ)، 1 و2.
6. بلال حميد بديوي حسن، "دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية اللاجئين: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نموذجاً"، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، السنة الجامعية 2016، ص30.
7. نفس المرجع، ص31.
8. أمينة مراد، "الحماية القانونية للاجئين في ظل القانون الدولي: دراسة تحليلية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2017/4/1، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=45114>.
9. اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، التي تم اعتمادها يوم 1951/7/28، مرجع سابق، المادة الأولى، الفقرة (و).
10. أمر الله برهان، "حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص107.
11. فورار العيدي جمال، "اللجوء السياسي في القانون الدولي"، أطروحة دكتوراه، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2012، ص95.
12. وزارة العدل المغربية، "القانون الدولي الإنساني: اتفاقيات جنيف الأربع البروتوكولات الملحق لها"، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة النصوص القانونية، الرباط، المغرب، اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، المادة الرابعة والأربعين، ديسمبر 2007، العدد 13، ص 201.
13. المرجع نفسه، اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، المادة الرابعة، ص179.
14. المرجع نفسه، اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، المادة السبعون، ص213.

15. المرجع نفسه، البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، المادة الثالثة والسبعون، ص334.
16. المرجع نفسه، البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، المادة الثامنة والسبعون، ص339-341.
17. حول الحماية التي تقدمها المفوضية، أنظر: مذكرة بشأن الحماية الدولية، (مقدمة من المفوضية السامية)، اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية السامية، الدورة الخامسة والأربعون، ص14-16.
18. أمينة العافر، جميلة عسول، "النظام الدولي لحماية اللاجئين في القانون الدولي العام"، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر، الجامعية 2016، ص53-54.
19. مبروك حمد، "وضع اللاجئين في النزاعات المسلحة"، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير، قسم القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2015، ص106-109.
20. نعم حمزة عبد الرضا، "الوضع القانوني للاجئ البيئي في القانون الدولي"، رسالة الماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، السنة الجامعية 2012، ص96.

مجلة دراسات الإنسان والمجتمع
Human and Community Studies Journal



Human and Community Studies Journal

Peer Reviewed and Open Acces Journal Issued by
Science and Technology Center for Research and Studies



Volume 10

January 2020

www.stc-rs.com.ly

مجلة دراسات الإنسان والمجتمع
Human and Community Studies Journal



The Human and Community Studies Journal (HCSJ) publishes research from all fields of academic, Humanities and social studies such as historical and literary studies and other sciences that affect human and society. The final editing and formatting of all accepted papers is done by the editorial board to ensure the consistency of the format and the quality of the product. (please download the final editing and formatting from the website or facebook page).

e- mail: info.hcsj@gmail.com

www.stc-rs.com.ly

00218919677499 – 00218913545302

Editorial Board:

Chairman of the Editorial Board

Associate Professor:

Dr. Ahmed El Saghir Jaballah

Assistant Professor:

Abdelhamid Eltaher Znabel

Human Resources Planning.

Mr. Bashir Mohammed Beshina

Teacher of comparative Law

Mr. Naji Ibrahim Al – Mabrouk

Technology and information systems

Impact of Fiscal Policy Tools on Attracting Foreign Direct Investment in Libya from 2000 to 2015

Mustafa EL.HAMOUD

المعهد العالي لتقنيات و علوم البحار – صبراته ليبيا

Imustafa6321@yahoo.com

تأثير أدوات السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا من 2000 إلى 2015

ملخص

تبحث هذه الورقة في تأثير أدوات السياسة المالية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا بين عامي (2000-2015) ، وقد تم اعتماد نهج كمي باستخدام تحليل الانحدار الذاتي ، والذي تتبعه العلاقة السببية ورد فعل التأخير في فيرر جرانجر (IRF) الاختبارات. نتائج تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا وبعض أدوات السياسة المالية تتفق مع نماذج الانحدار التي تحلل الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل ضريبة الشركات، ورأس المال البشري (قوة العمل) بالإضافة إلى ذلك ، قيمة R متعددة القنوات و0.825 ("R" تمثل قيمة العمود) درجة عالية من الارتباط بين درين واتسن = $d = 1.892$ Durbin Watson وجميع المتغيرات في النموذج ، لأن هذه القيمة تقع في النطاق $(a = 0.05 > 0.562 < 2.220 < D)$ ، في اختبار الأهمية العامة ، قيمة P ، التي تم حسابها باستخدام اختبار F ، أقل من مستوى الأهمية 0.05 ، لذلك ، يوفر نموذج الانحدار هذا الخيار الأنسب. هذا يعني أن اختبار المعنوية (F (0.024 Sg) يظهر علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات عند مستوى الدلالة 0.05 ($\beta = 1.212$, $p = < 0.05$) يحدث ذلك إذا كان هناك متغيرين فقط (يعتمدان على الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الضريبة على الشركات) يؤثران على المتغير التابع وهو (الاستثمار الأجنبي المباشر) ومع ذلك فإن المتغيرات الأخرى لا تؤثر بشكل كبير على قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد كان الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الضريبة على الشركات مرتبطة إيجابياً بمستويات الدلالة

0.01 و 0.05 على التوالي. وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم النمو الاقتصادي الليبي الكلي ؛ ومع ذلك ، من خلال النظر في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وجميع المتغيرات الأخرى ، كانت ضئيلة في مستويات 0.01 أو 0.05 ، هذه العلاقات التي لا معنى لها أو النتائج غير المهمة حدثت بسبب الوضع الأمني بشكل رئيسي في (2011) نتيجة لعدم الاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، الناتج المحلي الإجمالي ، الاقتصاد الليبي.

Abstract

This paper examines the impact of fiscal policy tools, which help attracting FDI (foreign direct investments) to Libya between 2000 and 2015, a quantitative approach has been adopted using self-regression analysis, which is followed by Werner granger's causality and impact reaction (IRF) tests, the consequences of analyzing relation between FDI in Libya and certain financial policy instruments agree with regression models analyzing GDP, institutional tax rate, and human capital (work force), In addition, the R multichannel value and the 0.825 ("R" column) value represent high correlation between Durbin Watson $d = 1.892$ and all the variables in the model, because this value lies in the range $0.562 < D < 2.220$ ($\alpha = 0.05$), in the general significance test, the P value, which was calculated using the F test, is below the significance level 0.05, so, this regression model provides the most appropriate choice. This means that the F test (0.024 Sg) shows statistically significant relation between the variables at 0.05 significance level ($\beta = 1.212$, $p = < 0.05$). It happens if only two variables (dependent on GDP and corporate tax rate) affect FDI, which is a dependent variable; however, other variable / factors do not considerably affect the FDI value, the GDP-corporate tax ratio was positively correlated at 0.01 and 0.05 significance levels respectively. This means that the FDI support the overall Libyan economic growth; however, by looking at the link between FDI and all the other variables, they were insignificant at 0.01 or 0.05

levels, these meaningless relationships or insignificant outcomes occurred mainly because of the Libyan Civil War-2011, and the consequent political instability that is on the rise since 2012.

Key Words: Fiscal Policy, Foreign Direct Investments, GDP, Libyan Economy.

Introduction

Fiscal policy is a highly significant instrument of economic policy for reducing economic and developmental problems, and addressing economic crises and shocks. Fiscal policy is a very significant factor that affects foreign investment, foreign investments are crucial for the economic development; so, almost all the countries make efforts to attract foreign investment, the Libyan government has invested considerable effort and time to attract foreign investment because the Libyan economy has been suffering as a consequence of economic setbacks and the security issue, Libya started receiving FDIs in the oil exploration sector, but due to international sanctions and poor economic policies of the Libyan government, only a small part of the total FDI target could be achieved.

This paper is an effort to analyze the effects of fiscal policy on attracting FDIs for Libya, the Libyan authorities have taken many steps to overcome economic problems, create a good investment climate and attract maximum FDI, An Arab Foundation report disclosed that between 2000 and 2006, Libya was having low levels of foreign investment as it stood on the rank of 12 out of 22 Arab countries. Another report published by the Arab Organization for Investment Guarantee (2012-2013) indicated that Libya was ranked 14th for FDIs among the Arab states (Hamoudi, 2016, p. 2).

The research question for this paper is: "Is the current fiscal policy helpful to attract FDI between 2000 and 2015?"

Methodology

For identifying relations between the studied variables, we used descriptive analysis and statistical analysis techniques for

analyzing the data. We utilized multiple-regression for analyzing the data.

Research Model

This study used the theoretical model as well as the multiple regression analysis because it is a suitable technique to predict a variable's unknown value with the help of known variables.

The theoretical model describes link between FDI, the dependent variable, and independent variables such as GDP, corporate income tax, human capital, budget surplus, and government expenditure.

The multiple regression helps predicting the Y value for given X values such as X1, X2, ...Xn; therefore, the regression equation will be:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_n X_n + \varepsilon.$$

Data Collection Techniques

For achieving the study objectives through finding relations between the studied variables, the data has been analyzed using SPSS program. This data was gathered from 2000 to 2015.

Data Collection

The data of the paper are collected from various sources including the Libyan Foreign Investment Promotion Authority, the Central Bank of Libya, the Documentation and Information Center, the World Bank, the Arab Investment Corporation .

Definition of Terms

Definition of financial policy

Fiscal policy is a very significant economic policy tool pursued by the state to influence macroeconomic conditions. Fiscal policy has an impact on financial assets (Erdogan, 2006) for making contributions and raising the production levels for achieving the economic balance. The financial policy is also defined as an instrument, by which, the government increases expenditure to control the economy.

Definition of Gross Domestic Product (GDP).

It means the sum of the value of all final services and goods produced in a country's geographical boundaries during a financial year (Hamoudi, 2016, p 8).

Definition the Government Expenditure

The government spending represents all the capital that a government spends, which is affected by any form of government funded operations. The government expenditure is financed by tax revenues.

Previous Studies

Several studies examined the impact of fiscal policy on foreign investment (Bello, 2005) and it was conducted to analyze fiscal policy impact on FDI growth in sub-Saharan Africa, focusing on several selected countries including Ghana, Kenya, Nigeria and South Africa identifying financial and non-financial factors influencing FDI growth, and focuses mainly on fiscal incentives. The results show that the market size and the human capital are the most significant determinants of FDI. As the study (Rădulescu, Druicab, 2013) This study was conducted to analyze the fiscal policy impact on FDIs. Another objective of this study was examining the fiscal and budgetary policy impact on FDI in the Romanian economy.

over a period of 11 years (2000-2010). This study analyzes the significance of financial factors for FDI. The recent evidence clarified that political stability, infrastructure, economic and transportation costs, and taxes may affect the investment decisions. As the study (Gondor, Nistor, 2012) was conducted to analyze fiscal policy and FDI based on evidence from some emerging EU economies. This study uses a pooled data set consisting of several annual observations. This study focuses and highlights the overall experimental relationship between FDI and fiscal policy, and provides reasons behind this relationship.

History and prospects of FDI in Libya

During the later part of the last century, foreign direct investments supported growth and development in the economies of developing countries (Büthe& Milner, 2008, p.741). FDI affects a number of macroeconomic indicators, Foreign direct investment is an important financial source (ULUSOY, 2010), which is important especially in the developing countries. After the oil discovery (1958), Libya became oil exporter in 1962, which contributed about 30 percent of the GDP (Massoud, 2013, p.4). This led to a significant increase in FDIs from 1964 to 1969. After the regime change in Libya (1969), Libya faced issues with the Western countries as well as the Security Council, which had a negative effect on FDIs resulting in economic contraction in all economic sectors. During the early 1990s, the Libyan government pursued trade liberalization policies, which reduced or eliminated most of the trade barriers, and reduced the government intervention. The Libyan economy and investment environment have witnessed tremendous development and changes, so the Libyan authorities started privatizing public sector and such plans were initiated in the late eighties, reforms were introduced to improve the overall investment climate. They included creation of private business institutions, development of the Libyan Investment Authority (LIA), and introduction of investment-friendly laws in Libya, which created a favorable investment climate that facilitates the economic growth. After the lifting of the sanctions (2004), a new economic era began, which encouraged investment and development activities in Libya, Until 2010, the Libyan government introduced several reforms in its economic program, because the public sector failed to manage economic sectors, and the government pledged to take measures and improve the macroeconomic management but still, the government is facing challenges while attracting FDIs; so, there is a gradual improvement in the Libyan economy. In 2010, In 2011, a revolution came on February 17, which was a new beginning as it was led by the National Transitional Council, which means that the reforms were initiated for further trade liberalization but Libya is a developing country, so it is more likely to gain the benefit of FDI

because it has plenty of natural resources and a suitable geographic location.

Reality the Fiscal Policy the Libyan Economy Public Expenditure Policy in Libya

In Libya, public spending is characterized by consumption spending. The public expenditure has two main components: the first one is the consumption expenditure, while the second one is the capital expenditure, the public consumption was 16.1% of GDP, private consumption was almost 24% of GDP, and the public investment was 10.9% of GDP. It is important to note that oil and gas sector financed approximately 99% of both consumer and capital expenditures.

The Libyan Public Revenue Policy

A substantial proportion of public revenues come from oil and gas sales, which is about 95%. The GDP growth was 6.5% in 2000; however it fell to 3.5% in 2001, and continued at a similar rate in 2002. The high GDP in 2000 shows the booming oil sector. Higher oil prices improved state revenues in 2002-2003, and continued to grow them to 6.8% in 2007, 8% in 2008, when the oil and gas sales increased providing more than 99% of total export revenue and 78% of the government revenues in 2007.

Data preparation, analysis, and discussion

For assuring satisfactory and reliable results, multiple linear regression models were used to determine relation between FDIs and the Libyan fiscal policy. For this purpose SPSS statistical program was used for the study period (2000-2015), also called as period of disparity in Libya, in this case, a multiple regression model was used to verify the link between variables representing financial policy instruments such as human capital, GDP, and government expenditure (GEX). In this study, Y represents the dependent variable, and X represents independent variable. In this case, basic linear regression equation could not be used in its classical form to study relationships. The equation is as follows:

$$Y_i = \beta_0 + (\beta_1 X_i) + \varepsilon_i$$

This study seeks to verify the relation between FDI and all independent variables (GDP, GBS, HC, CTR, and GEX). Since there are several independent variables and only one dependent variable, Multiple Linear Regression was needed.

The above equation has been modified to include the multiple independent variables as follows:

$$F = f(\text{GDP, GBS, HC, CTR, GEX})$$

$$FDI_i = \beta_0 + (\beta_1 * HC_i) + (\beta_2 * GDP_i) + (\beta_3 * CTR_i) + (\beta_4 * GBS_i) + (\beta_5 * GE X_i) + \varepsilon_i$$

After statistical analysis, it is shown in Table 1 that the mean and standard deviation of FDIs are 1236.5 and 1401.322, followed by Gross domestic product 49.96 and 21, human capital 1.65 and 0.19, government budget surplus 6.59 and 25.86, and government expenditure 40.46 and 15.57 respectively.

By analyzing Table 1, we can observe that the values of standard deviations for all the variables are small. This shows that the values in our data set are close to the mean; however, the mean and standard deviation for the government budget surplus are 6.59 and 25.86 respectively, so the standard deviation is larger, which means that the values in the data set are farther away from the mean.

Table 1 illustrates link between independent variables, which include Libyan financial policy instruments, and the dependent variable FDI. Table 1 shows that only GDP of the country ($r = 0.713$, $p < 0.01$) and value of corporate income tax rate ($r = 0.569$, $p < 0.05$) were positively correlated with FDI. In addition, it can be seen in Table 1 that both strength and direction of the linear relation between the Libyan GDP and FDI is positive (correlation value $r = 0.713$ close to 1), which indicate a strong relation between variables.

This means that the FDI provides a positive push to economic growth in Libya. For example, this result ($r = 0.713$) may indicate that if the multinational companies of the developed countries

could invest their capital in Libya, and also utilize their technology and skilled employees to promote economic growth in Libya, it could holistically improve the Libyan economy. Moreover, this result shows that FDI can enhance the Libyan GDP through employment, productivity and creativity .

Similarly, the relation between FDI and the value of corporate income tax rate is significant and the correlation value ($r = 0.569$) indicates a strong relation between the variables. This means that corporate income tax rate should be considered as a significant FDI determinant. It also means that the Libyan government can impose appropriate corporate tax rate on company profits to generate economic stimulus for increasing FDI. That is to say that the government should make appropriate changes in its taxation policies for significant increases in FDI inflows.

Table1 shows in significant relationship between FDI and the human capital, government budget surplus and government expenditure both at 0.01 or 0.05 significance levels. Insufficient data or the influence of the Libyan Civil War 2011 could be reasons behind the mentioned insignificant relationships.

Table (1) Means, Standard Deviations and Correlation Analysis

Variable	Mean	Standard Deviation	FDI	GDP	CTR	HC	GEX	GBS
FDI	1236.50	1401.32	1					
GDP	49.96	21.00	0.713**	1				
CTR	30.15	8.17	0.569*	0.356	1			
HC	1.65	0.19	0.290	0.433	0.086	1		
GEX	6.59	25.86	0.482	0.417	.729**	-0.127	1	
GBS	40.46	15.57	0.199	0.582*	-0.277	0.597*	-0.424	1

** Correlation is significant at the 0.01 level.
* Correlation is significant at the 0.05 level.

Trend Analysis of the Variables

The trend analysis aims at showing the behavior of the dependent and independent variables for a period of 16 years (2000-2015). The correlation analysis shows significant and positive correlation between market size and FDI at $r = 0.024$ and 5% confidence level. The correlation between the GDP and the FDI was positive and significant ($r = 0.713$, $p < 0.01$; $r = 0.569$, $p < 0.05$), and FDI was found to be positively related with the CTR value.

Model summary

First the regression model was evaluated using R Square method. The R-Square value was very close to 1.00, so we concluded that the independent variables had an important impact. That is to say, the R Square value reflects proportion of total variance in a dependent variable (Woodhouse, 2003).

Thus, in Table 2, R Square value indicates that about 68% of the FDI changes are attributable to gross domestic product, corporate income tax rate, human capital, government expenditure, and the budget surplus. This indicates there is substantial goodness-of-Fit for the regression model of this paper. In addition, Table 2 shows many R values, which represent multiple correlations. The Durbin-Watson $d = 1.892$, which lies between two critical values ($0.562 < d < 2.220$) while $\alpha = 0.05$ (Anderson, et al., 2014). Consequently, we can assume that no auto-correlation exists in the current multiple linear regression data.

Table (2) Model Summary

Model	R	R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	0.825	0.681	969.35721	1.892

Variance Analysis

The variance analysis provides a reliable Goodness-of-Fit measure for the regression model of this paper. Based on Table 3, the P values for the F-test of overall significance test are less as compared to the significance level, which is 0.05, thus, it is correct to conclude that the regression model has better goodness-of-fit for

this paper .That is, the F-test's overall significance (0.024) shows that this model is statistically significant. Here; the interceptor is not significant for this model. The model shows 68% variance for the FDI.

Table (3) ANOVA Table

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20059060.021	5	4011812.004	4.269	0.024
	Residual	9396533.979	10	939653.398		
	Total	29455594.000	15			

Coefficients (Parameter Estimates)

Looking at Table 4, it is obvious the values of human capital, the surplus budget and government expenditure did not affect the dependent variable FDI. Here, all the three independent variables are unimportant both at 0.01 or 0.05 confidence levels. Also, it was noted that the same table statistics pertaining to the correlation between the investment value range from 1.69 to 9.18. These values are less than the base of the thumb, which is 10 (Rufay, Baker, and Bonton, 2013), indicating that multiple classification is appropriate for the current model.

Table (4) Coefficients (Parameter Estimates)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-3117.990	2396.280		-1.301	.222		
	Gross Domestic Product	80.884	34.109	1.212	2.371	.039	.122	8.192
	Value of Corporate Income Tax Rate	72.882	46.579	.425	1.565	.149	.432	2.313
	Value of Human Capital (Labor Force)	599.612	1687.412	.083	.355	.730	.590	1.695
	The Value of The Government Budget Surplus	-34.167	28.071	-.631	-1.217	.251	.119	8.414
	The Value of Government Expenditure	-65.433	48.715	-.727	-1.343	.209	.109	9.182

We also noted that only two independent variables (GDP, corporate income tax rate) have an effect on the dependent variable at the level of 0.05 ($\beta = 1.212$, $p < 0.05$).

The equation will be as follows:

$$FDI_i = \beta_0 + (\beta_1 * HC_i) + (\beta_2 * GDP_i) + (\beta_3 * CTR_i) + (\beta_4 * GBS_i) + (\beta_5 * GEX_i) + \epsilon_i$$

$$FDI_i = -3117.990 + 599.612 * HC_i + (80.884 * GDP_i) + (72.882 * CTR_i) + (-34.167 * GBS_i) + (-65.433 * GEX_i) + \epsilon_i$$

Therefore, the Table 4 indicates the following results:

- A direct relation exists between the FDI volume and the rate of corporate income tax in Libya .
- No direct relation exists between the human capital size and quality and the FDI size and value.
- Positive as well as significant relation was found between the GDP size and FDIs in Libya.
- No positive relation was found between surplus budget and FDI in Libya.
- There is no correlation between government spending and FDI flows to Libya.

Therefore, the currently available data only supports the hypothesis pertaining to the GDP and corporate income tax rate ($\beta = 1.212$, $p < 0.05$). In case of GDP, $r = 0.569$, $p < 0.05$, and hence, GDP and the corporate income tax rate were positively linked to FDI at $p \leq 0.01$ and $p \leq 0.05$ respectively.

Moreover, the link between FDI and GDP is both significant and positive at 0.01 level. The relation between FDI and the corporate income tax rate is both significant as well as positive at 5%. The relation between FDI and the remaining independent variables is insignificant at 0.01 and 0.05. Insignificant relations or unimportant effects might have been so because of either insufficient data, the impact of Libyan Civil War, or political instability since 2012.

Results

Libya needs diversified income sources with a broad production base, and the private sector needs to play its role by finding its areas of investment and production with clear vision and objectives based on balanced strategies. After conducting this research, we reached the following conclusions as they confirm the validity of the main hypothesis, upon which, the study was based. The R Square values indicate that about 68% FDI variations took place because of GDP and corporate income tax rate, but other variables such as human capital, budget surplus and government spending had insignificant impact on the FDI.

Recommendations

Based on findings, this paper presents some practical recommendations, which might affect the future climate of foreign investments in Libya. Some factors have an impact on the FDI environment in Libya regardless of the use of fiscal policy for positive influence or increasing FDI in Libya.

- The Libyan economy is suffering because of lack of qualified human resources. The government should develop the national workforce and raise its productive efficiency and build specialized administrative and technical cadres.
- There is a need to strengthen the national economic competitiveness and remove the bureaucratic restrictions imposed on the private sector in terms of industrial investment.
- Improving infrastructure conditions is important for assessing the attractiveness of the investment state that helps establishing transparent and stable institutional structure for financial and investment planning.
- Developing the capacities and competencies of FDI promotion institutions to meet the challenges and attract FDI. There is a need to introduce a better taxation policy and banking reforms.

References

Bello, J. (2005). Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in sub-saharanafrica (selected countries: ghana, kenya, nigeria, and south africa) (Doctoral dissertation.)

Büthe, T., & Milner, H. V. (2008). The politics of foreign direct investment into developing countries: increasing FDI through international trade agreements?. *American journal of political science*, 52(4), 741-762.

Erdoğan, M. (2006). Farklı Faydalı Ömürlere Sahip Olan Maddi Varlıkların Bileşenlerinin Amortismanı. *Muhasebe ve Finansman Dergisi*, (29), 118-128.

Göndör, M., & Nistor, P. (2012). Fiscal policy and foreign direct investment: evidence from some emerging EU economies. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 58, 1256-1266.

Hamoudi, M. K. T. E. (2016). The Impact of Fiscal Policy on Investment in Libya (2000-2015). *Open Access Library Journal*, 3(12), 1.

Masoud, N. M. (2013). A Review of Libyan's Economy, Structural Changes and Development Patterns. *Bus Eco J*, 4(083), 2.

Rădulescu, M., & Druica, E. (2014). The impact of fiscal policy on foreign direct investments. *Empiric evidence from Romania. Economic research-Ekonomska istraživanja*, 27(1), 86-106.

Ulusoy, T., Keskin, M., Shirvani, A., Deviren, B., Kantar, E., & Dönmez, C. Ç. (2012). Complexity of major UK companies between 2006 and 2010: Hierarchical structure method approach.

Physica A: Statistical Mechanics and its Applications, 391(21),
5121-5131.

مجلة دراسات الإنسان والمجتمع
Human and Community Studies Journal

